

الجمعية الفيرية الإسلامية



فتاوى الإمام محمد عبده



إعداد
فضيلة الدكتور

على جمعة

مفتي جمهورية مصر العربية



الجمعية الخيرية الإسلامية

فتاوى الإمام محمّد عبده

إعداد

فضيلة الدكتور

على جمعة

مفتى جمهورية مصر العربية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

المستشار الدكتور

محمد شوقي الفنجري

رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية

كان الإمام/ **محمد عبده** وأصحابه من أمثال **سعد زغلول** و**قاسم أمين** و**حسن عاصم** و**لطفى السيد** وطلعت حرب وغيرهم، من الرواد الأوائل الذين أقاموا الجمعية الخيرية الإسلامية سنة ١٨٩٢، وذلك كأحد ردود الفعل لمقاومة الاستعمار البريطانى من خلال العمل الاجتماعى وتوعية الشعب المصرى والنهوض به تعليمياً واقتصادياً، حتى أن الجمعية ولحين ثورة سنة ١٩١٩ ثم ثورة سنة ١٩٥٢ كانت - كما هو معروف - تقوم بعبء التعليم المجانى ومساعدة الفقراء والمحتاجين على مستوى القطر المصرى، وذلك نيابة عن الحكومة المصرية المغلوبة على أمرها طوال هذه الفترة بفعل الاستعمار البريطانى.

وقد تولى الإمام/ **محمد عبده** رئاسة مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية فى الفترة من سنة ١٩٠٠ حتى وفاته سنة ١٩٠٥. وبمناسبة مضى مائة سنة على وفاته، رأت الجمعية إقامة احتفالية بذكره فى منتصف شهر فبراير ٢٠٠٥ يشارك فيها العديد من العلماء المختصين من بينهم فضيلة المفتى الأستاذ

الدكتور/ علي جمعه وذلك في محور (الإمام محمد عبده مفتياً).

ولم يكتف فضيلة الأستاذ الدكتور/ علي جمعه بهذه المشاركة، بل قام بإعداد الكتاب الحالي تجميعاً لفتاوى الإمام/ محمد عبده، مع تحقيقها وتبويبها وفهرستها وإعتماد مراجعة طبعها النهائية قبل قيام الجمعية بطبعه على نفقتها الخاصة اعترافاً بفضل هذا الإمام الجليل، بحيث يهدي لكافة المكتبات العامة والخاصة ولكل من يطلبه من الجمعية أو من دار الإفتاء.

لفضيلة الأخ العزيز الكريم مفتي جمهورية مصر العربية الأستاذ الدكتور/ علي جمعه خالص الشكر وعميق التقدير،،،،

وفقنا الله جميعاً إلى سبيل الرشاد وهدانا لكل خير.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

فضيلة المفتي الأستاذ الدكتور

على جمعه

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
سيدنا محمد النبي وعلى آله الطاهرين وأصحابه الصادقين وأتباعه
الطيبين إلى يوم الدين ...،

وبعد،

فقد اعتنى بنقل العلم النافع من هذه الأمة الخالدة الشاهدة أئمة
وعلماء ومفكرون، حملوا نور الهداية وسلموه جيلاً بعد جيل، حتى
وصل إلينا التراث الديني يشهد بأنه لا إله إلا الله وأن نبينا هو رسول
الله حقاً.

ومن أنفع كتب التراث الإسلامي التي نقلت إلينا كتب الفتاوى؛
حيث تمثل منهجاً عملياً لتطبيق أحكام الفقه الإسلامي في وقائع
الناس، هذا بالإضافة إلى كونها تحقيقاً للمذاهب الفقهية المعتمدة،
ومن خلالها يتعرف طالب العلم على معتمد المذهب أو المفتي به
من المذاهب، ومن أمثلة هذا التطبيق كتاب «الفتاوى الكبرى» لأحد
أبرز المجتهدين في المذهب الشافعي ابن حجر الهيتمي، ومن المالكية
كان هذا كتاب «فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك

« لأحد متأخري ومحققي مذهب السادة المالكية أبي عبد الله محمد بن أحمد المشهور بالشيخ عlish.

ومحاولة منا لنشر التراث الإسلامي والسير على درب هذه الكتب النافعة، نخرج هذا الكتاب « محمد عبده الإمام فتاويه .. سيرته .. مسيرته » ونسأله سبحانه أن ينفع به كما نفع بصاحب تلك الفتاوى، والله سبحانه من وراء القصد وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

لا شك أن « محمد عبده » هو أحد أبرز المجددين في الفقه الإسلامي في العصر الحديث، وأحد دعاة الإصلاح وأعلام النهضة العربية الإسلامية الحديثة؛ فقد ساهم بعلمه ووعيه واجتهاده في تحرير العقل العربي من الجمود الذي أصابه لعدة قرون، كما شارك في إيقاظ وعي الأمة نحو التحرر، وبعث الوطنية، وإحياء الاجتهاد الفقهي لمواكبة التطورات السريعة في العلم، ومسايرة حركة المجتمع وتطوره في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية.

وُلد الإمام محمد عبده في عام (١٢٦٦هـ = ١٨٤٩م) لأب تركمانى الأصل، وأم مصرية تنتمي إلى قبيلة « بني عدي » العربية، ونشأ في قرية صغيرة من ريف مصر هي قرية "محلة نصر" بمحافظة البحيرة.

أرسله أبوه إلى الكتّاب، حيث تلقى دروسه الأولى على يد شيخ القرية، وعندما شبَّ الابن أرسله أبوه إلى «الجامع الأحمدى» - جامع السيد البدوي - بطنطا، لقربه من بلدته؛ ليجوّد

القرآن بعد أن حفظه، ويدرس شيئاً من علوم الفقه واللغة العربية.
انتقل محمد عبده من الجامع الأحمدى إلى الجامع الأزهر
عام (١٢٨٢هـ - ١٨٦٥م)، وكانت الدراسة في الأزهر - في ذلك
الوقت - لا تخرج عن هذه العلوم في شيء، فلا تاريخ ولا جغرافيا
ولا طبيعة ولا كيمياء ولا رياضيات وغير ذلك من العلوم التي
كانت توصف - آنذاك - بعلوم أهل الدنيا.

نال « محمد عبده » شهادة العالمية من الأزهر، انطلق
ليبدأ رحلة كفاحه من أجل العلم والتنوير، فلم يكتف بالتدريس في
الأزهر، وإنما درّس في "دار العلوم" وفي "مدرسة الألسن"، كما
اتصل بالحياة العامة. وكانت دروسه في الأزهر في المنطق
والفلسفة والتوحيد، وكان يُدرّس في دار العلوم مقدمة ابن خلدون،
كما ألّف كتاباً في علم الاجتماع والعمران.

واتصل بعدد من الجرائد، فكان يكتب في "الأهرام" مقالات في
الإصلاح الخلقي والاجتماعي، فكتب مقالا في « الكتابة والقلم »،
 وآخر في « المدبر الإنساني والمدبر العقلي والروحاني »، وثالثا في
« العلوم العقلية والدعوة إلى العلوم العصرية ».

وكان من الطبيعي أن يكون لرجل في عظمة محمد عبده
وجلال قدره حساد وخصوم حيث لجأ خصومه إلى العديد من
الطرق الرخيصة والأساليب المبتذلة لتجريحه وتشويه صورته أمام
العامة؛ حتى اضطر إلى الاستقالة من الأزهر في سنة (١٣٢٣هـ -
١٩٠٥م)، وإثر ذلك أحس الشيخ بالمرض، واشتدت عليه وطأته

والذي تبيّن أنه السرطان، وما لبث أن توفي بالإسكندرية في
(٨ من جمادى الأولى ١٣٢٣ هـ - ١١ من يوليو ١٩٠٥ م) عن
عمر بلغ ستة وخمسين عامًا.

ما كتب عن الإمام محمد عبده :

لقد كتب أعلام الأدب والفكر المعاصرون عن الإمام محمد
عبده كتباً بينت فكره، ومنهجه، وأسلوبه، وجهاده في مجال الدعوة
الإسلامية ومن أبرز ما كتب عنه :

(١) كتاب بعنوان « محمد عبده » لعباس محمود العقاد طبعته
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر بالقاهرة عام
١٩٦٢.

(٢) كتاب بعنوان « زعماء الإصلاح في العصر الحديث »
لأحمد أمين طبعته مكتبة النهضة بالقاهرة عام ١٩٤٨.

(٣) كتاب بعنوان « رائد الفكر المصري الإمام محمد عبده »
لعثمان أمين طبعته مكتبة النهضة عام ١٩٥٥.

(٤) كتاب بعنوان « مفكرون من مصر » لسامي خشبة، طبعته
الهيئة العربية العامة للكتاب بالقاهرة عام ٢٠٠٠.

(٥) كتاب بعنوان « مشكلتنا الوجود والمعرفة في الفكر الإسلامي
الحديث عند محمد عبده ومحمد إقبال » لعطية سلمان عروة
طبعته دار الحداثة سنة ١٩٨٥.

(٦) كتاب بعنوان « الإسلام والمرأة في رأي محمد عبده »
لمحمد عمارة طبعته دار الهلال

- (٧) كتاب بعنوان « منهج الإمام محمد عبده في تفسير القرآن »
لعبد الله محمود شحاته طبعه المجلس الأعلى لرعاية الفنون.
(٨) كتاب بعنوان « كمال بلاغة العربية في مدح الشيخ محمد
عبده » لكمال الدين العراقي

وفيما يلي نستعرض نموذجاً من فتاوى محمد عبده في
الأبواب الفقهية المختلفة حيث تم تقسيم تلك الأبواب إلى :

- (١) العبادات
- (٢) المعاملات
- (٣) المواريث
- (٤) الزواج
- (٥) الطلاق
- (٦) الأيمان
- (٧) القضاء

العبادات

كتاب الصلاة

باب صلاة الجماعة وأحكام المساجد

السؤال رقم (١) : رفع الصوت بالتلاوة يوم الجمعة والترقية قبل الخطبة
سنل:

بإفادة من مديرية المنوفية مؤرخة في ٢٤ مايو سنة ١٩٠٤ مضمونها أنه مرسل معها عريضة مقدمة للمديرية من م ع ورفقائه والورقتان معها بأمل الاطلاع عليها والإفادة بما يرى نحو ما اشتملت عليه - والذي اشتملت عليه ست مسائل وهي المرغوب الاستفهام عما يرى فيها :

الأولى : ما المفيد من قراءة بقية سورة الكهف جهراً يوم الجمعة لأجل عدم غوغاء الفلاحين بالكلام الدنيوي.

الثانية : ما اشتهر من الترقية قبل الخطبة مع مراعاة الآداب في الإلقاء وحديث إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب إلى آخره.

الثالثة : ما يحصل من الأذان قبل الوقت يوم الجمعة بما يشتمل على استغاثات وصلوات على النبي - صلى الله عليه وسلم - لتنبية الفلاحين الموجودين بالغيطان الغافلين عن مكان الجمعة.

الرابعة : الأذان داخل المسجد بين يدي الخطيب.

الخامسة : ما اشتهر في الصلاة والسلام على النبي - صلى الله عليه وسلم -

عليه وسلم - عقب الأذان في الأوقات الخمس إلا
المغرب.

السادسة : الذكر جهراً أمام الجنازة بكيفية معتدلة خالية عن
التلحين.

هل ذلك كله جار على السنن القويم أو فيه إخلال بالدين.
أجاب:

اطلعت على رقيم سعادتك المؤرخ ٢٤ مايو الماضي وعلى ما
معه من الأوراق، وأفيد سعادتك أن كل عبادة لم يرد بها نص عن
النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يأت في عمله صلى الله عليه وسلم،
ولا في عمل أصحابه اقتداءً به، وإن لم نعرف وجهة الاقتداء فهي
بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار، فهي ممقوتة للشارع
يجب منعها، وهذه الأمور التي جاءت في العرائض المقدمة لسعادتك
جميعها ما عدا الأذان بين يدي الخطيب صور عادات محدثة لم تكن
على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا أصحابه ولا التابعين
ولا تابعيهم ولا يعرف بالتحقيق من أحدثها. وما ينقل عن بعض
العلماء في الترقية مثلاً من أنها بدعة مستحسنة لا يصح التعويل
عليه، لأنه لم يعرف بين ما يستحدث في العادات كالأكل والشرب
واللباس والمسكن، وما يستحدث في العبادات، فكل ما يحدث في النوع
الأول مما لا ضرر فيه بالدين ولا بالبدن وكان مما يخفف مشقة أو
يدفع أذى أو يفيد منفعة فهو مستحسن ولا مانع منه إذا لم يكن
ممنوعاً بالنص كاستعمال الذهب والفضة والحريير للرجال ونحو
ذلك.

وأما ما يحدث في القسم الثاني أعنى قسم العبادات فالحديث فيه على عمومته، أعنى كل ما حدث منه بدعة والبدعة ضلالة والضلالة في النار بلا شبهة.

وقد ذكر في البحر في كتب الحنفية أن ما تعورف من أن المرقى للخطيب يقرأ الحديث النبوي وأن المؤذنين يؤمنون عند الدعاء ويدعون للصحابة بالرضاء ونحو ذلك فكله حرام على مذهب أبي حنيفة رحمه الله.

وما قاله بعضهم من حمل الترقية على الكلام بأخروي عند محمد لا يصح الالتفات إليه، لأن الترقية عمل وقت بوقت مخصوص يؤدي على نحو مخصوص فهو ليس من قبيل الكلام الذي يعرض لقائله في أمر بمعروف أو نهى عن منكر أو ذكر الله، خصوصاً والترقية على حالها الموجودة في القرى والمدن لا يقول أحد من الأئمة بجوازها بما فيها من التلحين والتغني.

وزعم السائلون أنه لا تلحين فيها لأنها لم تخرج إلا للتلحين فإذا ذهب منها لم تعد تسمى ترقية ولم تبق لهم فيها حاجة. فالصواب منعها على كل حال لأنها بدعة سيئة.

أما الأذان فقد جاء في الخانية أنه ليس لغير المكتوبات وأنه خمس عشرة كلمة وآخره عندنا لا إله إلا الله. وما يذكر بعده أو قبله كله من المحرمات المبتدعة ابتدعت للتلحين لا لشيء آخر. ولا يقول أحد بجواز هذا التلحين ولا عبرة بقول من قال إن شيئاً من ذلك بدعة

حسنة، لأن كل بدعة في العبادات على هذا النحو فهي سيئة، ومن ادعى أن ذلك ليس فيه تلحين فهو كاذب.

وقراءة سورة الكهف يوم الجمعة جاء في عبارة « الأشباه » عند تعداد المكروهات ما نصه : « ويكره إفراذه بالصوم وإفراذ ليله بالقيام وقراءة الكهف فيه خصوصاً وهي لا تقرأ إلا بالتلحين وأهل المسجد يلغون ويتحدثون ولا ينصتون، ثم إن القارئ كثيراً ما يشوش على المصلين بصوته وتلحينه، فقراءتها على هذا الوجه محظورة. » أما الذكر جهراً أمام الجنازة ففي الفتح والأنقروية في باب الجنائز يكره للماشي أمام الجنازة رفع الصوت بالذكر فإن أراد أن يذكر الله فليذكره في نفسه.

وعلى ذلك فجميع الأشياء التي سألتكم عنها مما يلزم منعه ما عدا الأذان الثاني وحده وهو الأذان بين يدي الخطيب فإنه هو الباقي من سنة النبي صلى الله عليه وسلم من بين السنن وما عداه مما ذكر لا يصح الإبقاء عليه لأن جميعه من مخترعات العامة ولا يتمسك به إلا جهالهم وليس من الجائز أن يؤخذ في الدين بشيء لم تتقدم فيه أسوة حسنة معروفة ولا سنة مقررة منقولة.

وكيف يجوز اتباع مخترعين مجهولين لا يمكن الثقة بهم في غير عبادة الله فضلاً عن شيء في دين الله. والله أعلم.



السؤال رقم (٣) : التبليغ عن الإمام مع عدم الحاجة :

سئل:

ما الحكم في رفع صوت القارئ (سورة الكهف) بالجامع يوم

الجمعة والناس مجتمعون ومنهم الذاكر والمتنفل واللاغي وفي الترقية والدعاء عند جلوس الخطيب والدعاء للسلطان وفي تبليغ أحد المأمومين عند قلة الجماعة وسماعهم صوت الإمام ؟
أجاب:

صرحوا بأن التبليغ عند عدم الحاجة إليه بأن بلغ الجماعة صوت الإمام مكروه، بل نقل بعضهم اتفاق الأئمة الأربعة على أن التبليغ حينئذ بدعة منكرة أي مكروهة، وأما عند الاحتياج إليه فمستحب، وصرحوا بأن المبلغ يكره له الزيادة في الإعلام على قدر الحاجة، وصرحوا بكراهة ما يفعله المؤذن وهو المعروف بالترقية في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند صعود الخطيب وما يفعله من الدعاء حال جلسته والدعاء للسلطان بالنصر ونحو ذلك بأصوات مرتفعة، وصرحوا بأن الإمام يجهر وجوباً بحسب الجماعة فإن زاد عليه أساء، وقال الزاهدي لو زاد على الحاجة فهو أفضل إلا إذا أجهد نفسه وأذى غيره كما في القهستاني، وصرح في الفتح عن الخلاصة بأنه إذا كان رجل يكتب الفقه وبجانبه رجل يقرأ القرآن ولا يمكن للكاتب استماع القرآن فالإثم على القارئ وعلى هذا لو قرأ على السطح والناس نيام يآثم؛ لأن ذلك يكون سبباً لإعراضهم عن السماع أو لأنه يؤذيهم بإيقاظهم، وقالوا : إنه يجب على القارئ احترام القرآن بأن لا يقرأ في الأسواق ومواضع الاشتغال فإذا قرأه فيها كان هو المضيع لحرمة فيكون الإثم عليه دون أهل الاشتغال دفعا للحرص.

ومن ذلك يتبين أن رفع الصوت في الترقية والتبليغ زيادة عن الحاجة مكروه، وكذلك رفعه بالدعاء عند جلوس الخطيب، والدعاء للسلطان ونحو ذلك مما يفعله المؤذن حال الخطبة، وأن القارئ لسورة الكهف ونحوها من القرآن يأثم إذا أذى غيره أو قرأ حال اشتغال المصلي بالصلاة بأن ابتداء في القراءة والمصلي يصلي لما في ذلك من تضییع احترام القرآن الواجب عليه والله أعلم.



باب الجنائز والقبور

السؤال رقم (٣) : البناء في الشوارع التي يمر الناس فيها بين القبور :
سنل:

مقبرة معدة لدفن أموات المسلمين يوجد بها شوارع عامة للمرور فيها، وبعض الناس بنى على جزء من هذه الشوارع فهل يجوز اعتبار الشوارع المذكورة من المنافع العمومية ومنع التعدي عليها بالبناء فيها ؟

وهل يجوز وضع مواسير مياه بها لتوصيل المياه منها للشرب والرش بالمقبرة وبجهات مجاورة لها لكون المصلحة العامة تقتضى ذلك أم لا ؟

أجاب :

ذكر أن المقبرة المعدة لدفن أموات المسلمين بها شوارع عامة للمرور فيها، وأن بعض الناس بنى على جزء منها فحصل ضيق بسبب ذلك البناء واستفهم هل يجوز شرعا اعتبار الشوارع المذكورة من المنافع العمومية ومنع التعدي عليها بالبناء فيها ؟ وهل يجوز أن توضع بها مواسير مياه للشرب وغيره لاقتضاء المصلحة العامة ذلك أم لا ؟

وحيث إن هذه الشوارع الموجودة بتلك المقبرة عامة للمرور فيها وقد سلكها الناس، فلا ريب تعد من المنافع العمومية، ولا يسوغ لأحد البناء فيها متى أضر ذلك بالمارة، ولسلطان أو نائبه أن يمنع من البناء فيها إن كان ذلك مصلحة للمسلمين، كما أن له أن يأذن بوضع مواسير المياه المذكورة بها إذا اقتضت المصلحة ذلك لما صرحوا به

من أن للسلطان أو نائبه التصرف في حق الكافة بفعل ما فيه المصلحة لهم والله أعلم.



السؤال رقم (٤) : معروفة المأتم :

سئل :

في رجل مات عن زوجة وابن أخ ثم إن الزوجة ادعت أنها صرفت على مأتمه مصاريف مثل أجرة فراش وطباخ وفقهاء عتاقة وإسقاط صلاة وغير ذلك مع أن المتوفى لم تصدر منه وصية بعمل شيء مما ذكر، ولم يأذنها ابن الأخ المذكور بشيء من ذلك. فهل لها الرجوع عليه بما يخصه فيما ادعت صرفه أولا ترجع إلا بما يخصه في التكفين أفيديو الجواب ؟

أجاب :

المعروف في كتب الفقه أنه إذا أنفق أحد الورثة للمأتم وشراء الشمع ونحوه بلا وصية ولا إذن من باقي الورثة فإنه تحسب من نصيبه، ولو كان ذلك من مال نفسه يكون متبرعا به كما في العقود نقلا عن حاوي الزاهدى.

وعلى هذا يحسب ما صرفته هذه الزوجة في لوازم المأتم وإسقاط الصلاة وغير ذلك من نصيبها إن كان ما صرفته من التركة. أما لو كان من مال نفسها فإنها تعد متبرعة به حيث كان ذلك بلا وصية ولا إذن من ذلك الوارث الآخر، ولا حق لها في الرجوع بشيء من ذلك. نعم لها أن ترجع في التركة بما أنفقته من مالها في تكفين المورث كفن المثل ولو كان يغير إذن ذلك الوارث. والله تعالى أعلم.



السؤال رقم (5) : هدم القبة على القبر :

سئل :

ضريح قديم عليه قبة في شارع مطروق ليلا ونهارا معرض للبول والأقذار . وبجوار هذا الضريح مسجد منسوب لصاحبه، وفي هذا المسجد باب لذلك الضريح . فهل يجوز هدم القبة ونقل الضريح إلى داخل المسجد أو يبقى في محله ؟

أجاب :

المروى عن الإمام أبي حنيفة أن بناء بيت أو قبة على القبر مكروه . وهو يدل على أن لا بأس بهدم القبة المذكورة، بل إنه الأولى . فإذا كانت تجتمع حولها القاذورات واعترضت في الطريق تأكدت الأولوية .

أما موضع القبة وهو الضريح فيسوى بأرض الشارع، لأنه لو فرض أن تحته ميتا مدفونا فقد بلى، فيجوز استعمال أرضه في غير الدفن . والله أعلم .



كتاب الصيام

السؤال رقم (٦): رؤية الهلال:

سئل:

بإفادة من جناب مدير عموم المساحة مؤرخة في ١٧ يونية سنة ١٩٠٢ مضمونها أن هذه المصلحة أخذت من عهد قريب في حساب النتيجة الميرية السنوية ويهملها أن تكون هذه النتيجة غاية في الضبط ليصح التعويل عليها في الأعمال الدينية والمدنية وترغب المصلحة الإفادة عما إذا كان المعول عليه في تعيين أوائل الشهور العربية بحسب الشرع الإسلامي هو الرؤيا كما في رمضان أو الحساب وتنفرد بعض الشهور بالرؤيا ويتحتم فيها ذلك كما يتحتم في تعيين أول شهر الصوم وعما إذا كانت والحالة هذه النتيجة الدينية المبنية على الرؤيا تنطبق على النتيجة المدنية المبنية على الحساب أو بينهما فرق وما هو هذا الفرق مع الإشارة إلى المؤلفات العربية التي نفي المقام ويمكن التعويل عليها في هذا الموضوع ؟

أجاب:

المقرر شرعا أن أول الشهر إنما يعرف برؤية الهلال ويثبت ذلك بالشهادة المعروفة عند أهل الشرع، لا فرق في ذلك بين رمضان وشوال وغيرهما.

أما العمل بالحساب ففيه خلاف بين علماء بعض المذاهب والمعول عليه أنه لا يلتفت إلى الحساب لأن أحكام الدين الإسلامي

مبنية على الأسهل والأيسر للناس في أي قطر كانوا وأي بقعة
وجدوا. وأما مضان وجود هذا الحكم فهي أبواب الصوم في جميع
كتب الفقه المعتبرة والله أعلم.



كتاب الحج

السؤال رقم (٧): الحج عن الغير:

سئل:

رجل أمر بالحج عن الغير فقصد الحج حتى إذا قارب الوصول إلى أرض الحجاز حصل له مانع سماوي مثل اصطدام السفينة لشعب في البحر بحيث أحصر مدة إلى أن نقل إلى سفينة أخرى أوصلته إلى أرض الحجاز بعد ميعاده ووجد الحج قد فاتته قبل إحرامه ثم رجع إلى وطنه. فهل يضمن ما صرفه في الرجوع أم يحسب من بدل الحج المأمور به لداعي إحصاره بالعارض السماوي؟

أجاب:

قالوا إن الحاج عن الغير إن قطع عليه الطريق وبقي شيء في يده من مال الميت فرجع وأنفق على نفسه في الرجوع ولم يحج لا يكون ضامناً إذا لم تذهب القافلة وهو صريح في عدم الضمان في حادثتنا فإن الحج فاتته بسبب إحصاره في الطريق على غير اختياره وذلك بمثابة قطع الطريق عليه وعدم ذهاب القافلة فما أنفقه في الرجوع لا ضمان عليه فيه لأنه منع عن الحج بما طرأ عليه من الإحصار الذي أوجب الفوات متى كان ذلك المنع أمراً ظاهراً يشهد على صدقه وذلك لوجوب نفقته على أمره بالحج - ألا ترى أنه لو استؤجر رجل ليذهب لموضع كذا ويدعو فلاناً بأجر مسمى فذهب للموضع فلم يجد فلاناً فإنه يجب الأجر بالذهاب إجماعاً كما ذكره الإيتقاني وغيره فيستأنس به كما قلنا والله أعلم.



المعاملات

كتاب البيع

السؤال رقم (٨) : حق الشفعة للأقارب ودرجاتها:

سئل:

في رجل يملك قطعة أرض، ثم باعها لابن خاله فجاء آخر يطلب الشفعة. وحيث إنه صادر من أمر عال بأنه لا تكون شفعة في بيع الأقارب لأقاربهم لغاية الدرجة الثالثة فما يكون ابن العمّة وابن الخال في درجة القرابة لبعضهما ؟

أجاب:

درجة القرابة المذكورة بذلك الأمر العالي يراد منها أن الأب هو الدرجة الأولى، وكذلك الأم وأن العمّة من الدرجة الثانية وكذلك الخال وعلى ذلك فابن العمّة وابن الخال من الدرجة الثالثة. والله تعالى أعلم.



السؤال رقم (٩) : البيع في مرض الموت:

سئل:

شخص مرض ثم مات وقبل وفاته بشهرين باع للذكور فقط من أولاده معظم أطيانه وعقاراته بثمان بخس وحرّم الإناث من بناته. فهل يصح البيع أو يكون باطلا موقوفا على إجازة الورثة؟

أجاب:

بيع المريض لو ارثه موقوف على إجازة الباقي وعلى صحة المريض فإن صح في مرضه نفذ، وإن مات فيه ولم تجز الورثة

بطل، وهكذا قال علماؤنا.

ومنه يعلم أن البيع الصادر من هذا الرجل يكون نافذا إن أجازه باقي الورثة وإلا فلا والله أعلم.



السؤال رقم (١٠) البيع بشرط:

سئل:

من جناب الخواجة جبرائيل يوسف في بيع جعل فيه الخيار للمشتري في دفع الثمن بعد مدة معينة وهي خمس سنوات على أن يدفع عربونا للبائع ثم إذا اختار رد المبيع ترك العربون الذي دفعه، ثم باع المشتري جزءاً من العين المبيعة لآخر وأخذ منه عربونا على شرط أن له الخيار في فسخ البيع ورد العربون إذا هو لم يتم عقده مع البائع الأول. هل تصح الشفعة لمن له حق طلبها من المشتري الثاني لو كان البيع صحيحاً لازماً؟ وهل يجب على طالب الشفعة أن يطلبها بمجرد سماعه بعقد هذا البيع مع بقاء شرط الخيار للبائع فإذا لم يطلب الشفعة سقط حقه فيها؟ أو لا يلزم طلب الشفعة إلا بعد سقوط الخيار ولزوم البيع ويكون حقه في طلب الشفعة محفوظاً باقياً إلى أن يصير البيع لازماً؟

أجاب:

شرط الخيار في مدة الخمس سنوات في دفع الثمن وإمضاء البيع أو رد المبيع وترك العربون مما يفسد البيع فيكون البيع الأول فاسداً، ولما كان البيع الثاني قد شرط فيه المشتري الأول أن له الخيار في إنفاذه إن أمضى العقد الأول الذي شرط لنفسه الخيار فيه مدة خمس

سنوات وعدم إنفاذه إن لم يمضه فهذا العقد يكون فاسدا أيضا. وعقد البيع إذا كان فاسدا لا يكسب حق الشفعة لمن له الحق لو كان البيع صحيحا، ولا يثبت حق الشفعة إلا إذا زال الفساد ووجد ما يقتضى لزوم العقد وامتناع التفاسخ.

وعلى هذا. فإذا كان الحال في هذه الواقعة أن الفساد قد زال ولم يبق خيار للبائع الثاني في فسخ العقد جاز طلب الشفعة بعد سقوط خيار البائع ولا يجوز قبلها ولا شك أن حق الشفيع في طلب الشفعة يبقى محفوظا له إلى أن يلزم البيع ويبطل الخيار فيه والله أعلم.



السؤال رقم (١١) : البيع الفاسد : سنل:

من مزارع بمركز شربين في صورة عقد محرر بينه وبين وكيل البنك العقاري المصري يتضمن أن البنك باع وتنازل إليه وإلى ولده القاصر مناصفة بينهما ٨٧٠ فدان وما عليها من أشجار ومبان وسواقي وغيره بدون استثناء ولنفسه خاصة المنزل المعد للسكنى على أرض ألف ذراع تقريبا مبينة اشتمالاته وحدوده، وأن البنك يملك العقارات المذكورة وبأحكام مسجلة وأن المشتري بصفته المذكورة واضع اليد على العقارات المذكورة ومنافع بها وعليه الأموال والعشور الميرية وقد قبل المشتري شراء الأطيان والبيت صفقة واحدة بدون فرز ولا تقسيم في نظير مبلغ يسدد للبنك على أقساط سنوية وإن تأخر المشتريان في سداد قسط واحد في ميعاده يعتبر البيع ملغيا من نفسه. واستفهم السائل عما إذا كان البيع بما

اشتمل عليه العقد المذكور فاسدا شرعا أم لا ؟

أجاب:

لا يعتبر هذا العقد سندا لملكية المبيع لفساد البيع المذكور فيه بسبب اشتماله على ما يمنع صحته مما هو مذكور في البند الخامس فلا يعول عليه شرعا إلا إذا كان مستوفيا شرائط الصحة المعروفة والله أعلم.



السؤال رقم (١٢) : ما يدخل في المبيع تبعا :

سئل:

في رجل اشترى داراً فيها نخيل مشترك مع الأرض بينه وبين آخرين ثم إن أحد شركائه في النخيل باع نصيبه فيه لآخر من باقي الشركاء فاشترى الآخر للقرار فلما بلغ البيع مشتري الدار طلب الشفعة في هذا النصيب الذي اشترى للقرار تبعا للشفعة في الأرض التي قام عليها النخيل. فهل يصح له هذا الطلب ويكون له الشفعة في النخيل تبعا للأرض التي قام عليها، أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

إذا اشترى أحد الشركاء في النخيل بعضه مع اشتراط البقاء في الأرض والقرار يدخل ما قام عليه ذلك الجزء من الأرض في البيع، ويكون لمشتري الدار الشريك في الأرض التي قام النخيل على بعضها الشفعة في النخيل تبعا للأرض. فإذا استوفى طلب الشفعة شروطه كان له الأخذ بها والله أعلم.



السؤال رقم (١٣) : الشفعة للجار:
سئل:

أرض مملوكة باعها مالکها بثمن معين، ثم باعها المشتري منه
بثمن آخر أكثر من الثمن الأول. فهل لشفيعها بالجوار أو بغيره أن
يأخذها بالثمن الذي اشترى به الأول جبرا عن المشتري الثاني، ولا
يكون له أن يتمسك بالثمن الثاني الذي اشترى به على الشفيع ؟
أجاب:

نعم. للشفيع أخذ المبيع بالثمن الأول وإن لم يرض المشتري
الثاني وليس للمشتري الثاني حق التمسك بالثمن الذي اشترى به على
الشفيع، والله أعلم.

السؤال رقم (١٤) : اشتباه بين التخارج وبين الشفعة:
سئل:

في رجل مات من سبع وعشرين سنة مضت عن جملة أولاد
اقتسموا تركته قسمة إفرار وتخصيص إلا أحدهم، فقد رضي أن
يكون مع أشقائه على الشيوع فيما أفرز لهم إلى أن جاء أحد هؤلاء
فتنازل عن حصته تنازلا شائعا في جملة أطيان غير مفروزة ولا
مقسومة لا إلى أحد شركائه في ذلك النصيب الشائع، بل إلى أحد
أولاد المتوفى ممن خرج بنصيبه مفرزا مقسوما من سبع وعشرين
سنة مضت، يسمى ذلك التنازل تخارجا في حين أن لا شركة بين
المتخارجين في شيء ما، ولا شيوع ولا جوار.

فهل هذا العقد يعد تخارجا شرعا، أو هو بيع سمي تخارجا

تَجُوزُ، وهل ثبت فيه الشفعة شرعا وهذا التنازل في نظير عوض
معلوم ؟

أجاب:

مثل هذا التنازل ليس من قبيل التّخارج، بل هو بيع تجوز فيه
الشفعة، واللّٰه أعلم.



كتاب الكفالة

السؤال رقم (١٥) كفالة الأب لابنه نفقة الزواج:

سئل:

رجل تزوج بامرأة وقد ضمن لها أبوه نفقتها وكفلها له بالكتابة لها بذلك، وقد دخل بها الزوج ثم امتنع من الإنفاق عليها لفقره. فهل يكون ذلك الأب ملزماً بتلك النفقة معاملة له بكفالاته وضمناته.

أجاب:

المصرح به في كتب المذهب. أنه لو كفل لها رجل بالنفقة أبداً مادامت الزوجية جاز، بناء على أن صحة الكفالة بها مستثناة من شرط كون المكفول به ديناً صحيحاً.

وقالوا : إن ذلك كقوله لامرأة الغير كفلت لك بالنفقة أبداً فإنه تلزمه النفقة أبداً ما دامت في نكاحه. كما في رد المحتار وغيره. ومن هذا يتبين أن ذلك الأب تلزمه نفقة زوجة ابنه المذكورة مادامت الزوجية فإن مثل هذه الكفالة لا يراد بها إلا التأييد والله أعلم.



كتاب الشركات

السؤال رقم (١٦) : شركة المضاربة :

سئل:

في رجل اتفق مع جماعة (قومباينة) على أن يعطيهم مبلغا معلوما في مدة معلومة على أقساط معينة للتجار به فيما يبدو لهم فيه الحظ والمصلحة، وأنه إذا مضت المدة المذكورة وكان حيا يأخذ هذا المبلغ منهم مع ما ربحه من التجارة في تلك المدة، وإذا مات في خلالها تأخذ ورثته أو من يطلق له حال حياته ولاية الأخذ المبلغ المذكور مع الربح الذي ينتج مما دفعه. فهل ذلك يوافق شرعا أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

اتفاق هذا الرجل مع هؤلاء الجماعة على دفع ذلك المبلغ على وجه ما ذكر يكون من قبيل شركة المضاربة وهي جائزة ولا مانع للرجل من أخذ ماله مع ما أنتجه من الربح بعد العمل فيه بالتجارة. وإذا مات الرجل في أثناء المدة وكان الجماعة قد عملوا فيما دفعه وقاموا بما التزموه من دفع المبلغ كله لورثته أو لمن له حق التصرف بدل المتوفى بعد موته جاز للورثة أو من يكون له حق التصرف في المال أن يأخذ المبلغ جميعه مع ما ربحه المدفوع منه بالتجارة على الوجه المذكور والله أعلم.



السؤال رقم (١٧) : شركة ملك :

سئل:

في رجل مات من نحو عشرين سنة وخلف أطيانا وعقارات

ومواشي وبنين وبنات قصر وبلغ ومازالوا مع بعضهم في معاش واحد وكسب واحد حتى بلغ القاصرون ونمت المواشي وزادت الأطيان ثراء من كسبهم ولما بلغ القاصرون رشدهم استولوا على المواشي جميعها وأخذوها لأنفسهم خاصة. فهل يجوز لهم ذلك أو تصير القسمة بينهم بالفريضة الشرعية أفيدوا الجواب ولكم الثواب ؟
أجاب:

الشركة المذكورة من قبيل شركة الملك. فمتى كان سعى الشركاء واحدا والكسب مختلطاً، ولم يتميز ما حصله كل منهم كان ما جمعه مشتركاً بينهم بالسوية وإن اختلفوا في العمل كثرة وفي الرأي جودة كما نص عليه الفقهاء.

وعلى ذلك فليس لبعضهم الاستيلاء على جميع المواشي؛ لأن نماءها إن كان بالثراء من كسبهم فهو مشترك بينهم وبين باقيهم بالسوية، وإن كان بالتوالد كان هو والمواشي الأصلية والعقارات والأطيان المذكورة تركة عن مورثهم تقسم بينهم بالفريضة الشرعية حيث لا وارث له سواهم. والله تعالى أعلم.



**السؤال رقم (١٨) : حق مالك أرض الساقية في منع شركائه
سئل:**

اشترك جماعة في حفر وبناء ساقية في ملك أحدهم بدون بيع ولا هبة منه لشركائه للأرض التي بنيت فيها الساقية وبعد الفراغ منها والانتفاع بمائها مدة يسيرة أراد صاحب الأرض نزع شركائه من الساقية وإعطائهم قيمة ما صرف منهم فهل له ذلك ؟

أجاب:

هذه المسألة ليست من قبيل الإعارة للبناء والغرس التي يحق للمالك فيها أن يرجع بأرضه، ولكنها ترجع في الحقيقة إلى مسائل الشرب والاتفاق، فإن البناء في الساقية غير مقصود لذاته لأنه لمنع انسياب الأتربة والطين في العين وإنما المقصود بالذات هو الماء والثلاثة شركاء فيه بالعمل والإنفاق للوصول إليه وحفظه، ومن العمل البناء وهم بعد الوصول إلى عين الماء مالكون للماء جميعا بالشركة فليس لأحدهم منع الآخر من إصابة حظه فيه.

وعلى هذا ليس لصاحب الأرض منع شركائه من الانتفاع بالساقية بحال. هذا، وقد جرى عرف الناس قاطبة في بلادنا على أن هذا التعاطي لا يقصد منه التوقيت بل التأبيد فهو قائم مقام التملك في دوام المنفعة إذ لا بد من حمل الناس في معاملاتهم على مقاصدهم ومجاري عاداتهم.

ولهذا يجب أن يكون الحكم ما قررنا من أن صاحب الأرض ليس له منع شركائه من الانتفاع بالساقية والله تعالى أعلم.



السؤال رقم (١٩) : نماء التركة شركة ملك:

سئل:

رجل مات بمدينة خليل الرحمن عن ابنيه وترك لهما تركة، واستحقاقا في وقف آل إليهما بموته، فبقى ابناه في عائلة واحدة بصناعة القرب، ويتجران في غيرها ثم مات أحدهما عن أولاد وبقوا مع عمهم في عائلتين يصنعون القرب ويتجرون في غيرها، ثم سافر

عمهم إلى القاهرة وأقام بها وتأهل وصار أولاد أخيه المذكورون يصنعون القرب ويرسلونها إليه ويتجرون فى البضائع الأخرى، وصار عمهم يبيع القرب ويرسل ثمنها لهم إلى أن نمت الشركة وزادت فصار بعض أولاد من مات يشتري أملاكاً ويدفع ثمنها من التركة المذكورة ويكتب ذلك باسمه ويجدد بناء على أرضه الموقوفة وغراساً فى بعض ما اشتراه من الأراضى ويدفع تكاليف ذلك من التركة ونمائها.

فما الحكم فيما شراه على الوجه المذكور وفيما بناء على أرض الوقف وما غرسه فى أرض الوقف وما اشتراه من الأراضى وكتبه باسمه أفيدوا الجواب ؟
أجاب:

ما فى السؤال يعد من شركة الملك. فمتى كان سعى الشركاء واحداً والكسب مختلطاً ولم يتميز ما حصله كل واحد منهم كان ما جمعه مشتركاً بينهم بالسوية وإن اختلفوا فى العمل كثرة وفى الرأى جودة. كما نص عليه الفقهاء وما اشتراه أحدهم لنفسه فهو له ولكن يضمن حصة الشركاء فى ثمنه. فلهم الحق أن يطالبوه بحصصهم فيه حيث دفعه من مال الشركة وكذلك يضمن حصة شركائه فيما صرفه فى الغراس والبناء فى الأرض التى اشتراها باسمه ويكون البناء والغراس له وليس للشركاء إلا حصصهم فى ثمنه كما قدمنا.

أما ما بناه فى أرض الوقف. فإن لم تصدر به حجة انشاء باسمه فهو مشترك بين الشركاء جميعاً إذا كانت النفقة عليه من مال

الشركة، وكذلك الحال في الغراس في أرض الوقف ويكون البناء والغراس ملكا لهم يتوارثه ورثهم لأن البناء لم يبين من مال الوقف ولا للوقف.

وكذلك الغراس فإن وجد ناظر للوقف ورأى أن يكلفهم بقلع البناء والغراس فله ذلك إن لم يضر بالأرض والله سبحانه وتعالى أعلم.



كتاب إحياء الموات

السؤال رقم (٢٠) : إحياء الأرض الميتة مكسب لمليكتها :

سئل :

رجل أحيا أرضا مواتا وصرف فى إصلاحها كثيرا، واستمرت تحت يده ست عشرة سنة، وعندما تم الإصلاح أرادت الحكومة أن تجرى صورة المبيعة لواضع اليد لإثبات التملك رسميا وحصل ذلك. فهل يسوغ لأحد أن يأخذ هذه الأرض بالشفعة ؟

أجاب :

حيث إن إحياء الموات يعطى حق الملكية لمحييه خصوصا وقد وضع المحيى يده على الأرض التى أحياها مدة ست عشرة سنة وهى مدة يسقط بها حق المطالبة، فالأرض كانت بذلك ملكا صريحا لمن أحياها، ولم يكن للحكومة حق البيع، فالبيع الصادر منها قد صدر على غير ملك لها، فهو صورة لا حقيقة لها.

وواضع اليد على الأرض مالك لها قبل البيع بسبب الإحياء بوضع اليد تلك المدة، فتلك الصورة التى عبر عنها ببيع لا أثر لها فى إكساب حق الشفعة ، وليس لأحد أن يطالب واضع اليد بحق الشفعة بوجه من الوجوه، والله أعلم.



السؤال رقم (٢١) : إحياء الموات ليس من قبيل الهبة :

سئل :

فى أرض موات أعطتها الحكومة لأحد الأفراد على سبيل التملك، ووضع يده عليها وأحياها وتصرف فيها بالزراع ونحوه. فهل يعد ذلك

هبة تعتبر سببا للملك أو لا يعد، ويكون إحيائها والتصرف فيها كما ذكر هو سبب الملك؛ بحيث لو عارضه فيها معارض والحال ما ذكر يمنع من معارضته. أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

من المقرر شرعا أن إحياء الموات يعطى حق الملكية لمحييه. وعليه يكون سبب الملك هو الإحياء. فيملك هذه الأرض من أحيائها ووضع يده عليها وتصرف فيها بعد أن أعطته الحكومة إياها، ولا حق لأحد في معارضته فيها والحال ما ذكر، وليس ذلك من قبيل الهبة كما لا يخفى. والله تعالى أعلم.



كتاب الوقف

السؤال رقم (٢٢) : إجارة الوقف على الشيوع:

سئل:

فى ناظر وقف أجر أعيانه بصفته ناظر وقف وهى أطيان إلى المستحقين ولشخص ذمى بعقود مختلفة بطريق الشيوع لكل من المستحقين قدر معين من الأقدنة لمدة ثلاث سنوات، واقتسم المستأجرون الأطيان قسمة زراعية ووضع كل منهم يده على قدره المعين بمقتضى عقده.

فهل تكون العقود صحيحة وقد دفع الذمى للناظر جزءا من الأجرة ومات الناظر وحل محله ناظر آخر أجر الأعيان لمستأجرين آخرين ولم يدفع للذمى ما عجله من الأجرة ؟

فهل يصح له هذا التأجير. وهل للذمى حق الرجوع على الناظر الجديد بالأجرة المعجلة التى قبضها منه وصرفها فى شئون الوقف ؟ وهل إذا أجر الناظر على الشيوع أعيانا من الوقف وكانت القسمة الزراعية بين المستأجرين ممكنة تكون الإجارة صحيحة أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

المصرح به فى كتب المذهب أن إجارة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم فاسدة كما عليه الفتوى، وأنه لا يجوز لغير حاجة إجارة أرض الوقف إجارة طويلة ولو بعقود متوالية. وعلى ذلك فتأجير الناظر الأول على الشيوع بعقود مختلفة على

ما فى السؤال فاسد شرعا، ولهذا الذمى أن يرجع بما دفعه معجلا من الأجرة فى تركة الناظر الأول، وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة الناظر الثانى متى تحقق أن مورثهم قبض ذلك وصرفه فى شئون الوقف.

وحيث إن الإجارة تفسد بالشيوع، فليس للناظر الجديد أن يؤجر شائعا من الوقف وإن كانت القسمة الزراعية ممكنة. والله تعالى أعلم.



السؤال رقم (٢٣) : إجارة الوقف لمدة طويلة : سئل :

بإفادة من عموم الأوقاف مؤرخ فى ١٦ أبريل سنة ١٩٠٠، ١٦ ذى الحجة سنة ١٣١٧ نمرة ١٢٨٣ مضمونها أن ناظر وقف نزيراً غا سابقا أجر أطيانا لهذا الوقف بموجب شرطيتين الأولى لمدة ثلاث سنوات غايتها أكتوبر سنة ١٨٩٨ والثانية لمدة ثلاث سنوات أخرى ابتداء من شهر نوفمبر سنة ١٨٩٨ بواقع السنة ٤٣ جنيها وكسور.

ولما تنتظر الديوان على هذا الوقف فى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٩٧ أى قبل نهاية المدة الأولى ورأى أن العين المؤجرة بها تلك الأطيان هى بالأقل عن أجر المثل وأن هذا التأجير متفق عليه بدليل أن تحرير العقد الثانى كان قبل انتهاء مدة العقد الأول بخمسة عشر شهرا وأن المستأجر فى وقت عمل العقود كان وكىلا عن ناظر الوقف حصل اختصاص المستأجر المذكور لدى المحاكم الأهلية بغرض بطلان العقد

الثانى وهو تمسكه بفتوى قدمها للمحكمة هذا نصها (أنه يجوز لناظر الوقف أن يؤجر أعيان الوقف إلى مدة ثلاث سنوات ويجوز له أيضا تأجيرها إلى مدة ثلاث سنوات أخرى بعقد آخر.)

وحيث إن المحكمة كلفت الديوان بأن يستحضر فتوى بأنه إذا كان ناظر الوقف أجر أعيان الوقف لمدة ثلاث سنوات بعقد وقبل انتهاء تلك المدة بخمسة عشر شهرا هل يجوز له أن يؤجرها لمدة ثلاث سنوات أخرى بعقد آخر أو يكون هذا العقد من قبيل العقود المترادفة التى لا يعمل بها ورغب الديوان الإفادة بما يقتضيه الحكم الشرعى فى ذلك ؟

أجاب:

صرح علماؤنا بأنه لا يجوز لغير اضطرار إجارة دار الوقف إجارة طويلة ولو بعقود مترادفة، وأنه لا تصح إجارة الوقف بأقل من أجر المثل إلا بنقصان يسير إذا لم يرغب فيه إلا بالأقل.

وعلى ذلك فمتى كانت إجارة الأطيان المذكورة هذه المدة لغير ضرورة وكانت بأقل من أجر المثل بنقصان فاحش تكون فاسدة فى العقد ويجب أجر المثل، وإن كانت بأجر المثل أو بنقصان يسير كانت صحيحة فى الأول غير لازمة فى الثانى فيجوز فسخه والله أعلم.



السؤال رقم (٢٤) : جواز إجارة عين الوقف لمدة طويلة بإذن القاضي للضرورة : سئل:

فى حانوت جاء فى وقف مؤجر من قبل ناظره لشخص مدة معلومة بأجر المثل ولم تنقضى مدة إجارته فزاد آخر للناظر فى أجرة

الحانوت المذكور زيادة فاحشة من قبيل التعنت والإضرار بالمستأجر فأجرها له الناظر المذكور سنتين بعقد واحد قبل انتهاء مدة الإجارة الأولى بالأجرة الفاحشة المذكورة لغير ضرورة وبدون إذن من قاض شرعى ولا بشرط الواقف.

ويريد المستأجر الأول البقاء فى ذلك الحانوت مع دفع أجر المثل الذى أجر به أولا إن كانت لا تعتبر زيادة الأضرار المذكورة وكانت الإجارة الثانية لاغية أو مع دفع تلك الزيادة إن كانت معتبرة شرعا. نرجو الإفادة عن الحكم الشرعى فى ذلك ؟

أجاب:

صرحوا بأنه لا يجوز بغير اضطرار إجارة دار الوقف أو أرضه إجارة طويلة ولو بعقود مترادفة. فإن وجدت حاجة إلى ذلك كعمارة الوقف بأن تخرب ولم يكن له ريع يعمر به جاز لهذه الضرورة إجارتها مدة طويلة بإذن القاضى.

وصرحوا بأن المتولى إذا أجر حوانيت الوقف سنتين إجارة مضافة، وقد أهمل الواقف بيان المدة فتكون هذه الإجارة فاسدة.

وصرحوا بأن الناظر إذا أجر دار الوقف مدة بأجرة معلومة ثم زاد آخر فى أثائها زيادة معتبرة فى أجرتها فتعرض الزيادة على المستأجر الأول فإن قبلها فهو الأحق بها.

وصرحوا بأن الزيادة إن كانت إضرارا وتعنتا لم تقبل. ومما ذكر يتبين أن الإجارة الثانية فى حادثة السؤال فاسدة، وللناظر إبقاء المستأجر الأول فى ذلك الحانوت بأجرة المثل مطلقا سواء الأجرة

الأولى إن كانت الزيادة المذكورة إضرارا وتعنتا أو الأجرة الثانية إن لم تكن تلك الزيادة كذلك وقبلها. والله تعالى أعلم.



السؤال رقم (٢٥) : الشفعة في الوقف:

سئل:

رجل وقف عقارا وشرط فيه الاستبدال لنفسه، ثم باع هذا العقار الموقوف لكى يستبدل به عقارا آخر للوقف حسب شرطه. فهل يجوز لملك العقار المجاور لذلك العقار المبيع أن يأخذه بالشفعة إذا توفرت الشروط الشرعية أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

نصوا على أن ما لا يملك من الوقف بحال لا تجوز فيه الشفعة. أما ما يملك منه بحال فتجوز فيه. والواقعة اليوم فى وقف شرط فيه واقفه لنفسه الاستبدال ولم يسبق فيه حكم، فالوقف يملك بحال وهو حال البيع للشرط خصوصا مع عدم سبق الحكم، فيكون البيع صحيحا بالاتفاق والشفعة إنما تعتمد صحة البيع وجوازه، وقد جاز فى هذه الواقعة وصح كما ذكرنا.

فللمالك لعقار مجاور للعقار المبيع من الوقف الذى وقع فيه البيع بمقتضى الشرط حق الشفعة بملكه المجاور له، وإنما يلزمه استيفاء شرائط الشرعية فى الشفعة والإتيان بجميع الطلبات المنصوصة شرعا والله سبحانه تعالى أعلم.



السؤال رقم (٣٦) : أجر ناظر الوقف :

سئل:

فى ناظر على وقف لم يشترط له فيه شىء وطلب من القاضى أن يقرر له شيئاً فى مقابلة عمله فقرر له قدراً ثم عزل عن النظر وتقرر فيه رجل آخر من قبل القاضى وهو لا يرضى بالعمل فيه متبرعاً، فهل له أن يأخذ أجر مثل عمله من ريع ذلك الوقف كالناظر الذى كان قبله بدون تقرير من القاضى حيث أن أجر المثل معلوم بما تقرر للناظر قبله أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

صرحوا بأن القاضى لو نصب قيماً ولم يعين له شيئاً ينظر إن كان المعهود أن لا يعمل إلا بأجرة المثل فله أجرة المثل لأن المعهود كالشروط وإلا فلا شىء له، وظاهر ما فى السؤال أن الرجل الذى تقرر فى النظر على ذلك الوقف من قبل القاضى لم يعين له القاضى شيئاً فى مقابلة عمله وهو يريد أن لا يعمل إلا بالأجر فله أجر مثل عمله من ريع ذلك الوقف وإن لم يعينه القاضى، وإذا كان القدر الذى عينه القاضى للناظر الأول الذى عزل عن النظر فى نظير عمله هو أجر مثل عمل الناظر الجديد كان له أخذه. والله أعلم.



السؤال رقم (٣٧) : إحداث حوانيت بأرض الوقف :

سئل:

فى مدرسة موقوفة آلت إلى الخراب، وليس لها أوقاف مطلقاً. فهل للمتولى أن يحدث دكاكين من ماله على بعض أرض المدرسة على أنها للمدرسة لأجل تعمیرها وإقامة الشعائر الدينية فيها من ريع تلك الدكاكين؟

أجاب:

صرحوا بأنه إذا بنى خانا واحتاج إلى المرممة. روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يعزل منها ناحية بيت أو بيتين فتؤاجر وينفق من غلتها عليها كما في النوادر، وقالوا في غير موضع إن المتولى لو بنى في أرض الوقف من مال نفسه وذكر أنه للوقف كان وقفا.

وفى « الكازرونى » نقلا عن « الحانوتى » أنه يجوز تغيير صفة عين الوقف للمصلحة، ومما ذكر يعلم أنه يسوغ لمتولى المدرسة المذكور إحداث هذه الدكاكين على بعض أرضها لمرمتها وتعميرها وإقامة شعائرها كما يفهم من عبارة النوادر.

فإن كان فيها ما كان معروفا في اصطلاحهم وهو المكان يبنى لينزل فيه أبناء السبيل فليس للاستغلال فقد جوز تحويل ما لم يكن للاستغلال إلى الاستغلال لمصلحة الوقف، وتكون تلك الدكاكين وقفا للمدرسة حيث يقول المتولى إنه يحدثها من ماله لها ولا يضر تغيير بعض عين أرض المدرسة بذلك نظرا للمصلحة كما قاله الكازرونى متى كان الباقي من أرضها يكفى للغرض المقصود للواقف منها. والله أعلم.



السؤال رقم (٢٨) : استبدال عين الوقف وشراء بدلها : سئل:

فى واقف شرط فى وقفه لنفسه الشروط العشرة المعروفة التى منها الاستبدال ، وشرط هذه الشروط من بعده لمن يكون ناظرا على هذا الوقف، ومات الواقف وتولى النظر بعده على هذا الوقف من

عينه الواقف، وبما لهذا المتولى من الشروط التي شرطها له الواقف
بائع داراً من الوقف على سبيل الاستبدال لوجود المسوغ الشرعي
لذلك وقبض ثمن هذه الدار واشترى بعد ذلك بهذا الثمن أرضاً.
فهل بمجرد شراء هذه الأرض تكون وقفاً على شرائط الدار
المبيعة أفيدوا بجواب ؟

أجاب:

نعم. بمجرد شراء هذه الأرض بذلك الثمن تصير وقفاً على
شروط تلك الدار المبيعة كما عليه أهل المذهب. والله سبحانه وتعالى
أعلم.



السؤال رقم (٣٩): استبدال القاضي للوقف

سئل:

عن وقف تخرب حتى صار لا ريع له ولا قدرة للموقوف عليهم
على عمارته. فهل يجوز استبداله بما له ريع مع نهى الواقف عن
الاستبدال ؟

أجاب:

نعم. إذا ظهر للقاضي تخربه ولم يكن في ريع الوقف ما يعمر به
ولم يوجد من يستأجره مدة طويلة بأجرة معجلة تصرف في تعميره
كان للقاضي أن يستبدله بماله ريع حيث كانت المصلحة في الاستبدال
ولو شرط الواقف عدمه؛ لأن هذه من المسائل التي يخالف فيها شرط
الواقف كما هو معروف في كتب الفقه والله أعلم.



**السؤال رقم (٣٠) : إذن القاضى بالبيع للاستبدال مشروط باتخاذ الوسائل
لحفظ العائد**

سئل :

فى واقف وقف وقفا شرط فيه لنفسه الإدخال والإخراج والإعطاء
والحرمان والزيادة والنقصان والإسقاط والتغيير والإبدال والتبديل
بالدراهم والعقار وغير ذلك مما شاء كيف شاء، ويكرر ذلك الكرة
بعد الكرة والمرة بعد المرة كلما شاء فى أى وقت شاء وكيفما يشاء،
وليس لأحد غيره من بعده فعل شىء من ذلك، وقد مات هذا الواقف
ومن جملة وقفه المذكور قطعة أرض محصورة ضمن وابور لحلج
القطن وهاته القطعة لا ينتفع بها إلا بتأجيرها لصاحب الوابور، وقد
استأجرها بأجرة قدرها فى كل سنة خمسمائة واثنان وأربعون قرشا
وسنة وثلاثون فضة صاغا مصريا، ويرغب استبدالها بالنقود بمبلغ
قدره خمسمائة واثنان وخمسون جنيها مصريا، ويريد الناظر على
هذا الوقف أن يستبدلها بهذا المبلغ ليشتري به بدلها فى صقع أحسن
من صقعها ما يكون ريعه أربعة أضعاف مبلغ الأجرة المذكورة
سنويا، وفى ذلك حظ ومصلحة لجهة الوقف.

فهل والحال ما ذكر يسوغ لذلك الناظر استبدالها على هذا الوجه
بإذن القاضى، وليس للقاضى أن يتمتع من ذلك أم كيف الحال أفيدوا
الجواب ؟

أجاب :

إذا كانت تلك القطعة من الأرض لا يمكن الانتفاع بها بطريق
غير إيجارها لصاحب الوابور، وكان الثمن يمكن أن يستبدل به ما

يستغل منه أضعاف إيرادها، وكان الاستبدال لذلك في منفعة الوقف ومصلحته جاز للقاضي أن يأذن بالبيع للاستبدال على شرط أن يتخذ الوسائل لحفظ المبلغ في خزانة محكمة المديرية الشرعية إلى أن يشتري به عقارا يستغل من ريعه أضعاف ما يمكن أن يستغل من القطعة المذكورة ولا يجوز للقاضي أن يأذن الناظر في قبض الثمن إلا عندما يريد دفعه في العقار البديل، وقد نص الفقهاء على أن الاستبدال بدون شرط الواقف يجوز بإذن القاضي متى كان لمصلحة الوقف، ومن شدد في المنع منهم فقد بنى رأيه على خشية ضياع الوقف وتصرف الناظر في ثمنه، لكن متى وجدت الوسيلة للأمن من ذلك وتوفرت الأسباب لمنع الناظر من تبديد الأثمان لم يكن وجه لمنع القاضي من مراعاة منفعة الوقف متى تحقق له ذلك. والله سبحانه وتعالى أعلم.



السؤال رقم (٣١) : للناظر صرف أجر مثل عمل كاتب وجابي من ريع الوقف : سئل :

في من وقف أطيانا رزقة وحصاة من رزقة أخرى ومرتب علوفة عتاقة وبعض عقار على أن يصرف من ريع ذلك في مصروفات وهي غلال ومرتببات على مسجده وغيره، وما فضل بعد ذلك يصرف لذرية الواقف وأخيه وأخته وابن أخيه وعتقاء الواقف، ثم من بعد كل منهم على من عينهم، وشرط في هذا الوقف أن النظر عليه من بعده لولد أخيه المذكور ثم من بعده للأرشد فالأرشد من ذرية الواقف إلى آخر مانص عليه، ثم وقف وقفا آخر على خيرات عينها

وما فضل بعدها يصرف لنجل بنته وغيره ممن عينهم ما عدا الفاضل من ريع وقفه الأول فإنه بماله من الشروط فيه أعطاه لكل من الموقوف عليهم المذكورين وأدخلهم فيه وأخرج وبدل في بعض المرتبات ومستحقها في وقفه الأول، وشرط شروطاً منها أن الناظر على ذلك يبدأ من ريعه بعمارة العقار وممرته - وأن الناظر على ذلك جمعياً لابن بنته المذكور وهو السيد صالح، ثم من بعده للأرشد فالأرشد من أولاده، ثم من بعده للأرشد المستحقين على حسب طبقاتهم - ومات الواقف وابن بنته وأولاده وانحلت الرزقة الموقوفة أولاً، وصار بدل الحصة من الرزقة المذكورة مرتباً بالرزنامة يبلغ قدره سنوياً تسعة آلاف قرش وكسور، وذلك مع ريع بعض العقار المعين بالوقف الأول أقل من قيمة الغلال والمرتبات المشروط صرفها كل سنة من الوقف الأول.

وورثة الواقف الذين انحصر إرثه فيهم بعد وفاته تصادقوا مع ناظر الوقف حينذاك على أن الواقف المذكور الحق حال حياته بوقفه الأول عقاراً وبوقف الثانی عقاراً آخر، وعلى قدر ما لكل من المستحقين حينذاك بعد الخبرات حسبما شرط الواقف، وتحرر بهذا التصديق سند شرعي من محكمة مصر الشرعية، والموجود الآن من مستحقى الوقفين هم ذرية الواقف وذرية أولاد أخيه.

فهل يقسم المرتب بديوان الرزنامة عن بدل الرزقة التي انحلت مع ريع عقار الوقف الأول على أرباب المرتبات المعينة بالوقف الأول التي من ضمنها مرتب ناظر الوقف نظير نظره عليه بحسب

ما يخص كلا منهم بدون تقديم البعض عن الآخر أو يقدم البعض منهم على الباقي ثم إن الحاكم الشرعى قرر فى الوقف أجره لجابيين وكاتب وأذن الناظر بصرفها حسب المعين بالسند الشرعى - فهل يكون لناظر الوقف صرفها من أصل غلته خلاف ما هو مشروط له نظير نظره عليه، وهل يكون النظر على الوقف الأول للأرشد فالأرشد من ذرية الواقف حسب شرطه والنظر على الوقف الثانى للأرشد من المستحقين بحسب ترتيب طبقاتهم كما ذكر أفيدوا الجواب؟

أجاب:

حيث كانت الأَطَيان الرزقة موقوفة، وكذلك الحصّة التى من الرزقة الأخرى وانحلت بما رتب بدل غلتها قام هذا البديل مقام الربيع فى الحكم وإذا ضاق ذلك مع ربيع العقار الموقوف عن مرتبات المسجد والغلال المشروط صرفها فى كل سنة من الوقف الأول فيقدم من أرباب المرتبات فى المسجد أرباب الشعائر الذين هم أقرب للعمارة كالخطيب والإمام ونحوهما ويصرف لهم ما شرط من ذلك الربيع ، والباقي يصرف بنسبة ما شرط الواقف صرفه فى كل سنة، ولا ريب فى شمول ذلك للناظر وغيره، لأنهم ليسوا أقرب للعمارة وللناظر صرف أجر مثل من عمل فى أمور الوقف عملاً ضرورياً فى مصالحه لم يستحق عليه الأجر كدفع أجر مثل كاتب كتب أمور الوقف على قدر عمله الضرورى بدون جعل ذلك وظيفة مقررة بمرتب مستمر حيث لم يشرط الواقف ذلك، أما النظر على الوقف الأول فيكون على ما شرط من أنه بعد ولد أخيه للأرشد فالأرشد من

ذرية الواقف وكذلك النظر على وقفه الثانى يعمل فيه بشرط من أنه بعد أولاد ابن بنته السيد صالح للأرشد فالأرشد من المستحقين على حسب طبقاتهم والله أعلم.



السؤال رقم (٣٢) : استحقاق أجره الوقف:

سئل:

فى رجل وقف أطيانا زراعية ومات وهى مؤجرة السنة أولها شهر أبيب وآخرها نهاية بؤونة وميعاد سداد الإيجار نهاية بابه من السنة التالية أى بعد سنة الإيجار بأربعة شهور وكانت وفاته فى ٢٩ بؤونة، فهل السنة التى مات فيها يكون إيجارها تركة لحد تاريخ وفاته ومنه لآخر السنة يكون وقفا ولو أنه لم يستحق سداده أو يكون الإيجار كله وقفا اعتبارا من تاريخ استحقاق سداده نرجو الجواب؟

أجاب:

دل هذا السؤال على أن سنة الإيجار تنتهى بنهاية شهر بؤونة وأن مبلغ الأجرة يحل بعد أربعة شهور تليه وأن الواقف المؤجر مات قبل انتهاء تلك السنة وقبل حلول زمن أداء الأجرة وعلى ذلك تكون هذه الأجرة مستحقة إلى مستحقى الوقف بعد موت الواقف وذلك بناء على ما يستفاد من كلامهم من أن المدار على اعتبار إدراك زمن حلول الأجرة لأنه كإدراك الغلة، فمن كان موجودا عنده استحق ومن لا فلا.

أما ما قالوه من أنه لو مات الموقوف عليه قبل انتهاء مدة الإجارة يكون ما وجب فى الغلة إلى أن مات لورثته وما يجب فيها

بعد موته لجهة الوقف فمحله إذا كانت الأجرة مستحقة أو كانت الأجرة معجلة ولم تقسم بين المستحقين.

كما يدل عليه لفظ وجب وما هنا ليس كذلك إذ من البديهي أن الواقف في حادثتنا مستحق في الوقف ينال ريعه بوصف كونه مستحقا فلا تكون الأجرة تركة له إلا إذا استحققت بالفعل؛ لأن التركة ما كان يملكه الميت قبل موته حقيقة أو حكما. فالملك الحقيقي ما كان في حوزته بالفعل والحكمي ما كان له حق المطالبة به والواقف المتوفى لم يكن حائزا للأجرة ولم يكن له حق المطالبة بها عند موته فلا يمكن أن تكون تركة له بوجه من الوجوه فلا تكون إلا حق مستحق الوقف بعد موته. والله أعلم.



السؤال رقم (٣٣) : الإذن بالبناء على أرض الوقف :

سنل:

في ناظر وقف أطلق له الواقف التصرف طبق المصلحة ولم يقيد به باستئذان من القاضى وبين أعيان الوقف قطعة أرض فضاء منذ مائة وخمسين سنة لا يستفيد منها الوقف شيئا فرأى الناظر أن من المصلحة أن يبنى بناء ذا غلة عليها، ولكنه لاحظ أن بناءها من مال الوقف يضر بالمستحقين والشعائر فاتفق مع آخر أن يبنيتها له ويستغل قيمة البناء منها بدون مساس بمال الوقف فبناها وأدخلها ضمن أعيان الوقف وأنت بغلة لا تقل عن المائتين والخمسين جنيها سنويا.

فهل عمل هذا الناظر لا يتوقف على شيء ويطمئن الباني على قيمة البناء خصوصا وأنها لا تزيد عن استغلاله ثلاثة أعوام أفيدوا الجواب؟

أجاب:

صرح فى « الأنقروية » بأنه إذا لم يكن متوليا وبنى بإذن المتولى فهو وقف. وعليه فما بناه ذلك الرجل باتفاق الناظر معه يكون وقفا لأن الاتفاق معه إذن له بالبناء بالضرورة فيكون البناء وقفا، وللبنى حق الرجوع بنفقته من غلته ولا شىء على الناظر فى تصرفه هذا؛ لأن الواقف قد أطلق له التصرف بما فيه المصلحة ولم يقيده. والله أعلم.



السؤال رقم (٣٤): الاستبدال لصالح الوقف جائز:

سئل:

بإفادة من ناظر وقف سليم أبو زيد مؤرخة فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٠٢ م وكان ورودها فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٠٢ م نمرة ٩٠ سايرة مضمونها أن حسن أفندى كفافى من ناحية بنايوسى شرقية يرغب بالمكاتبات س ط ف الواردة منه استبدال القطعة الأرض تعلقه البالغ قدرها ١٩٢٠ التى بزمم الناحية المذكورة المجاورة للأطيان وقف المرحوم سليم باشا بالقطعة الأرض تعلق الوقف بتلك الناحية البالغ قدرها س ط ف ١٢ ٦ ١ لكونها منفردة وبعيدة عن أطيان الوقف، والقطعة الأرض تعلقه تضاهى القطعة الأرض الوقف فى القيمة والجودة، وهى ذات منفعة للوقف لمجاورتها لأطيان الوقف، والفدان فى القطعتين يساوى ٨٠ جنيها، وقد تجاوز عن قيمة الزيادة بالقطعة تعلقه تبرعا منه للوقف، وشرط أن مصاريف حجته على طرفه ومصاريف حجة الوقف على طرف الوقف، وحيث إن

الاستبدال بالصفة المذكورة فيه منفعة ومصلحة للوقف نظرا لتجمع أطيان الوقف على بعضها، وبذلك تزيد غلة الأرض البدل عن غلة أرض الوقف لأحسنية صقعها. فالأمل مع الموافقة التصريح بتوقيع صيغة المبادلة الشرعية ؟

أجاب:

لا مانع من استبدال القطعة المذكورة في رقيمكم، لما فيه من المصلحة للوقف وتوفير المنفعة له، فعليكم بإيقاع صيغة الاستبدال على يدى حضرة قاضى محكمة الشرقية الشرعية، وذلك لما ذكرتم من أن الأرض البدل هى أفضل صقعا وأكثر ريعا، وهذا على قول أبى يوسف وعليه الفتوى.



السؤال رقم (٣٥) : الاشتراك بالوقف :

سئل:

فى رجلين أحدهما أب للآخر يملكان مقدارا من الأطيان بالسوية بينهما على الشيوع، فوقفا ذلك المقدار وحررا بالوقف حجة شرعية لدى قاض شرعى، جاء فيها أنهما وقفاه على أنفسهما مدة حياتهما ينتفعان بذلك بالسوية بينهما مناصفة بجميع الانتفاعات الشرعية الوقفية.

فإذا مات أحد منهما كان نصيبه من ذلك على أولاده إلى آخره وجاء فيها أيضا بعد ذلك ما نصه وشرط الواقفان المذكوران فى وقفهما هذا شروطا حثا عليها وأكدا بلزوم العمل بها منها أن النظر على ذلك يكون للواقفين المذكورين مدة حياتهما بالسوية بينهما، فإذا

مات أحدهما كان النظر على ذلك لثانيهما مدة حياته، ثم جاء فيها أيضا بعد ذلك ما نصه، ومنها أن الواقفين المذكورين شرطا لأنفسهما الشروط العشرة وهي الإدخال والإخراج إلى آخره يفعل ذلك كل منهما حال حياته، وليس لأحد من بعدهما فعل شيء من الشروط المذكورة، ثم بعد تمام هذا الوقف على هذا الوجه توفي أحدهما وبقي ثانيهما للآن.

فهل والحالة هذه يجوز لهذا الواقف الثاني أن ينفرد بالشروط العشرة المذكورة في جميع هذا الوقف الموقوف منه ومن والده المتوفى ويكون تصرفه بحسب الشروط المذكورة صحيحا أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

للعلامة ابن عابدين رسالة في وقف الاثنين سماها « غاية البيان في أن وقف الاثنين على أنفسهما وقف لا وقفان »، وقد نوه عنها في « الفتاوى المهدية » من كتاب الوقف نمرة ٥٨٠ في جواب سؤال صدره بقوله : سئل في أخوين شقيقين وقفا أماكن مشتركة بينهما بالمناصفة.

وقد ذكر بمكتوب وقفهما ذلك أنهما أنشأ وقفهما هذا سوية من تاريخه أدناه على أنفسهما أيام حياتهما، ثم من بعد كل منهما تكون حصته من ذلك وقفا على أولاده إلى آخره، ثم قال في آخر الجواب وهذا بناء على كون وقف الاثنين وقفا واحدا في هذه الصورة كما حققه العلامة ابن عابدين وله فيه رسالة انتهى مع أن الحادثة التي

بنى ابن عابدين رسالته عليها ليس فيها ثم من بعد كل منهما تكون حصته إلى آخره ، بل الذى فيها ثم من بعدهما فعلى أولادهما وحادثتنا الآن من قبيل ما فى الفتاوى المهدية لا من قبيل ما فى الرسالة.

إذا تقرر هذا وقلنا إن حادثتنا من قبيل الوقف الواحد كما يفيد ما فى «الفتاوى المهدية» فالذى يظهر أن للوقف الثانى فى حادثة هذا السؤال أن ينفرد بالشروط العشرة المذكورة بعد وفاة صاحبه فى جميع هذا الوقف لا فرق فى ذلك بين الموقوف منه والموقوف من صاحبه المتوفى كما يفيد قوله : « يفعل ذلك كل منهما حال حياته إلى آخره » ، ويشهد له أيضا ما جاء فى الكلام على النظر من أنه إذا مات أحدهما كان النظر على ذلك لثانيهما مدة حياته . والله أعلم.



السؤال رقم (٣٦) : التصرف فى مال موهوب للوقف :
سئل :

من حسن أفندى فى ناظر وقف بشرط الواقف أجر أرضا من أعيان الوقف خالية من البناء لمستأجرين بأجرة معينة وأذن لهم بالإنشاء عليها ليكون ذلك لهم مستحق البقاء والقرار على الدوام ، وتبرع المتسأجرون لجهة الوقف بمبلغ نظير ذلك فقبضه الناظر منهم ، ولفهمه ان ذلك بمثابة مال بدل يشتري به أعيان لجهة الوقف اشترى ببعضه أعيانا لجهة الوقف ، ثم تبين له أن ذلك بمثابة غلته فصرف الباقي من المبلغ للمستحقين .

فهل يكون صرف الناظر الباقي المذكور للمستحقين بناء على

ذلك خيانة في الوقف يستحق بها العزل، وهل اشتراؤه أعيانا لجهة الوقف من مبلغ التبرع موجب لعزله أفيدوا الجواب ؟
أجاب:

بأقى مبلغ التبرع المذكور يضمه الناظر للمستحقين لأن مصرفه مصرف الغلة وهى حق لهم واشتراؤه بذلك الباقى أعيانا لجهة الوقف على فهمه أن ذلك من قبيل البدل لا يعتبر خيانة يعزل بها شرعا. والله أعلم.



السؤال رقم (٣٧) : السكنى في الوقف :
سئل:

فى واقفه وقفت وقفها على نفسها أيام حياتها تنتفع بذلك وبما شاءت منه سكنا وإسكانا وغلة واستغلالا بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية مدة حياتها، ثم من بعدها يكون ذلك وقفا على أولادها ذكورا وإناثا بالسوية بينهم، ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده ثم وثم ، ثم يتداولون ذلك بينهم إلى انقراضهم يكون ذلك وقفا على ولد ولد عم الواقعة أحمد أفندى علانية ينتفع بذلك وبما شاء منه على الوجه المذكور مدة حياته ثم من بعده يكون ذلك وقفا على أولاده ذكورا وإناثا ثم وثم إلى آخر ما عينته الواقعة.

وقد آل الوقف إلى أولاد أحمد أفندى علانية المذكور فهل يكون هذا الوقف والحال ما ذكر للاستغلال ولا حق لهم فى السكنى أو للسكنى دون الاستغلال. أفيدوا بالجواب ؟

أجاب:

بالاطلاع على هذا السؤال ظهر أن الواقعة صرحت فى كلامها

بتعميم الانتفاع بالكسنى وغيرها فى جانبها وجانب أحمد أفندى
علانية وأطلقت فى صيرورة الوقف لمن بعدها ومن بعده من ذريتها
وذريته ولم تصرح فى جانبهم بتعميم الانتفاع على النمط الذى جعلته
لها ولأحمد أفندى المذكور والواقف إذا أطلق فى الوقف ينصرف إلى
الغلة ولا تدخل فيه السكنى إلا بنص، فلا يكون لأحد ممن آل إليهم
الوقف من ذرية أحمد أفندى المذكور حق الانتفاع بالكسنى فى ذلك
الوقف، لأنه عند صيرورته إليهم صار للاستغلال بسبب ذلك
الإطلاق فيستغل الاستغلال الشرعى وتصرف غلته على مستحقها
على الوجه الذى عينته الواقفه، ولا يقال إنها بنت وقفها على تعميم
الانتفاع فيعتبر ذلك قاعدة الوقف فى جميع الطبقات الآتية لأنها لو
أرادت ذلك لصرحت به على وجه يفيد هذا المعنى ولما صرحت
بإعادة التعميم فى أحمد أفندى اكتفاء بما سبق، فإعادة التعميم فى
جانب والسكوت عنه فى جانب آخر دليل على أن ذلك لغرض وهو
التعميم فيما عمت فيه وعدمه فيما لم تعمم فيه. والله أعلم.



السؤال رقم (٣٨) : المزارعة فى الوقف :

سئل :

فى رجل يملك أرضا خراجية وفيها أشجار وبناء وقد وقف
الأرض المذكورة، ولم ينص على وقف ما فيها من الأشجار والبناء
ثم انه زرع بعض الأرض لنفسه ببذره وأجر البعض وزارع على
البعض ومات فى أثناء السنة قبل نضج الزرع وأمنه العاهة فيما
زرعه لنفسه وزارع عليه. وقبل أن يحل قسط من أقساط ما أجره.

فهل يكون ما فى الأرض من الأشجار والبناء وقفا تبعا لوقف الأرض وإن لم ينص عليه ويكون ما ينتج من الربيع لمستحقى الوقف أو ميراثا لورثته أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

صرحوا بأنه لو قال أراضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا ولم يزد تصوير وقفا ويدخل فيه ما فيها من الشجر والبناء، وأنه متى كان البذر ملك الواقف وقد زرعه لنفسه فالزراع يكون ملكا للزراع فيورث عنه لأن نماء ملكه.

غير أنه إذا انتقل الحق فى ربيع الوقف لغير ورثته فيلزم الورثة أجر مثل أرض الوقف من حين موته إلى وقت حصاد الزرع وتخلية الأرض منه، وعلى ذلك يكون ما فى الأرض المذكورة من الأشجار والبناء وقفا وإن لم ينص على ذلك.

والزراع الذى هو ثمرة ذلك البذر يكون تركة عنه لورثته ويلزمهم أجر مثل الأرض من حين الموت إلى وقت الحصاد إن كان الحق فى ربيع الوقف لغيرهم.

هذا فى زرعه لنفسه. أما ما زارع عليه فإن كان البذر منه كان نصيبه من غلة المزارعة تركة عنه كذلك لورثته لأن المزارع يكون أجيرا عنده فى عمله والثمرة نماء ملكه.

وإن كان البذر من العامل كان العامل بمنزلة المستأجر للأرض. فإذا كانت مدة المزارعة لا تنتهى إلا عند ظهور الثمرة ونضجها فليس لصاحب الأرض أن ينال من الثمر شيئا إلا عند نهاية المدة

وظهور الثمر، فلو مات قبل نضج الثمر كما في حادثة السؤال فقد مات قبل أن يملك نصيبه من ثمرة المزارعة فلا يكون تركه تورث عنه بل يكون للمستحقين، وأما الأرض المؤجرة فأجرتها للمستحقين لا للورثة إذا كان الواقف المؤجر مات قبل حلول قسط من الأجرة واستحقاقها لأنه مات قبل أن يملكها. والله أعلم.



السؤال رقم (٣٩): الوقف للسكنى:

سئل:

فى واقف وقف وقفا من ضمنه مكان نص عليه فى كتاب وقفه بقوله فأما المكان المذكور يكون وقفا على معتوقاته التسع وسماهن ومن سيحدثه الله له من العتقاء الإناث ينتفع بالسكنى فى المكان المذكور كل من معتوقاته التسع المذكورات ومن سيحدثه الله له من العتقاء الإناث على الدوام مدة حياة كل منهن مادمهن عزبات، وكل من تزوجت منهن سقط حقها فى السكنى فى المكان المذكور، فإن تأيمت عاد حقها فى السكنى وهكذا كلما تزوجت وتأيمت يجرى الحال فى ذلك كذلك وتستقل بالسكنى فى المكان المذكور الواحدة منهن إذا انفردت ويشترك فيه الاثنان فما قوفهما عند الاجتماع يتداولن ذلك بينهما كذلك إلى انقراضهن إلى آخر ما نص عليه.

وقد استقل بالسكنى فى هذا المكان واحدة ممن حدث من العتقاء الإناث بسبب تأيّمها وسكن معها ولدها وزوجته وبناتها وزوجها وما زالوا مستمرين على السكنى معها فى هذا المكان، فهل لهم الحق فى السكنى معها حال كون الواقف لم يشرط السكنى إلا لمعتوقاته، وأن

الواحدة منهن تستقل بالكسنى إذا انفردت وكانت غير متأيمة ولم يشترط السكنى لأولاد واحدة منهم ولا لزوجات أبنائهن ولا لأزواج بناتهن، أم ليس لهم الحق فى ذلك وإذا لم يكن لهم ذلك الحق يلزم الناظر على هذا الوقف منعهم من السكنى فى ذلك المكان لعدم شرط الواقف السكنى لهم فيه. أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

من المقرر شرعا أن شرط الواقف كنص الشارع فى أنه يتبع ويجب العمل به، فشرط الواقف السكنى فى ذلك المكان لكل من هؤلاء المعتقات التسع ومن يحدث له من العتقاء الإناث على الدوام ما دمن عزبات وأنه إذا تزوجت واحدة منهن سقط حقها فى السكنى وإن تأيمت عاد حقها فى السكنى وأن الواحدة منهن تستقل بالسكنى فى المكان المذكور إذا انفردت.

لا ريب يجب العمل بهذا الشرط فيمن سماهن الواقف مادمّن موصوفات بالتأيم، وفيمن يحدث له من العتقاء الإناث ما دمن على هذا الوجه ولا يتناول غيرهن بالنسبة للحصر والتعيين والتقييد فى كلامه، وحيث انفردت هذه المعتقة الحادثة واستقلت بالسكنى فى ذلك المكان لتأيمها بناء على ذلك الشرط فيقتصر هذا الاستقلال عليها ولا يشمل غيرها إذ شموله لغيرها خروج عن غرض الواقف الذى دل عليه ذلك الشرط دلالة ظاهرة، وقد قلنا إنه كنص الشارع فى اتباعه ووجوب العمل به، واتباعه ليس إلا فى قصر السكنى على تلك المعتقة المستحقة فليس لغيرها من ابنها وزوجته وبناتها وزوجها حق

السكنى فى ذلك المكان وإلا لزم العدول عن غرض الواقف، وقد قلنا
إن مراعاة غرضه واجبة، فعلى الناظر منع هذا الابن مع زوجته
وتلك البنت مع زوجها من السكنى فى ذلك المكان عملاً بشرط
الواقف.

أما قولهم إن كان الموقوف عليهم ذكورا وإناثا فإن كانت الدار
ذات حجر ومقاصير وكان لكل واحد منهم حجرة يسكنها يغلق عليها
بابها فلكل واحد من الذكور أن يسكن أهله وحشمه وجميع من معه
ولكل ابنة منهم أن تسكن زوجها معها فى الحجرة التى هى فيها، وإن
لم يكن لها حجر وكانت دارا واحدة لم يستقم أن تقسم بينهم ولا تقع
فيها مهابة فسكنها لمن جعل الواقف له ذلك دون غيرهم، فمحلها فى
الموقوف عليهم أنفسهم إذا أرادوا أن يسكنوا معهم من هو تابع لهم لا
يمكن انفصاله عنهم بحكم ضرورة المعيشة كما نراه فى صريح
عبارتهم وفيما إذا أطلق الواقف ولم يقيد ذلك الشرط والابن والبنت
المذكوران لم يكونا ممن اباح الواقف لهم السكنى وإنما الموقوف
عليها هنا هى تلك المعتقة، وقد نص الواقف على أنه لا يجوز لها أن
تسكن زوجها معها بل متى تزوجت سقط حقها فى السكنى ، فيجب
أن يكون الأمر على ما شرط.

فإذا رجع لها الحق بالتأيم لم يجز لها أن تسكن معها إلا ما هو من
قبيل الحشم وما لا بد منه كبناتها وأبنائها القاصرين الذين فى
حضانتها، ومتى تجاوزوا سن الحضانة سقط حقهم فى السكنى
ووجب أن يخرجوا من دار أمهم إلى دار من استحق حضانتهم فإن

كانوا فى الفقر بحيث لا يجدون ما يسكنون فيه جاز أن يسكنوا معها على الطريق التبع إلى أن يتزوج الإناث ويبلغ الذكور راشدين. فإذا تزوج الإناث لا يسوغ سكنهن وإذا تأيمن لا يسكن كذلك لأنهن بمجرد تزوجهن خرجن عن أن يكن تابعات لوالدتهن التى لها الحق فى السكنى وكذلك الأولاد الذكور إذا بلغوا راشدين لا يكون لوالدتهن حق فى إسكانهم معها سواء تزوجوا أو لم يتزوجوا عملاً بصريح ذلك الشرط وأما تصريحهم بجواز الإعارة دون الإدارة فقد عللوه بأن الإعارة لا توجب حقاً للمستعير بل المستعير بمنزلة ضيف أضافه بخلاف الإجارة وعلى هذا فلا يكون لهذه المعنقة المستحقة للسكنى أن تسكن أولادها معها على سبيل الدوام وتطالب به كأنه حق منحته من قبل الواقف لأن ذلك مما يخالف حكم الإعارة. والله أعلم.



السؤال رقم (٤٠) : امتناع أحد الناظرين عن تأجير عين الوقف:
سئل:

بإفادة من حضرة شيخ الجامع الأزهر مؤرخة فى ٢٦ القعدة سنة ١٣١٩ مضمونها إذا استأجر أحد ناظرى الوقف أطيان الوقف برضاء صاحبه وأذن القاضى مدة معينة وشرط على نفسه أن يسلم الأطيان المؤجرة فى نهاية المدة وإن تأخر عن التسليم فى حال عدم تجديد الإيجار إليه مدة أخرى يحسب عليه الإيجار ضعف ونصف أصله لمدة سنة علاوة على مدة العقد، وأنه لو خالف أى شرط من شروط عقد الإيجار أو تأخر عن سداد أى قسط من أقساطه كان لصاحبه المؤجر الحق فى فسخ العقد بدون احتياج لاتخاذ وسائل

قانونية وعندها يصير إشهار مزارد تأجير الأطيان، فإن أجرت بأقل من الأجرة التي استأجر يحسب الفرق عليه ويكون مكلفا بتسليم الأطيان إلى المستأجر الجديد.

فهل إذا انتهت مدة التأجير المتفق عليها وكان المستأجر خالف شروط العقد وتأخر عن سداد أقساط الإيجار ورفعت عليه قضايا من المؤجر بسبب ذلك وبقاء الأطيان في يده يضر بالوقف ولم يوافق على التأجير لغيره بأجرة أكثر مما استأجر تعنتا وتأجيرها لذلك الغير مصلحة للوقف يجوز لصاحبه أن ينفرد بالتأجير نظرا لما تقدم بإذن القاضي.

أجاب:

إذا امتنع أحد الناظرين من التأجير تعنتا وكان التأجير مصلحة للوقف فيرفع الناظر الثاني الأمر للقاضي ليطلق له التصرف وحينئذ يسوغ له الانفراد بالتأجير. والله أعلم.



السؤال رقم (٤١): إنشاء وابور للطحين على أرض الوقف :

سئل:

من حسن يونس في رجل وقف وقفا وجعل النظر لبنته ولسوء تصرفها حجر عليها، وأقام القاضي ناظرا مؤقتا لإدارة الوقف، ورأى هذا الناظر أن مال الوقف زائد عن مصروفاته، وأنه توفر لديه منه نحو الألف ومائتي جنيه فاشترك مع صديق له في شراء وابور للطحين للصديق فيه عشرة قراريط وللناظر أربعة وللوقف نفسه العشرة الباقية بشرط أن يبني في أرض الوقف المعدة لزراعة

الأشجار لقربها من سكن البلدة دارا لتركيب الوابور، وأن الصديق يدفع للوقف عن هذه الدار أجرة شهرية قدرها ٦ جنيهاً مصرية وبعد أن تتركب الوابور واشتغل نحو الواحد وعشرين شهراً وأنتج ربها مفيداً للشركاء، وكان في أثناءها كل من الشركاء واضعاً يده ومنتفعاً بنصيبه في الوابور والإيجار يدفع للوقف حسب الاتفاق، وكل ذلك ثابت في دفاتر الوقف طراً على الناظر عذر فباع حصته الخصوصية التي هي الأربعة قراريط لزيد من الناس، ثم عزل وعين مكانه ناظر آخر.

فهل يسوغ للناظر الجديد أن يصادر الصديق ويصادر بكراً في الحصة التي اشتراها من المالك لها بحجة أن الوابور تتركب في أرض الوقف فأصبح ملحقاً به أفيدوا الجواب.

أجاب:

أما الدار التي بناها الناظر لتركيب الوابور في أرض الوقف فهي للوقف متى كان بناؤها من مال الوقف أو من مال نفسه للوقف لما في الأنقروية المتولى بنى في عرصه الوقف لو بنى من مال الوقف فهو للوقف وكذا لو من مال نفسه لكن للوقف.

وأما العشرة قراريط التي اشتراها في ذلك الوابور للوقف فإنه لا يجوز شراؤه لها إلا بإذن القاضي لما صرحوا به من أنه إنما يجوز الشراء بإذن القاضي لأنه لا يستفاد الشراء من مجرد تفويض القوامة إليه كما في البحر نقلاً عن القنية.

وقد ذكره فيما لو اشترى المتولى بغلة الوقف داراً للوقف

فبالأولى فيما لو اشترى مثل هذا النصيب فيقع حينئذ ذلك الشراء الناظر ويضمن ما دفعه من الثمن لغلة الوقف لما قالوه من أن القيم يضمن مال الوقف بالاستهلاك؛ وحيث وقع ذلك الشراء له ساع له أن يتصرف فيما اشتراه فتصرفه بالبيع في الحصة التي اشتراها لنفسه يسوغ بالأولى ولا وجه للناظر الجديد في أن يصادر الصديق ويصادر بكرة في الحصة التي اشتراها من الناظر المالك لها، ولا يعتبر تركيب الوابور في أرض الوقف حجة على إلحاقه بالوقف؛ لأن بعضه ملك الناظر الذي اشترى وقلنا بأنه يضمن ما دفعه من الثمن لغلة الوقف وباقية للصديق وبكر المذكورين.

نعم للناظر الجديد أن يكلفهم بقلعه من أرض الوقف إن كان قلعه لا يضر بالأرض، فإن كان يضر بها يملكه ذلك الناظر الجديد للوقف بأقل القيمتين مقلوعا وغير مقلوع يدفعه من غلة الوقف. والله أعلم.



السؤال رقم (٤٢) : انعقاد الوقف :

سنل:

في رجل وقف في مدة حياته وقفا أهليا من عقارات وغيرها على نفسه مدة حياته ثم بعد وفاته على ذريته وذرية ذريته طبقة بعد طبقة وجيلا بعد جيل لحد انقراض الذرية وذرية الذرية يكون الوقف المذكور للحرم الشريف، وهذا الوقف مسجل بسجلات إحدى المديريات من مدة ثلاثين سنة تقريبا منذ كانت سجلات المحاكم الشرعية بالمديريات والواقف وقتها لم يستخرج حجة شرعية للوقف

المذكور بل اكتفى بالتسجيل المذكور ثم بعد وفاة الواقف استخرجت ذريته الحجة المحكى عنها من سجل المحكمة مصدقا عليها من قاضى الجهة. فهل بعد ذلك يكون هذا الوقف لازما ولا يجوز التصرف فيه ببيع ولا برهن ولا غير ذلك ؟

أفيدوا الجواب.

أجاب:

المصرح به فى كتب المذهب أن الوقف يصير وقفا بمجرد القول لأنه بمنزلة الإعتاق عند أبى يوسف وعليه الفتوى، وأنه بعد صدوره صحيحا لازما لا يقبل التملك والتملك، وعلى هذا فالعقارات الموقوفة وغيرها مما يصح وقفه صارت وقفا بمجرد القول، ومتى كان صدوره على وجه الصحة لزم، ولا يجوز فيه البيع والشراء ونحوهما من أنواع التصرف الممنوعة فى الوقف، ومن موجب لزومه أيضا تسجيله بذلك السجل متى كان من السجلات المصونة الخالية من شبهة التزوير المحفوظة من التغيير والتبديل، والحجة المذكورة إن كانت مطابقة لذلك السجل، وهذا كله بعد تحققه وثبوته. والله أعلم.



السؤال رقم (٤٣) : بطلان حكم بالوقف :

سنل:

من سعادة حسين باشا والست أسما حليم محرر على ورقة فتوى شرعية تمغة صورته مرسل لفضيلتكم الأوراق المتعلقة بالقرار الصادر فى شأن وقفية المرحوم إبراهيم باشا حليم بتاريخ ١٤ من ذى

الحجة سنة ١٣١٤ من حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ حسونة النواوى شيخ الجامع الأزهر سابقا لاطلاع فضيلتكم عليه، والنظر فيما إذا كان هذا القرار صريحا فى أن السبب فى بطلان حجة الوقف المذكور هو عدم صحة الأحكام المشتملة عليها تلك الحجة بالنسبة لفساد الدعوى والشهادات من جهة الشكل فقط أو أن السبب هو بطلان الوقف فى حد ذاته وتزوير الدعوى والشهادات، وعما إذا كان يمكن إعادة الدعوى لإثبات الوقف المذكور أمام المحاكم الشرعية بصورة أخرى صحيحة الشكل أو أن ذلك كان ممتنعا بمقتضى هذا القرار نأمل التكرم بإفادتنا عن ذلك أفندم.

وصورة القرار المذكور بالاطلاع على مكاتبة نظارة الحقانية رقم ١٨ وعلى صورة الحجة الشرعية المرفقة بها الصادرة من محكمة بور سعيد بتاريخ ٤ شوال سنة ١٣١٤ رقم ٣٠ المشمولة بختم المحكمة المذكورة وعلى باقى الأوراق المرفقة بهذه المكاتبة الواردة بهذا الطرف.

ظهر أن الأحكام التى تضمنتها تلك الصورة غير صحيحة شرعا لوجوه منها:

أولا أن فى كثير من الحدود المذكورة بكل من الدعوى والشهادة نقصا وخللا.

ثانيا أن توكيل المدعى عليه عن كريمة المتوفى المدعى عليها لم يتصل به علم القاضى الذى صدر منه الحكم ولم يثبت لديه بالطريق الشرعى.

ثالثا أن شهود وضع يد المدعى عليها على الأطيان والعقار لم يشهدوا عن معاينة لذلك ولم يحكم به القاضي أيضا.

رابعا أن القاضي حكم بصدور الوقف من الواقف في حال حياته على كريمته وزوجته وعتقاه والجهات التي عينها مع أن المذكور بالدعوى والشهادة أن الواقف انشأ وقفه حال حياته على نفسه أولا ثم من بعده على من ذكر وهو خلاف المحكوم به المذكور.

خامسا أن وكيل المدعى عليها أنكر صدور الوقف على الذي ادعاه المدعى وجحده جدا كليا فبطل الحكم لها فيما تستحقه ومتى بطل في البعض بطل في الباقي.

سادسا أنه حكم بالوقف قبل الحكم بالنظر مع أن اللازم شرعا هو العكس.

سابعا أنه حكم بالزوجية مع كون المدعى عليه ليس خصما في إثباتها لأن دعوى الزوجية بعد الوفاة من قبيل دعوى الوراثة فيلزم أن تكون في وجه خصم شرعى في إثبات ذلك، والخصم في إثبات دعوى الوقف على الوجه المسطور بالصورة المرقومة لا يصلح خصما لإثبات الإرث في وجهه، لأن دعوى الوقف على وجه ما ذكر لا يتوقف إثباتها على إثبات الزوجية فضلا عن كون المتوفى غير متوطن بدائرة تلك المحكمة كما هو ظاهر من الدعوى والشهادة فالحكم من قاضيها بذلك غير نافذ شرعا ؟

أجاب:

قد اطلعت على هذا السؤال وعلى ما معه من صورة القرار،

فظهر لى منه أن غاية ما يفيدہ أن الأشكال التى وردت عليها الدعوى والشهادات هى التى أوجبت بطلان الحكم بالوقف للأسباب المبينة بذلك القرار، وأنه كان يمكن إعادة الدعوى ثانيا بالوقف وسماعها متى كانت متسوفة للشرائط المعتبرة شرعا، لأن القرار المذكور لا يمنع من ذلك، وليس فيه شيء يدل على تزوير الدعوى أو الشهادات. والله أعلم.



**السؤال رقم (٤٤) : تصرف الناظر في أجر الوقف :
سئل :**

بإفادة من دولتو أفندم حسين باشا كامل مؤرخ في ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٧ نمرة ٢٣ مضمونها أنه لما عرض لهذا الطرف من معاون أشغال دائرته بالاستفتاء عما يقتضيه الحكم الشرعى فى المزروعات التى زرعها المرحومة البرنسيس جميلة هانم لنفسها حال حياتها فى الأطيان الموقوفة عليها أعطيت الفتوى من هذا الطرف بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٦ نمرة ٢٥٣ سايرة بأنه إذا كانت البرنسيس المومى إليها زرعت ذلك حال حياتها لنفسها ببذرها المملوك لها فى الأطيان المذكورة فيكون الزرع ملكا لها يورث عنها شرعا إنما إذا انتقل جميع الوقف بموتها لغير ورثتها فيلزم الورثة أجر مثل أرض الوقف من حين موتها إلى وقت تخلية الأرض من الزرع المذكور، أما إذا انتقل بعضه للورثة وبعضه لغيرهم فلا يلزم الورثة من أجر مثل الأرض المذكور إلا بقدر ما يخص غيرهم فى الوقف المرقوم، وحيث ان البرنسيس المومى إليها توفيت عن ورثة وهم زوجها

واخوتها ذكور أربعة وإناث ثلاث وآل ريع الوقف المذكور الذى تنظر عليه دولته بعد وفاتها حسب الشرط إلى اخوتها السبعة المذكورين وأنجال المرحوم أخيها المتوفى قبلها ولداعى وجود جملة ديون عليها قد انتدبته المحكمة الأهلية لبيع جميع مخلفاتها بما فى ذلك محصول الزرع الشتوى الذى زرعه حال حياتها لنفسها ببذرها المملوك لها فى الأقطان الموقوفة من قبل والدتها عليها مدة حياتها وإيداع صافى ثمن ذلك فى خزينة المحكمة المختصة بذلك لأجل توزيعه على الديانة، وقد اتضح الآن بعد إتمام البيع المذكور وحصر الديون المذكورة أن قيمة الديون هى أزيد من قيمة ثمن المخلف عن البرنسيس المومى إليها.

فهل والحالة هذه يلزم ورثة البرنسيس المذكورة الذين لم يتمكنوا من أخذ شىء من ثمن محصول الزرع المذكور ولا من ثمن باقى مخلفاتها أن يدفعوا أجر مثل الأرض الموقوفة المذكورة إلى أنجال المرحوم أخيها بقدر ما يخصهم فى الوقف المذكور من حين وفاتها إلى وقت تخلية الأرض من الزرع المذكور أو يخصم أجر مثل جميع الأرض المذكورة عن المدة المرقومة والمصاريف التى صرفت من ماله على نمو الزرع المذكور وحصاده ومشاله وتخزينه لحين بيعه من ثمن محصول الزرع المذكور قبل إيداعه فى خزينة المحكمة وتوزيعه بمعرفتها على الديانة قسمة غرماء أم كيف برجاء الإفادة عما ذكر ؟

أجاب:

لناظر الوقف المذكور أخذ مثل أجر أرض الوقف المذكورة المدة

التي بقى الزرع فيها من الغرماء لأنه دين عليهم وللمستحقين في هذا الوقف مطالبته بذلك وما صرفه على الزرع المذكور من ماله لا يرجع به إلا إذا كان ذلك بإذن من الغرماء أو من القاضى وهذا حيث كان الحال ما هو مذكور بالإفادة والله أعلم.



السؤال رقم (٤٥) : تعيين مكان صرف الربيع بشرط الواقف : سنل:

فى رجل وقف عينا من الأعيان وشرط صرف ريعها فى أعمال خيرية مثل قراءة القرآن فى أيام معلومة - وعلى خيرات آخر عيها وشرط أن يكون ذلك بالمدفن الذى سيدفن فيه بعد موته، وقد مات ودفن فى قبر باحدى المدن ومضى على دفنه به اثنتا عشرة سنة ولوفاة الناظر فى بحر هذه المدة قد عين ناظر جديد على هذا الوقف بتقرير شرعى من قاضى الجهة المدفون بها الواقف، ثم قيل بأن ورثة الميت نقلوا عظامه إلى مدينة أخرى، فهل فى هذه الحالة يصرف الإيراد فى المدفن الذى دفنت فيه العظام أخيرا وإن كان مخالفا لشرط الواقف أفتونا ؟

أجاب:

قوله فى المدفن الذى سيدفن فيه بعد موته صادق بالمدفن الذى دفن فيه عقب موته أو المدفن الذى نقلت عظامه إليه ودفنت فيه فغرضه أعمال الخيرات فى الجهة التى يكون مدفونا بها فىكون عمل تلك الخيرات عند المدفن الأخير مصرفا للريع، لأن فى ذلك وفاء غرضه ولا مخالفة فيه لشرطه على ما يظهر من عبارة السؤال،

فعلى الناظر الشرعى على هذا الوقف صرف ما شرط الواقف صرفه
فى تلك الخيرات ولو فى الجهة المدفون بها وهى تلك الجهة الأخيرة
باعتبار أنه قد دفن بها، أما الجهة الأولى فقد انتفى عنها حق ذلك
الاعتبار بما وقع من النقل. والله أعلم.



السؤال رقم (٤٦) : التقسيط فى الوقف :

سئل :

فيما يأتى صورة تقسيط أطيان جفالك رزقة بلا مال بوجه الإيهاب
من لدن المراحل الخديوية إعطارى عن جانب سعادة لامع النور
وستور وقدر الخديوى الأكرام أفندينا ولى النعم محمد سعيد باشا
المعظم حامى حمى الإسلام بالديار المصرية من أطيان ناحية طنبوها
عن أصل أطيان جفالك سعادة أفندينا ولى النعم المشار إليه رزقة بلا
مال عما كانت تلك الأطيان مقيدة باسم سعادة أفندينا ولى النعم
المشار إليه رزقة بلا مال من ضمن تقسيط ديوانى مؤرخ فى غرة
رجب سنة ١٢٥٥.

والآن بمقتضى الإرادة السنية صار فرز وتحديد الأطيان المذكورة
بموجب دفتر الإفراز والتحديد الوارد من مديرية الغربية بأختام عمد
النواحى المذكورة ومعاون المالية وإفادة المديرية رقم ١٧ من ذى
الحجة سنة ١٢٧٠ بعهدة الست المومى إليها ما دامت بقيد الحياة هى
وذريتها ومن بعد انقراض ذريتها الثلثان من تلك الأطيان إلى مدفن
المرحومة الست عين الحياة والدة سعادة أفندينا ولى النعم المشار إليه
والثلث إلى مسجد الاستاذ البوصيرى رضى الله عنه عن جانب سعادة

أفندينا ولى النعم المشار إليه بالجهتين المذكورتين وقف وإرصاد
بموجب منطوق الإرادة السنية الصادرة للمالية رقم ١٠ ذى القعدة
سنة ١٢٧٠.

فبناء عليه على منطوق الإرادة المشار إليها وتطبيقا للأصول
المقررة تعتبر الأطيان المذكورة من أول سنة ١٢٦٩ رزقة بلا مال
ثبت ذلك وقيد بدفتر الأرزاق حسب الأصول، وتحرر هذا التقسيط
الديوانى ب الرزنامجة العامرة، هذه هي صورة التقسيط الصادر من
الرزنامجة بتاريخ ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٧١ وبناء على ذلك وضعت
الست كلفدان المذكورة يدها على تلك الأطيان، ثم توفيت عن ولد
ذكر وبنت وضعا أيديهما عليها بعد وفاة والدتهما، ثم توفيت البنت
عن ورثة شرعيين.

فهل المائة فدان المذكورة تعتبر ملكا للست كلفدان المذكورة
بموجب التقسيط المذكور وتقسم على ولدها وبنتها بحسب الفريضة
الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين وما جاء فى هذا التقسيط من أن
الأطيان المذكورة تكون وقفا بعد انقراض ذرية الست كلفدان المشار
إليه وإرصادا على الجهتين المذكورتين بالتقسيط يكون باطلا بسبب
خروج هذه الأطيان عن ملك المعطى بموجب التقسيط المذكور
وانتقالها إلى ملك الست كلفدان المعطى إليها المذكورة أم كيف الحال
أفيدوا الجواب بما يقتضيه الحكم الشرعى فى ذلك ؟

أجاب:

العوائد الجارية فى تقاسيط الأطيان الوقف هى كما ذكر بصورة

التقسيط المذكور، والغرض مما ذكر بهذه الصورة أن الأطيان المذكورة بها وقف على الست المومي إليها مدة حياتها هي وذريتها، ويساعد على هذا الغرض قوله (ومن بعد انقراض ذريتها الثلثان من تلك الأطيان إلى مدفن المرحومة الست عين الحياة والثلث إلى مسجد الأستاذ البوصيري) إذ لا يتأتى لمن يريد الوقف لشيء يسوغ وقفه أن يملكه لغيره ثم يصدر منه وقف فيه، فلو لم يكن القصد وقف تلك الأطيان على الست المذكورة هي وذريتها ثم من بعد انقراض الذرية تكون وقفا على الوجه المذكور لما قال (ومن بعد انقراض ذريتها إلخ) على أن قوله وقف وإرصاد صريح فيما ذكر ، وغاية الأمر أن الواقف استعمل لفظ الإعطاء مدة الحياة في معنى الوقف، وقوله هي وذريتها عبارة عامة مدلولها أن ذلك لذريتها كما هو لها، أي وقف عليهم، فيتساوى فيه جميع الذرية وإن اختلفت طبقاتهم، ويقسم ريع الأطيان عليهم بالسوية لأن هذا الضرب من القسمة هو المعروف في الوقف، والأصل فيه ولا يكون التفاضل بين الذكر والأنثى إلا بنص صريح ولم يوجد في كلامه. والله سبحانه وتعالى أعلم.



السؤال رقم (٤٧) : حكم إسقاط الريع :

سنل:

من مأمور أوقاف الحلمية في مستحق في وقف استدان ديونا وأوقع دائنوه الحجز على استحقاقه في الوقف، وقد وجد ذا مال يقرضه ما يسد به ديونه بشرط أن يسقط له نصيبه في الريع مدة

حياته مادام مدينا حتى يستوفى جميع دينه الذى سيقرضه إياه، وبشرط أن يلتزم الناظر على جهة الوقف بصفته ناظرا بأن يسدد لذى المال الدائن جميع ما يستحقه المستحق فى فاضل ريع الوقف مادام المستحق مدينا. فهل يصح هذا الإسقاط وإلزام الناظر جهة الوقف أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

ليس للموقوف عليه الريع أن يسقط حقه فيه لغيره، لأنه كالإرث لا يسقط بالإسقاط، أما إذا وكل عنه غيره كالدائن مثلا فى قبضه من ناظر الوقف مادام ناظرا ومادام هو مستحقا ويكون ذلك من أصل دينه فإنه يصح، وليس للناظر أن يلتزم عن جهة الوقف بدين ذلك المستحق، لأن الوقف لا ذمة له فلا يتوجه عليه ذلك الدين فلا لزوم عليه. والله أعلم.



السؤال رقم (٤٨) : حكم بيع الاستحقاق :

سنل:

فى رجل عليه دين لرجل آخر، وحكم عليه بالدين، وللمدين استحقاق معلوم فى وقف، باعه ست سنوات مستقبلة بمبلغ معلوم ليفى ما ثبت عليه من الدين فهل لا يجوز هذا البيع أفيدوا ؟

أجاب:

صرح فى شرح الدر المختار بأن بيع البراءات التى يكتبها الديوان على العمال لا يصح بخلاف بيع حظوظ الأئمة. قال ابن عابدين والحظوظ جمع حظ بمعنى النصيب المرتب له فى الوقف فإنه يجوز بيعه وهو مخالف لما فى الصيرفية، فإن مؤلفها

سئل عن بيع الحظ فأجاب لا يجوز، وصرح بأن هذا لا يخالف ما ذكره الشارح لأن المراد بحظوظ الأئمة ما كان قائما في يد المتولى من نحو خبز أو حنطة قد استحقه الإمام، وكلام الصيرفية فيما ليس بموجود انتهى.

وعلى ذلك فاستحقاق هذا المدين الذى باعه وهو استحقاقه فى السنوات الست المقبلة لا يجوز بيعه حيث كان غير موجود ثم هو أشبه ببيع الطير فى الهواء لجواز أن يموت عقب البيع فينتقل الاستحقاق إلى غيره فلا يتيسر للمشتري استيفاء عوض ما دفع من الثمن، بل هذا أشبه بالمقامرة منه بالبيع كما هو ظاهر. والله أعلم ؟



**السؤال رقم (٤٩) : دين على الواقف لا يسدد إلا من التركة :
سئل :**

فى وقف انتقل ريعه بموت واقفه لمستحقه بشرط الواقفة المذكورة لهم ذلك، وعلى الوقف ناظرة بشرط الواقفة أيضا، فادعت الناظرة أن على الواقفة ديونا سددها من ريع الوقف.

فهل إذا لم يكن فى الوقف شرط بذلك لا يكون للناظرة أن تسدد الديون التى على الواقفة بدون إذن المستحقين، ويكون لكل منهم أن يرجع على الناظرة بما يخصه فى ريع الوقف الذى سدده به الديون المذكورة، أو ما الحكم أفيدوا الجواب ؟

أجاب :

نعم دين الواقفة المذكورة فى ذمتها خاصة ولا يسدد إلا من تركتها وأما ريع الوقف فهو لمستحقه على حسب الشرط، فإذا لم

تَشْتَرط الواقفة سداد دينها من ذلك الربيع لم يجز أن يصرف منه شيء لغير المستحقين، فليس لناظرة الوقف أن تسدد منه الدين اللازم لخدمة الواقفة بغير إذن المتسحقين، فإن سددت منه كان للمستحقين الرجوع عليها بما صرفته بغير حق، ولكل منهم نصيبه فيه. والله أعلم.



السؤال رقم (٥٠) : إذا ضاق ريع الوقف عن السداد بالمبلغ الذي عينه الواقف: سئل:

من ناظر وقف المرحوم خليل أغا بما صورته - ما قولكم دام فضلكم في واقف وقف زاوية وتكية ومكتبتين عربى وتركى ومدرسة ووقف أماكن وأطيانا، وذكر أنه يصرف كل سنة من ريع الأماكن والأطيان المذكورة بعد العمارة مبلغ معلوم لخيرات شرطها بما فيها الوظائف المتعلقة بالزاوية والتكية والمكتبتين والمدرسة المذكورين والوظائف المتعلقة بمسجد آخر على الوجه الذى عينه، ونص على أن الفاضل بعد المبلغ المذكور من الربيع المذكور يستغله لنفسه أيام حياته ثم من بعده يصرف لعتقائه بيضا وسودا وحبوشا ذكورا وإناثا بالسوية بينهم، وجعل مال وقفه المذكور لجهة بر لا تتقطع، ثم بماله من شرط الاستبدال فى هذا الوقف استبدل بعض الموقوف المذكور بنقود ليشتري بها أطيانا أو عقارات تكون وقفا مكان المستبدل المذكور، ثم مات الواقف قبل شراء ذلك وضاق بسبب ذلك ريع الوقف المذكور على الوفاء بالمبلغ الذى عينه للخيرات المذكورة، ثم بعد أيلولة النظر من بعده للنظار الذين عينهم على حسب شرطه

اشترؤا بتلك النقود أطيانا لجهة الوقف بدلا عما استبدله الواقف، وعاد بسبب ذلك ريع الوقف كما كان، ثم فى حالة ضيق الريع كما ذكر صرف أحد النظار المذكورين ما كان موجودا حينئذ فى الريع لأرباب الوظائف الموجودين وقت ذلك ممن يبدأ بالصرف لهم بعد العمارة ولم يصرف شيئا لباقي الوظائف لعدم تعيين أحد بها وعدم وجود ريع يصرف لها، كما أنه لم يصرف شيئا لغير ذلك لعدم وجود ريع أيضا حينذاك، ولا للعتقاء لعدم بقاء شيء من الريع يصرف لهم. فهل ما أجراه الناظر المذكور من الصرف على الوجه المسطور فى محله أم لا ؟

وهل من وقت أن صار الريع كافيا لجميع ما عينه الواقف بعد العمارة وفضل عن ذلك لا يصرف منه شيء عما مضى فقط يصرف منه جميع ما عينه الواقف من المبلغ المذكور للخيرات التى شرطها، ويعين الناظر فى الوظائف الخالية من يقوم بتأديتها، ولا يأخذ من يعين ما هو مشروط له إلا من وقت تعيينه وأداء وظيفته وما فضل بعد ذلك يكون للعتقاء عملا بنص الواقف المذكور أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

حيث ضاق ريع الوقف وصرف الناظر لمن يبدأ بهم بعد العمارة على الوجه المذكور كان الصرف فى محله ولا يصرف بعد أن عاد الريع كما كان شيء عما مضى، سواء فى ذلك الوظائف وغيرها، ومن وقت أن صار ذلك الريع كافيا لجميع ما عينه الواقف بعد العمارة وفضل عن ذلك يصرف منه جميع ما عينه الواقف على

الوجه الذى شرطه، ويعين الناظر فى الوظائف الخالية من يقوم بها ولا يستحق من يعين ما هو مشروط له إلا من وقت تعيينه ومباشرته للعمل، وما فضل بعد ذلك يكون للعقلاء عملاً بشرط الواقف المذكور - وهذا حيث كان الحال ما هو مسطور بالسؤال، ولا منافاة بين ما ذكر وبين ما سبق الافتاء به منا فى ٢٥ رجب سنة ١٣١٣ رقم ٢٥ فتاوى، لأن محله ما إذا كان ربيع السنين الماضية فى يد الناظر الحال والمصرف موجود والمستحق موجود بخلاف ما هنا. والله تعالى أعلم.



السؤال رقم (٥١) : السماع فى دعوى الوقف :

سئل :

بإفادة من أوقاف خديوية فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٣ نمرة ٥٠٣ مضمونها إن إبراهيم باشا والى مصر كان وقف حال حياته منزلاً بمصر على معتقه على أغا كتحداى وعلى أولاده بعده وعلى من يموت عنهما من الزوجات ثم على أولادهم ونسلهم إلى انقراضهم يكون ذلك ملحقاً بوقف الواقف نفسه وقف القصر العالى الذى هو فى إدارة الأوقاف الخديوية الآن ومن التحريات التى اتخذت بشأن هذا المنزل ظهر أنه بعد موت الموقوف عليه آل إلى زوجته عايشة وهى باعته إلى أحمد افندى داود بحجة من محكمة مصر بتاريخ ٩ ربيع الأول سنة ١٢٧١ بوضع اليد المدة الطويلة ثم مات المشتري وأصبح المنزل فى يد ورثته ولبطلان هذا التصرف الذى مضى عليه فوق الأربعين سنة بحث فى الطريق الشرعى الموصل للغوه ورد المنزل

إلى وقفه فأعطيت فتوى من مستشار شرعى المصلحة بجواز رفع الدعوى لبطلان هذا البيع؛ لأن المنع من دعوى الوقف بعد ثلاث وثلاثين سنة مبنى على التمكن من الدعوى وتركها مع ذلك وليس كذلك فى هذه الحادثة وعلى ذلك كلف مندوب شرعى المصلحة السير فى الموضوع فرد الأوراق برغبة استفتاء فضيلتكم بما يجب العمل به من أقوال العلماء فى هذه الحادثة وعليه نقدم لحضرتكم الأوراق لمراجعتها والإفادة بما يرى ؟

أجاب:

أما رأى فى هذه المسألة فهو يتفق مع رأى القائلين بأن الوقف تسمع الدعوى المتعلقة بعينه أبدا لا يمنع من سماعها بمرور الزمان مهما طال ولكن المحاكم الآن ممنوعة من السماع بعد مضى ثلاث وثلاثين سنة إلا أن يكون مانع يمنع من الدعوى وقد عدوا الموانع وهى أن يكون المدعى غائبا أو صبيا أو مجنونا وليس لهما ولى أو المدعى عليه أميرا جائرا يخاف منه ولا شئ من ذلك فى حادثتنا، وصرحوا بأنه لا عبرة بمجرد ذكر المنزل فى كتاب الوقف مع عدم التصرف بذلك كما فى الخانية وعلى هذا لا سبيل إلى إقامة الدعوى عند هذه المحاكم ممنوعة من السماع بأمر الحاكم هذه الحادثة ولو شئت لقلت ان تغير النظر يجدد المدة من حين علم الناظر الجديد إذا كان ممن يتول إليهم هذا الوقف بعد انقراض الموقوف عليهم أولا لأنه لا سبيل له إلى العلم بما يقع من الموقوف عليهم الأولين إلا بوصول الحق إليه مع حججه ومنها حجة الوقف ولا تحسب استحالة

العلم عادة إلا بالاطلاع على حجة الوقف من الأعدار التي تقبل في سماع الدعوى وليس هذا العذر بأخف من تلك الأعدار التي ذكروها خصوصا وبائع العين في تلك الحادثة هي المستحقة نفسها فأني لغيرها أن يعلم بذلك البيع حتى يقيم الدعوى من تلك المدة الماضية فإذا شاعت المحكمة أن تأخذ بهذا الرأي وافقت الشريعة ولم تخطئ الحق وعملت على ما يخلص به كثير من الأوقاف الضائعة. والله أعلم.



**السؤال رقم (٥٢) : عدم سماع دعوى الاستحقاق لمضي المدة :
سئل:**

من حضرة حمودة بك عبده في رجل له حق في وقف وغاب عن البلد مدة وهو يعلم بحقه في ذلك الوقف وله وكيل شرعى عام فيما له وعليه وفيما يملكه من الخصومة.

وبعد عودته من الغيبة رفع الدعوى على ناظر الوقف يطالبه فيها بحقه فدفع دعواه بأنه كان حاضرا بوكيله ولم يطالب حتى مضت مدة خمس عشرة سنة وحينئذ فلا تسمع منه الدعوى في ريع الوقف.

فهل لو تعلل الناظر بأن وكيل المدعى قائم مقامه ولم يطالب بحقه إلى أن مضت المدة يسمع منه أن الوكيل كالأصيل في ذلك أو أنه كان متمكنا من المخاصمة وهو غائب بواسطة التوكيل فسكوته عنها تلك المدة يمنع من سماع الدعوى ؟

أجاب:

قالوا إن دعوى الاستحقاق في الوقف لا تسمع بعد مضي خمس

عشرة سنة إذا سكت المستحق عنها بدون عذر شرعى وحيث غاب ذلك عن وكيل يملك قبض استحقاقه والمطالبة به والخصومة فيه وسكت عن الدعوى ولم يطالب بذلك الاستحقاق حتى مضت تلك المدة مع بقاءه وكيلًا وعدم العذر فى عدم إقامتها فلا تسمع حينئذ تلك الدعوى، على أنه لو فرض أنه لم يترك وكيلًا وكان يمكنه التوكيل فى الخصومة وغيرها وفى إقامة الدعوى وسكت تلك المدة منع سماع دعواه فى الربيع. والله أعلم.



السؤال رقم (٥٣) : عمارة الوقف : سئل:

فى مسجد له حوانيت موقوفة عليه ومشمول معها بنظر ناظر شرعى، وقد تخربت هذه الحوانيت وأنفق على عمارتها من ماله ذلك الناظر بدون إذن من الحاكم الشرعى ولم يشترط الرجوع عند الإنفاق ولم يشهد أنه أنفق ليرجع على الوقف وصار يصرف ريع تلك الحوانيت بعد عمارتها المذكورة فى إقامة شعائر المسجد المرقوم نحو ثلاثين سنة ومات بعد ذلك فهل تكون العمارة المذكورة وقفا ولا تورث عن ذلك الناظر بعد وفاته ؟

أجاب:

قال فى جامع الفصولين قيم الوقف لو أنفق من ماله فى عمارة الوقف فلو أشهد أنه أنفق ليرجع فله الرجوع وإلا لا وقال فى البزازية المتولى إذا أنفق من مال نفسه ليرجع فى مال الوقف له ذلك فإن شرط الرجوع يرجع وإلا فلا.

وحيث أنفق الناظر من ماله فى عمارة الحوانيت المذكورة ولم

يشترط الرجوع ولم يشهد أنه أنفق ليرجع فلا يرجع على فرض وجوده كما أنه لا رجوع لورثته من بعده خصوصا وأن صرفه ريع تلك الحوانيت بعد عمارتها من ماله في شعائر المسجد المذكور هذه المدة دليل على عدم قصده الرجوع فتكون تلك العمارة وقفا كوقف الحوانيت تجرى عليها أحكام الوقف وشروطه ولا حق فيها لورثة الناظر المذكور والحال ما ذكر والله أعلم.



السؤال رقم (٥٤) : غرض الواقف :

سئل :

في رجل وقف أماكن على نفسه أيام حياته ثم من بعده على بنته لصلبه فلانه وعلى أولاد ولده المرحوم فلان هم فلان وفلان وفلان وعلى من سيحدثه الله له من الأولاد ثم من بعدهم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم ثم من بعد انفراضهم على من يوجد من عتقائهم ثم على ذرية عتقائهم ثم من بعد انفراضهم يكون وقفا على جامع أنشأه الواقف ثم من بعد ذلك على الفقراء والمساكين ومن جملة الموقوف عليهم الواقف وله عتقاء وبنته وأولاد ولده لا عتقاء لهم.

فهل عتقاء الواقف يستحقون في الوقف ويشملهم ضمير الجمع في قوله على من يوجد من عتقائهم أفيدوا الجواب ؟

أجاب :

الضمير في عتقائهم يرجع للواقف ومن بعده من الموقوف عليهم إذ هو الأقرب إلى غرض الواقف مع صلاحية اللفظ له، وقد تقرر في شروط الواقفين أنه إذا كان للفظ احتمالان يجب تعيين أحد

محتمليه بالغرض وإذا أرجعنا الضمير إلى ما عدا الواقف لزم حرمان عتقاء الواقف وفيه غاية البعد، ولا تمسك بكونه أقرب مذكور لما ذكرنا من المحذور وهو ذلك الحرمان خصوصا أنه لم يوجد عتقاء لغير الواقف، فذكره العتقاء في وقفه إنما كان لملاحظة عتقائه نفسه فيصرف إليهم ريع ذلك الوقف. والله تعالى أعلم.



السؤال رقم (٥٥) : موت الواقف مجهلا لمال الوقف : سئل :

فى ناظر على أوقاف عين واقفها لكل منها مصرفا وشرط فى بعضها أن يبدأ من غلته بعمارتها وتكملته وفى بعضها أن ما يتجمد من إيراداتها بعد المصارف المخصوصة يبقى بيد الناظر إلى أن يصير مبلغا جسيما فيشتري به ما يعود نفعه على الوقف من عقار وخلافه تولى ذلك الناظر العمل فى تلك الأوقاف وجمع إيراداتها وصرفها.

ووضع لذلك دفاتر جمعت حساباتها وقيد فيها الريع وما صرف منه وجرى العمل فى تلك الدفاتر على أن يصدر إذن منه لكاتب الوقف بختمه أو خطه بصرف مبلغ كذا ويقيد ذلك الإذن بدفتر الحساب بنمرته على طريق تكون النمر به متسلسلة وبين فى تلك الدفاتر مابقى بيد الناظر من إيراداتها ثم مات ذلك الناظر وتولى النظر على تلك الأوقاف غيره وأراد محاسبة التركة وأن يأخذ منها مابقى عند الناظر الأول بمقتضى تلك الدفاتر.

فهل يكون له ذلك ولا يقال بعد هذا البيان ان الناظر الأول مات مجهلا ؟

وإذا قيل انه مع هذا يكون مجهلاً أفلا يكون ضامناً لما تحقق أنه لم يصرف فى المصارف التى عينها الواقف خصوصاً إذا شرط الواقف البداءة بالعمارة وتكملة بعض الأعيان ولم يفعل الناظر شيئاً من ذلك ولا يكون التجهيل حينئذ نافياً للضمان ؟

وهل إذا كان شىء من تلك الأوقاف على معينين لا تسقط حقوقهم بمضى المدة مع استمرار استجرارهم من الناظر بعضها حال حياته ؟ وهل إذا وجدت أوراق بالإذن بالصرف خالية من ختم الناظر وخطه وليست بمنزلة بنمرة بمنزلة حشو بين بقية النمر لو وجدت وإرادة فى دفاتر الحساب أفيدوا ؟

أجاب:

بين الفقهاء ما يقصدون من لفظ المجهل الذى ناطوا به حكمه سواء كان ناظر وقف أو وصياً أو مودعاً، وصرحوا أنه الذى يموت ولم يبين حال ما بيده من المال، فإن كان مودعاً مثلاً كان هو الذى لم يبين حال الوديعة ومقرها وهل هى موجودة أو مفقودة، وهل فقدت باهماله أو بسبب قاهر ونحو ذلك مما يتعلق بها، وشرطوا فى كون غير المبين مجهلاً أن لا يكون عالماً بأن وارثه يعلم تلك الحال التى وصفنا، فإن كان المودع يعلم أن الوارث يعرف حال المال الذى عنده وصاحب الوديعة يعرف كذلك أن الوارث يعلم ولم يبين باللفظ لم يعد مجهلاً؛ لأنه لا داعى إلى البيان فيكون سكوته اعتماداً على علم الوارث وعلم صاحب الوديعة، فإن كان من بيده المال قد جرى فى

تصرفه أيام حياته على طريقة توجب علم الوارث بحال المال الذى عنده وصاحب الوديعة أو من يخلف الميت على مال اليتيم أو الوقف يعلم أن تلك الطريقة موجبة لعلم الوارث بما يجرى فى المال من صرف وحفظ أو ضياع فلا ريب أنه لا يسمى مجهلاً ولا يجرى عليه حكم المجهل بل يعتبر مبيناً بل أشد الناس حرصاً على البيان، وقد جرى العرف قديماً وحديثاً على أن الكتابة على شروطها المعروفة من أفضل أنواع البيان خصوصاً الصكوك والوصول والدفاتر، فقد صرح الفقهاء بأن هذه الأنواع من المحررات حجة على صاحب الخط أو الختم فى حياته وبعد موته متى لم تكن شبهة فى نسبتها إليه، وقد عظم الاعتماد على الكتابة وإفادتها العلم فى زماننا هذا حتى كاد يهمل العمل بالقول المجرد عنها إلا فى بعض الشئون أما فى أعمال الدوائر ومعرفة ما يرد وما يصرف من الأموال فلم يبق طريق للعلم سواها، فإن كان متولى الوقف فى حال حياته يعتمد فى بيان ما يدخل فى يده من مال الوقف وما يصرفه فى وجوهه وما يبقى فى ذمته على الدفاتر والصكوك والوصول فلا شك فى أنه على ثقة من كون الوارث يعلم ذلك كله بالاطلاع على ما يكتبه أو يختمه، فإذا مات مات عالماً بأن الوارث يعلم ذلك وعالماً بأن المستحق ومن يتولى الوقف بعده يعلمان بعلم الوارث به بل ويعلمان أن هذه هى طريقة علمهما أنفسهما.

وما يذكره الفقهاء فى حال المجهل لا ينطبق على من يجرى فى معاملاته على هذه الطريقة وإلا لم يبق مبين فى هذا الزمان وحل

للورثة ما دخل عليهم من مال الأوقاف والأيتام، إذ لا يخطر ببال من ضبط الريع وما أنفق منه في دفتر أن يحصر ما ورد وما صرف وينطق بلفظ وبقي في ذمتي كذا لاعتماده على أن ذلك كله قد أحصى في وقته وسيصل إلى أيدي الوارث ومن يتول الوقف بعد موته، وهذا من البديهات التي لم تكن تحتاج إلى البيان لولا خفاء البديهات على بعض من يزعم أن الشرع الإسلامي ينكر من طرق العلم ما اتفق عليه الناس أجمعون، وبعد ما تبين معنى المجهل والمبين ظهر أن ناظر الوقف في حادثنا لا يعد مجهلاً، وأن ما وجد من الصكوك والوصول والدفاتر يعد حجة عليه، فما ثبت بها أنه ورد من الريع يعتبر وارداً داخلاً في يده وما ثبت بها أنه صرف فهو ما خرج من يده وما عدا ذلك فهو الباقي في يده إلى موته فيؤخذ من التركة لا محالة، ثم لو فرض أن الناظر مات مجهلاً في حادثة مثل حادثتنا ولم يكن فيها بيان بالطريقة المتقدمة لم يكن حكم عدم الضمان بل إن كان الريع مشروطاً لمستحقين فغلة الوقف مملوكة لهم وهي في يده وديعة فيضمنها بلا نزاع، وإن كان الواقف قد عين مصارف ولم يصرف الناظر فيها مخالفاً شرط الواقف كما فيما خصص للعمارة والترميم وتكملة الناقص ولم يصرف في وجوهه فالشأن فيه الضمان كذلك، لأنه قد حفظ المال تحت يده وديعة إلى أن يصرف في وجهه وليس بمأذون أن يصرفه في غير وجهه، أما ما ذكروه في مسألة الناظر على مسجد وأنه لا يضمن لو مات مجهلاً فمرادهم من يكون ناظراً على صرف ما تقوم به الشعائر وهو مأذون فيه فيحتمل أنه

صرفه فلو كان حيا صدق في أنه صرفه بيمينه، ولو مات مجهلا لا يضمن لا عتباره كأنه صرفه أما من يخالف شرط الواقف كما في حادثتنا فلا يقبل منه قول فيما صرفه إلا ببيان، وعلى ذلك يكون حال ورثته، فالناظر في حادثتنا ضامن على كل حال خصوصا إن كان يغمز عليه في سيرته ولا يحمد الناس عفته واستقامة حاله، أما المستحقون فما داموا يأخذون مما يستحقون ويقيّد لهم في دفاتر الحساب ما يصرف وما يبقى فلا يسقط حقهم فيما بقي مهما طال الزمان، لأن العمدة عندهم على الحساب وليس ما يوجب المحاسبة في وقت دون وقت خصوصا إذا سبقت لهم مطالبة بالحساب وبيانه ولم يصدر من الناظر جحود لاستحقاقهم من أصله، وإنما وكل الأمر إلى ما هو مقيد في صكوكه ودفاتره وأما الأوراق التي لا يوجد عليها إمضاء الناظر ولا ختمه وليست عليها نمرة توافق ما قبلها وما بعدها ففيها شبهة أنها ليست صادرة منه وإن قيدت في الدفاتر فلا تعتبر حجة للناظر ما لم يقدّم دليل على أن ما احتوت عليه قد صرف حقيقة. والله أعلم.



السؤال رقم (٥٦): نظر على وقف:

سنل:

في واقفة شرطت في وقفها شروطا منها أنها جعلت النظر من بعدها عليه وعلى الزاوية والمكتب والسبيل التي ستحدثها بمدينة أسيوط لكل من الحاج محمد فرغلي مرزوق والسيد أحمد والسيد إبراهيم والسيد حامد والسيد محمد أمين أولاد عثمان بك محمد

الهلالى مدة حياتهم، فإذا مات أحدهم انفرد الباقي منهم بالنظر ولو واحدا مدة حياته ثم من بعدهم لمن عينته، ومنها أنها جعلت من ريع وقفها هذا مصاريف تصرف فى مصالح خيرية وجعلتها مقدمة على المستحقين، وهى أنها إذا ماتت قبل بناء الزاوية والمكتب والسبيل فعلى النظار بعدها أن يبدعوا أولا من ريع الوقف ببناء ذلك، ومنها أن يصرف على الزاوية والمكتب والسبيل وما تحتاج إليه من الفرش وغير ذلك مبلغ عينته كل سنة، ومنها أن يعطى لخمس من الفقهاء سنويا قدر عينته لقراءة خمسة أجزاء من القرآن الشريف كل يوم من أيام السنة إلى غير ذلك مما ذكرته من الخيرات فى كتاب وقفها المذكور، وبما لها من الشروط العشرة فى هذا الوقف التى منها التغيير غيرت فى ذلك ونصت على أن جميع الخيرات المعينة وغير المعينة بكتاب وقفها المذكور يكون صرفها بمعرفة السيد أحمد الهلالى المذكور، ولموتها قبل بناء الزاوية وما معها ولم للسيد أحمد الهلالى من حق الانفراد بالصرف بما ذكر قد اشترى من ريع الوقف قطعة أرض وبناها زاوية ومكتبا وسبيلا وأقام ما يلزم لذلك من الشعائر وألحق ذلك بالوقف بموجب إعلام شرعى محرر من محكمة أسبوط الشرعية بذلك، والآن قام واحد من باقى النظار يعارضه فيما أجراه من الشراء والبناء والإلحاق على وجه ما ذكر ويريد عدم إقامة الشعائر بالزاوية وغيرها بمصاريف من ريع الوقف متعللا بحصول ما ذكر بغير إطلاعه ورأيه، فهل ليس له حق فى تلك المعارضة ولذلك البانى أن يستمر بانفراده على الصرف فى تلك الخيرات أفيدوا الجواب؟

أجاب:

قصد الواقفة من المصالح الخيرية التي قدمت الصرف فيها على المستحقين إنما هو بناء الزاوية والمكتب والسبيل وغير ذلك من الخيرات التي ذكرتها وحيث صرحت في تغييرها المذكور الذي دل عليه ذلك الإعلام بأن جميع الخيرات المعينة وغير المعينة بكتاب وقفها المذكور يكون صرفها بمعرفة السيد أحمد الهاللي وهذا البناء من ضمن هاته الخيرات، وقد تولى شراء الأرض والبناء والصرف عليه وعلى إقامة الشعائر السيد أحمد الهاللي المذكور فذلك التصرف صحيح لما فيه من الوفاء بما قصده الواقفة، فإن صريح قصدها أن يكون الصرف على ما ذكر بمعرفة السيد - أحمد الهاللي المذكور دون غيره كما دل عليه ذلك التغيير، وبهذا يعلم أنه لا حق لمن يعارضه الآن في ذلك من باقى هؤلاء النظار ولا من غيرهم لما له من حق الانفراد بالصرف فى جميع ما ذكر وعليه إقامة الشعائر بمصاريف من ريع الوقف على ما شرطته الواقفة. والله سبحانه وتعالى أعلم، وهذا بعد الاطلاع على كتاب الوقف وحجة التغيير وإعلام الإلحاق.



السؤال رقم (٥٧): هل القيم على الوقف يعتبر ناظراً :

سنل:

فى رجل وقف وقفا على جهة خير وجعل له قيما يباشر أعماله ولم يجعل له ناظرا يلاحظ أعمال القيم وهو المسمى فى عرف ديارنا بالناظر المشرف، واستمر الحال على هذا زمنا طويلا والوقف عامر

لا خلل فيه، وقد أراد الحاكم الشرعى الآن أن يجعل للوقف المرقوم ناظرا بالمعنى المذكور، ويعين له مرتبا من غلة الوقف مدعيا أنه رأى المصلحة فى ذلك فهل له ذلك أفيدوا الجواب.

أجاب:

قالوا لا يولى على الوقف إلا من كان أمينا قادرا بنفسه أو بنائبه على القيام بأمور الوقف، وقالوا المتولى والقيم والناظر بمعنى واحد، وقالوا ليس للقاضى أن يضم ثقة إلا إذا طعن فى أمانته عنده من غير أن يثبت الطاعن خيانتة، وقالوا إذا نص الواقف على أن أحدا لا يشارك الناظر فى الكلام فى وقفه ورأى الحاكم أن يضم إليه مشرفا يجوز له ذلك، وعللوه بما إذا رأى المصلحة فى ذلك.

إذا علم ذلك يعلم أنه حيث كان القيم فى حادثتنا أمينا قادرا بنفسه أو بنائبه على القيام بأمور الوقف ولم يطعن فى أمانته أحمد فلا يسوغ للقاضى أن يضم إليه ثقة لأن الضم إنما يترتب على الطعن فى الأمانة أو النقص فى الكفاءة ولم يوجد ذلك فى هذه الحادثة فلا مصلحة فى الضم متى كان ذلك القيم موصوفا بما ذكر من الأمانة والقدرة ولم تظهر عليه خيانة ولم تقم لدى القاضى شبهة توجب ذلك، أما إذا حصل الطعن فى الأمانة أو قام لدى القاضى ما يوجب الضم ورأى فيه المصلحة كان له ذلك لا محالة. والله أعلم.



السؤال رقم (٥٨) : التنازع بين الوقفية والملكية :

سئل:

فيمن مات وترك عقارا وأولادا، ثم بعض الأولاد ادعى أن العقار

ملك وليس بوقف، والبعض الآخر ادعى أنه وقف وترافعا بين يدي
الحاكم الشرعي، وأقام مدعى الوقف بينة تشهد بين يدي الحاكم
المذكور بالسماع من ثقة بلغت حد التواتر، فقالت إنا سمعنا من الثقة
أن فلانا وقف عقاره في حياته على أولاده ثم على أولاده ثم وثم،
وشرط شروطا منها أن العليا تحجب السفلى ومنها كذا ومنها كذا إلى
آخر الشروط، وحكم الحاكم الشرعي إذ ذاك بموجب هذه الشهادة
بثبوت أصل الوقف وشروطه.

فهل تثبت الشروط بالشهادة بالسماع كما يثبت بها أصل الوقف
وينفذ حكم الحاكم في الشروط كما ينفذ في ثبوت أصل الوقف أو لا
أفيدوا الجواب ؟
أجاب:

قد اطلعنا على الحكم الصادر في هذه المسألة، فوجدنا أن الطريقة
التي أدبت بها الشهادة مما لا يصح معه قبولها بالتسامع على شروط
الوقف، لأن الشروط إذا لم يثبت العمل بها ولم تتصل بوقت الشهادة
لا يسهل العلم بها من طريق التواتر أو النقل الموثوق به، ولهذا يكون
حكم القاضي بالشروط غير جار على قاعدة شرعية، فلا يكون
صحيحا ولا ينفذ إلا في أصل الوقف والله سبحانه وتعالى أعلم.



السؤال رقم (٥٩) : وقف استحقاقه :
سئل:

بإفادة من حضرة معاون دائرة البرنس حسين كامل مضمونها أن
البرنسييس جميلة هانم كريمة اسماعيل باشا خديوى مصر كانت -

توفيت فى ٢٠ يناير سنة ١٨٩٦ وكان موجودا فى الأطيان الموقوفة عليها من قبل والدتها الأيلة من بعدها لإخوتها مزروعات شتوية من أصناف القمح والفلول والشعير لم يحصل إدراكها، ومن صنف البرسيم الذى أكلت منه المواشى المملوكة لها أول وجه حال حياتها والوجه الثانى والثالث بعد وفاتها، وإن قاضى أفندى مصر قرر دولتو البرنس حسين كامل باشا أخ البرنسيس جميلة المذكورة ناظرا على الوقف المذكور ودولته وضع يده عليه وصرف المصاريف اللازمة على المزروعات المذكورة التى زرعت حال حياتها للحصول على نموها واستوائها وحصادها ومشالها وحفظها وأن، الحال داع لمعرفة ما يقتضيه الحكم الشرعى عما يخص كلا من جهة الوقف وتركة البرنسيس المومى إليها فى ذلك وأن الأمل الإفادة عما ذكر ؟

أجاب:

بالإطلاع على إفادة حضرتم المسطورة يمينه المؤرخة بيوم تاريخه ظهر أنه حيث ماتت البرنسيس المومى إليها قبل إدراك القمح والفلول والشعير وحصاد الوجه الثانى والثالث من البرسيم وكانت زرعت ذلك حال حياتها لنفسها ببذرها المملوك لها فى الأطيان المذكورة فيكون الزرع ملكا لها يورث عنها شرعا، إنما إذا انتقل جميع الوقف بموتها لغير ورثتها فيلزم الورثة أجر مثل الأرض الوقف من حين موتها إلى وقت تخلية الأرض من الزرع المذكور، أما إذا انتقل بعضه للورثة وبعضه لغيرهم فلا يلزم الورثة من أجر

مثل الأرض المذكورة إلا بقدر ما يخص غيرهم في الوقف المرقوم،
وحيث كانت المواشى المذكورة ملكا للبرنسييس المومى إليها فلا شىء
فى أكلها من البرسيم المذكور. والله أعلم.



السؤال رقم (٦٠): وقف الذمي :

سئل:

من سعادة رئيس ديوان عربى خديوى مؤرخة فى ١٩ ذى الحجة
سنة ١٣١٨ نمرة ١٥ مضمونها أن رجلا اسمه جرجس أفندى مطر
أنشأ مسجدا بأبعادية بناحية قلمشاه بمديرية الفيوم والتمس التصريح
بإقامة الخطبة فيه، ومن التحريات التى جرت تبين أن هذا المسجد تام
البناء وعلى وضع صحى، ومستعد ولائق لإقامة الخطبة فيه، وأرضه
مملوكة للمنشئ المذكور ووقفها لهذا الغرض.

ومدير الأوقاف يرغب العرض عن ذلك للأعتاب السنية وصدور
البيور لدى العالى المؤذن بإقامة الخطبة فى المسجد المذكور.

وحيث إنه مقتضى العلم بما تقتضيه النصوص الشرعية فى جواز
الإذن للمنشئ الواقف المذكور بإقامة الخطبة فى هذا المسجد من
عدمه فالأمل الإفادة من فضيلتكم عن ذلك ؟

أجاب:

المعروف فى مذهب الحنفية أن وقف غير المسلم لا يصح إلا فيما
هو قرابة عندنا وعنده.

ووقف المسجد ليس من القربات عنده وإن كان من القربات عندنا،
فوقف المسجد الصادر من القبطى الذى كتبتم عنه لنا بتاريخ ١٩ ذى

الحجة سنة ١٣١٨ نمرة ١٥ لا يصح، ولكن الإذن بإقامة الجمعة والخطبة لا يتوقف على صحة وقف المسجد، إذ ليس ذلك من شروط الجمعة، وإنما الشرط فيها إذن الحاكم، فمتى أذن بإقامتها فى مكان صحت فيه.

ثم إن الحكم فى مذهب الإمام الشافعى رضى الله عنه صحة الوقف فقد قال فى المنهج وشرحه وشرط الواقف كونه مختارا من أهل التبرع فيصح من كافر ولو لمسجد وقال محشيه البجيرمى على قوله ولو لمسجد وإن لم يعتقد قربة اعتبارا باعتقادنا أى ووقوف مصحف ومثل المصحف الكتب العلمية والمسألة مسألة دينية محضة، فيصح الأخذ فيها بما يعاون المسلمين على العبادة، ولأريب فى حاجة المسلمين فى تلك القربة إلى أداء العبادة على وجه يحفظ احترامها فى أنفسهم، ولو تركوا فربما نسوها بالمرّة، فلا أجد مانعا شرعيا من الإذن على مذهب الحنفية، وأرى أن يعتبر المسجد وقفا كذلك على مذهب الشافعية حرصا على منفعة المسلمين. والله يوفق مولانا الخديوى المعظم لما فيه خير العباد. والله أعلم. وطيه مكاتبة سعادتكم.



**السؤال رقم (٦١) : وقف خيرى ومصرفه :
سنل :**

بإفادة من عموم الأوقاف مؤرخة ١٦ صفر سنة ١٣١٩ نمرة ١٧٣٩ مضمونها أن من ملحقات وقف السلطان الغورى مسجدا يسمى مسجد المؤمنين بجهة المنشية، وبجواره حانوت أموات ومغسل

معد لغسل الرجال والنساء من أموات المسلمين، وقد كانت اتجهت الرغبة لاستئجارها في سنة ١٣٠١ من بعض الأشخاص، ولكن للقول ممن كانوا مقيمين بها أنهم قائمون بغسل أموات المسلمين والحرقي والغرقى والقتلى أخذ رأى مفتى الديوان فأفتى بعدم جواز التأجير، وظل هذان المحلان لا تنتفع المصلحة بشيء من ريعهما.

وقد ظهر أن المقيم فيهما الآن جعلهما محلا مزخرفا لوضع خشب الموتى فيه، ومن المعلوم أن غسل الموتى الآن لم يكن حاصلًا إلا بمحلات المتوفين، أو في المحلات التي أعدتها الحكومة لمن تدعو الحالة لغسله بواسطتها، وفي هذه الحالة تكون إقامة من هو مقيم بذلك المحل الآن على غير الصفة التي نص عليها الواقف لتعذر تنفيذها في الوقت الحاضر، وإعداد المحل المذكور في الحالة الحاضرة لوضع أخشاب الموتى هو بالضرورة مقابل انتفاع المقيم به بأجر حرفته مع أن الوقف صاحب تلك العين محروم من ريعها. لهذا اقتضى ترقيمه بأمل الاستفادة عن أحقية الوقف في أخذ أجرة عن المحل المذكور من عدمها. أفندم؟

أجاب:

الذى يظهر أن الواقف وقف حانوت الأموات والمغسل المذكورين بقصد تغسيل من يموت من الغرباء والقتلى والغرقى ونحوهم بهذا المغسل وحمله على الآلة الخشب من هذا الحانوت إلى محل الدفن على ما كان جاريا في زمنه، فإن المعروف في ذلك الزمن أن من يموت من هذا القبيل وليس له من يقوم بما يلزمه من وقت موته إلى

مواراته فى رسمه يغسل فى مثل هذا المغسل ويحمل للدفن على تلك الآلة من مثل ذلك الحانوت.

فالواقف قصد بوقف ما ذكر الخير والثواب. كما قصد غيره ممن سلك نهجه أما الآن فمن يموت من مثل هؤلاء وكان له أهل - تولى أهله تغسيله وحمله ودفنه ومن لم يكن له أهل قامت الحكومة بذلك فى شأنه كما هو معلوم، فلا يتأتى الآن موافاة غرض الواقف. وبذلك حصل الاستغناء عن وقفه لهذا الغرض فيستغل حينئذ المحل المحدث عنه بهذا الرقيم، وتصرف غلته فى مصرفها الشرعى. والله تعالى أعلم.



السؤال رقم (٦٣) : تعلق الوقف بالعين يثبت بالشهرة والسماح : سنل :

فى رجل اسمه الحاج درويش أبو سن بنى مسجداً باسكندرية للعارف بالله تعالى سيدى عبد الرحمن الأعرج وبنى للمسجد المذكور مطهرة وأماكن عليها حال حياته، ثم مات فجاء شقيقه محمد بك أبو سن ووقف على المسجد المذكور جملة عقارات وصار ناظراً عليها وعلى المسجد المذكور وما يتبعه من تلك الأماكن التى كان يستغلها حال حياته لجهة المسجد المرقوم حيث كانت معلومة للكافة بأنها وقف للمسجد المذكور على وجه الشهرة، ولم يشتهر أنها مملوكة للبانى ولا لغيره بل المعلوم أنها وقف من جملة ملحقات المسجد المذكور، وكان قد أسكن الناظر المذكور بعض أقاربه بها مدة إلى أن توفى وتوفيت الساكنة عن ورثة تصرفوا فى تلك الأبنية بالبيع

بمقتضى عقود عرفية فى سنة ١٣٠٢ حال كون مورثتهم ليست وارثة لباقى المسجد شرعا.

ثم لما تقرر أحد أولاد محمد بك أبو سن ناظرا على وقف والده والمسجد المذكور بعد بلوغه تنازع مع واضع اليد بالمحكمة الأهلية، فصدر حكمها بأنه قبل الفصل فى الموضوع يكلف الناظر بأن يقدم فتوى شرعية من فضيلة مفتى الديار المصرية بما يقتضيه الحكم الشرعى فى هذا البناء إن كان بإنشائه على مطهرة المسجد من قبل الواقف يلحق بوقف المسجد المذكور ولو لم يصرح بذلك فى كتاب وقفه حتى مات.

فهل يكون الحكم كذلك والحال ما ذكر بهذا السؤال، وقد جرى عرف الناس أجمع أن من بنى مسجدا وجعل له مطهرة ولواحق فوقها يكون ذلك تابعا للمسجد بعد الإذن بالصلاة فيه أم كيف الحكم. أفيدوا الجواب ؟
أجاب:

متى كان نظار الوقف السابقون يستغلون هذه الأماكن للمسجد باعتبارها وقفا وقضت الشهرة والسماع عند الكافة بأنها وقف ولم تعرف بأنها ملك وتحقق كل ذلك وجب أن تعتبر وقفا؛ لأن تعلق الوقف بالعين يثبت بالشهرة والسماع عند تحققهما.

ولا قيمة حينئذ للعقود التى فى أيدي المدعى عليهم لأنه ليس للبائعين ملك صحيح فى تلك الأعيان بعد مضي الشهرة والسماع وتحققهما. والله أعلم.



السؤال رقم (٦٣) : شرط الواقف كنص الشارع في تحديد النصيب وحالة المستحق :

سنل:

بإفادة من أوقاف خديوية مؤرخة ١٤ يونية سنة ١٩٠٣ نمرة ٢٧٧ مضمونها أنه من المقرر في وقف خليل أغا ضمن الخيرات صرف مبلغ كل عام يشتري به خبز ويفرق على عشرة فقهاء يقرعون الختمة برسم مقراة في أحد عشر ضريحا عينها الواقف مبينة بكشف مع هذه الإفادة ولتعذر ملاحظتهم لتباعد المسافات بين تلك الأضرحة وعدم اجتماعهم في وقت واحد وعدم التمكن في تفريق الخبز عليهم مرة واحدة رؤى اجتماعهم في مكان واحد لتيسير مراقبتهم وتفريق الخبز عليهم بعد التلاوة وأن يكون هذا المكان تكية الواقف التي أمام المشهد الحسيني لأنها متوفرة فيها الشروط التامة، وكذا فهذا الوقف مدرسة بها صهريج يملأ كل عامين مرة، ومياهه توزع على مرشحات ومحال أخرى وهذا على ما فيه من زيادة المصاريف غير ملائم للصحة تماما خصوصا وأن قوة الضغط ليست كافية لترشيح الكمية التي تفي لشرب التلامذة الكثيرين والخوجات والخدم ولو أدخلت مياه القومبانية بواسطة مواسير ووضعت عليها المرشحات يؤخذ منها الماء الكافي ويكون الماء مجددا دواما ولا شك في أن يكون أقل مصرفا من قبل وبين هذه الحالة والحالة الأولى من المزايا ما لا يخفى. وعليه نرجو إعطاء الفتوى بما يرى ؟

أجاب:

الذي أراه أن كل ما يجيء في عبارات الواقفين من تعيين وظائف

أو أماكن لم ترد في الكتاب ولا السنة يجب رده إلى أصول الدين ولا يجوز أن يعتبر الواقف مشرعا محددا لشيء من القربات بل يتحتم إرجاع كل ما يخصه إلى ما اعتبره الدين وعممه.

وقولهم إن شرط الواقف كنص الشارع لا يفيد أن الشارع قد نصبه منصب المعصوم صلى الله عليه وسلم في تحديد القربات وأوقاتها وأماكنها أيضا بل ذلك في النصيب وفي حالة المستحق ونحو ذلك مما لا يكون فيه افتئات على صاحب الشرع.

ولذلك فنص الواقف في مثل هذه الحادثة يعتبر أولا في أن ما عينه قربة فلا بد أن يصرف إلى الفقراء لا إلى الأغنياء ثم في العدد الذي عينه، أما تعيينه القراءة أو مكانها فذلك يرجع إلى اعتبار صاحب الدين عليه السلام وهو لم يعين مكانا فلهم أن يجتمعوا في أي مكان ولهم أن يتفرقوا ثم هم يقرءون القرآن ولا يباح لهم أن يجعلوا القراءة في مقابلة الخبز بل عليهم أن يقرءوا الله تعالى وقد أخذوا الخبز بوصف الفقر، لأن القراءة من العبادات التي لا يجوز أخذ الأجر عليها مهما قال القائلون.

أما مسألة الصهريج فإنني لا أرى ما نعا في استبدال المرشح به ترد إليه مياه شركة المياه متى كانت فيه كفاية لشرب التلامذة ومن أنشئ الصهريج لشربهم وانتفاعهم، لأن الواقف لا يريد إلا أن يكفي من في المدرسة حاجتهم إلى الماء وجعل المرشح بدل الصهريج يرجح إذا كان الماء به يكون أنقى والمنفعة للمدرسة أوفر. والله أعلم.



السؤال رقم (٦٤) : تخير الموقوف له في كيفية الاستفادة من الربح :

سئل :

بإفادة من حضرة إبراهيم بك مضمونها أن رجلا وقف أطيانا له بناحية كفر العرب دقهلية وبعد أن وجه من صافى ريعها ماوجه لمن سماهم بكتاب وقفه قال فيه ما نصه (والباقي يوزع) كما يأتى فأما الثلث ثمانية قراريط من ذلك يقسم على أربعة وعشرين جزءا على ثمانية أجزاء تصرف على طلبة العلم الشريف بالجامع الأحمدي من كل عام على الاستمرار برأى الناظر الأصلي على الوقف المذكور ورأى من يكون شيخا على أهل العلم بالجامع المشار إليه حسبما يؤدي إليه اجتهادهما من غير إحجاف) فهل ماذكر يحتم صرف ذلك نقدا أو يمكن صرفه جرایة لأولئك الطلبة على دائر شهور العمالة بالجامع المذكور، وهل ذكر الصرف على طلبة العلم لهذا الجامع يحتم الصرف لكل طالب علم بالجامع الأحمدي بدون استثناء أو يمكن الاستثناء بمعنى تخصيص أناس من الطلبة دون الآخرين أم كيف نرجو التفضل بالجواب ؟

أجاب :

الخيار لهؤلاء الطلبة في صرف المعين لهم نقدا أو صرف جرایة بقيمته وتوزيع ذلك على جميعهم يكون على حسب ما يؤدي إليه اجتهاد ناظر الوقف وشيخ الجامع الأحمدي من غير إحجاف بناء على ما شرطه الواقف وهذا إذا كان الطلبة المذكورون يحصون، أما إن كانوا لا يحصون صرف ذلك لبعضهم، وما لا يحصى مفوض إلى رأى الحاكم كما عليه الفتوى. والله أعلم.



السؤال رقم (٦٥) : الوقف في مرض الموت والدين :

سئل:

فى امرأة مديونة دينا مستغرقا وفى مرض موتها وقفت ما تملك من أطياف وعقار - البعض على ورثتها والبعض على غيرهم والبعض على الفقراء، وشرطت النظر على ذلك لنفسها مدة حياتها ثم من بعدها لأحد الموقوف عليهم حتى ينتهى تسديد جميع الديون وأنه لا يسوغ لأحد من الموقوف عليهم أخذ شىء من ريع هذا الوقف إلا بعد سداد الديون، وهذا الوقف صدر بإشهاد منها ولم تصدر به حجة شرعية ولم يحكم به حاكم شرعى. وقد ماتت وقام الدائنون يطالبون الورثة بديونهم وليس للأعيان الموقوفة ريع يفى بسداد الديون والورثة لم يجيزوا الوقف المذكور. فهل يكون باطلا وللورثة قسمة الأماكن بينهم بالفريضة ؟

أجاب:

حيث إن التركة مستغرقة بالدين والوقف فى المرض فالوقف باطل ويباع الموقوف فيما على الواقفة من الدين، سواء قبل الورثة تنفيذ الوقف أم لم يقبلوه مادام الغراماء لم يجيزوا ذلك الوقف ، وكما يمنع استغراق الدين من صحة الوقف يمنع أيضا انتقال الملك إلى الورثة، فيمنع تصرفهم إلا بإجازة الدائنين والله أعلم.



السؤال رقم (٦٦) : وقف مجهول :

سئل:

بإفادة من عموم الأوقاف مؤرخة فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٩ نمرة ٣٧٢٨ مضمونها أنه ورد للديوان مكاتبة محكمة مديرية البحيرة

الشرعية نمرة ٥٥٦ بأنه لما ورد لها مكاتبة الديوان رقيمة ٢٦ يونيو سنة ١٨٩٩ نمرة ٢٢٥٧ بشأن إقامة ناظر على مائة فدان بناحية سرنباى المقال بأنها وقف المرحوم أحمد أغا محافظ أبو قير سابقا كان موجودا بالمحكمة أوراق تختص بتطلب أحمد بك رشوان تحرير حجة أيلولة بمائة وثلاثة وثلاثين فدانا لموكلته زهره حرم المرحوم عبد اللطيف رشوان الآيلة إليه من والدته الست زهرة بنت أحمد أغا المذكور، من ضمنها القدر المرغوب إقامة ناظر عليه، وأن هذه الأوراق وردت للمحكمة بمكاتبة الحقانية رقيمة ٧ يونية ٩٩ نمرة ١٦٣ وأن البك المذكور حضر حينذاك وعرف بأن ديوان الأوقاف إنما ارتكن فى طلب إقامة الناظر على التقييط المؤرخ فى ١٢٥٧ حالة أنه ملغى بالأمر العالى الصادر فى ٥ محرم سنة ١٢٥٨ إلى آخر ما قال، وأن النظارة أفادت المحكمة فى هذا الشأن بمكاتبة رقيمة ١٣ أغسطس ١٨٩٩ نمرة ٢٢١ بأن ما عليها سوى اتباع القواعد الشرعية واللوائح والمنشورات، وعدم إجراء ما من شأنه الضرر بحقوق الغير وأوردت المحكمة بإفادتها المذكورة أن الأمر العالى الصادر بتاريخ ٥ محرم المذكور مندرج بالجزء الأول من قاموس الإدارة والقضاء ورغبت الاطلاع عليه وفحصه لظهور ما إذا كان بمقتضاه تكون الأطيان المطلوب إقامة ناظر عليها ملكا، ويكون الحال كما عرف البك المذكور أو ان الأمر المذكور لا ينافى ما هو مدون بالتقييط وتكون هذه الأطيان وقفا وإفادتها.

ورغب الديوان الإحاطة بما اشتملت عليه مكاتبة المحكمة

المذكورة وما تشتمله أوراق هذه المادة والفتاوى المعطاة فيها ونظرها بهذا الطرف والإفادة بما يرى وطيه الأوراق ٣١ بحافضة ؟
أجاب:

حيث إنه صدر في هذه الأتيان وقف سابق على العوائد الجارية في ذلك الوقف، ثم استمر العمل في الأتيان الموقوفة على أنها وقف، وصدرت فتوى بمنع بعض الذرية وإعطاء بعض ولازال الأمر كذلك حتى انقضت الذرية، وشهد من يعرف ذرية الواقف بذلك فهذا، يدل على أن الواقف مات وهو يعتقد أن الأتيان وقف، وأن ذريته من بعده كذلك كانوا يعتقدون وجرى عملهم على هذا فتكون الأتيان وقفا، وأما صدور أمر بالتمليك بعد الوقف أو قبله فلا يدل على شيء، وأقل ما يعتبر في هذا الوقف أنه مجهول فيحتاج فيه بعمل النظار. والله أعلم.



السؤال رقم (٦٧) : وقف مطلق على أقارب الواقف :

سئل:

في رجل وقف وقفه على نفسه ، ثم من بعده يكون ذلك وقفا على ولد أخيه المرحوم أحمد هو الحاج سعودى، ثم من بعده يكون ذلك وقفا على كل من الحرمة جميلة بنت الحاج أحمد والحرمة سليمة بنت على سوية بينهما، ثم من بعد كل منهما على الأخرى، ثم من بعدهما على أقارب الواقف المذكور وهم عقبه ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم إلى حين انقراضهم، يكون ذلك وقفا مصروفا ريعه في عمل مولد بمقام سيدى أحمد

البدوى إلى آخر ما ذكره الواقف المذكور، وتحرر بذلك حجة شرعية من الباب العالى بمصر مؤرخة فى ٤ صفر سنة ١١٩٨ ثم توفى الواقف المذكور بعد ذلك وآل وقفه لابن أخيه أحمد المذكور هو الحاج سعودى المذكور، ثم توفى الحاج سعودى المذكور وآل الوقف المذكور من بعده للحرمة جميلة والحرمة سليمة المذكورتين ثم توفيتا بالتعاقب وآل الوقف المذكور من بعدهما لعثمان ابن الواقف الذى لم يكن موجودا وقت ذلك من عصابة الواقف سواه، واستمر واضعا يده على الوقف المذكور لانهصاره فيه وقفا واستحقاق بمقتضى شرط الواقف المذكور، ثم توفى عثمان المذكور وأعقب بنتين فاطمة وخديجة، ثم توفيت فاطمة إحدى البنيتين المذكورتين عن بنتيها زنوبة وصديقة، ثم توفيت صديقة عن أولادها الثلاثة هم محمد أمين نديم وموسى أمين وפטومه بنت محمد أمين من غير شريك فهل تكون الست خديجة بنت عثمان المذكور هى المستحقة للوقف المذكور بمفردها أم يشاركها الموجودون من ذرية أختها المرحومة فاطمة وهم بنتها زنوبة وأولاد بنتها الأخرى صديقة الثلاثة المذكورون، وإذا كانوا مشاركين لها فما مقدار نصيب كل منهم أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

حيث إن الواقف جعل الوقف بعد جميلة وسليمة على أقاربه وهم عصبته، وعنون عمن ينول إليه الاستحقاق بعنوان الأقارب، فهو لم يلاحظ فى الاستحقاق إلا هذا العنوان مع قيد العصابة، ثم جعله بعد الأقارب العصابة إلى أولادهم، ولفظ من بعدهم على أولادهم يحتمل

التوزيع أى أنه يكون من بعد كل منهم على ولده، ويحتمل أنه لا يكون إلى أولادهم إلا بعد انقراض جميعهم، وقد ظهرت عدم عناية الواقف بترتيب الطبقات فى قوله على أقارب الواقف من عصبته بدون ترتيب، وأيد ذلك أنه لم يذكر الطبقات ولا البطون، بل أرسل الكلام فى المستحقين إرسالا، فهذا يدل على أنه لا يريد حرمان أحد من أقرابه بعد من سماهم إلا ما دل عليه لفظ ثم من الترتيب بين الوالد والولد، فالذى يؤخذ من كلام هذا الواقف أن كل ولد يأخذ ما يستحقه والده بعد موته، وما يذكره المفتون فى وقائع أخرى صرح فيها بالطبقات أو البطون أو لم توجد فيها مثل هذه القرائن لا يعكر على ما قلنا وعلى ذلك فلا تتفرد خديجة بريع الوقف بل يشاركها الباقيون على أن يأخذ الأولاد نصيب من مات من والديهم لا غير، وحينئذ يكون لخديجة النصف ولزنوبة وصديقة نصيب أمهما فاطمة وهو النصف مناصفة بينهما، وبموت صديقة ينتقل نصيبها وهو الربع لأولادها الثلاثة الذين هم محمد وموسى وفتومة سوية بينهم. والله سبحانه وتعالى أعلم.



السؤال رقم (٦٨) : وقف منقطع :

سئل :

بإفادة من عموم الأوقاف بتاريخ ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣١٤ نمرة ٥٤ مضمونها أن من ضمن الأطيان الموقوفة من قبل المرحومة الست خديجة هانم الفروجية بأراضى ناحيتى ميت السراج ومحلة القصب بمديرية الغربية بمقتضى حجة الإيقاف المسطرة من محكمة

مصر الشرعية بتاريخ ١٤ رمضان سنة ١٢٧٥ مائة فدان موقوفة
من قبل الست المشار إليها على بنت أخيها المرحوم السيد محمد
الفروجي هي الست زينب ولوفاة زينب المذكورة في حياة الواقفة لا
عن عقب آلت المائة فدان المذكورة للفقراء وتقررت الحضرة
الخدوية في النظر عليها بموجب تقرير من المحكمة المذكورة مؤرخ
بتاريخين ثانيهما ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٣١٠ هجرية ولم يضع
الديوان يده على المائة فدان المذكورة بسبب التعرض الحاصل من
مستحقى باقى أطيان الوقف المذكور وادعائهم أيلولة المائة فدان
المحكى عنها إليهم ولذلك عزم الديوان على رفع دعوى شرعية
عليهم أمام المحكمة المذكورة بشأن ذلك ولكن قبل الدخول في
موضوع هذه الدعوى رأى موافقة اطلاع فضيلتكم على صورة
وقفية الوقف المحكى تاريخها أعلاه وعلى الفتاوى السابقة اعطاؤها
فى أمر المائة فدان المذكورة من مفتى مجلس الأحكام سابقا ومن
حضرة الأستاذ الشيخ العباسى مفتى أفندى الديار المصرية وعلى
صورة تقرير نظر الجنا ب العالى المشار إليها بأمل ورود الإفادة عما
ترو نه فضيلتكم فى ذلك شرعا من جهة أيلولة المائة فدان المرقومة
للفقراء لإجراء اللازم وبناء عليه اقتضى ترقيمه لفضيلتكم عن يد
ناقله حضرة السيد محمد عبد الهادى مندوب الأوقاف الشرعى
ومرسل معه الأوراق المذكورة عدد ٤ ؟

أجاب:

قد صار الاطلاع على إفادة عزتكم المسطورة رقم ٥٤ وعلى ما

معها من الأوراق التي من جملتها صورة حجة تغيير وقف الست خديجة هانم بنت المرحوم السيد عبد الله الفروجي المحررة الحجة المذكورة من محكمة مصر الشرعية في ١٤ رمضان سنة ١٢٧٥ وصورة جواب مفتي الأحكام سابقا وفتوى حضرة الأستاذ مفتي الديار المصرية المؤرخة في ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٢٩٣ نمرة ١٧ مضبطة والذي ظهر في حكم المائة فدان الموقوفة من قبل الست خديجة المذكورة على الست زينب بنت أخيها السيد محمد الفروجي المستفهم عنها بهذه الإفادة هو ما أفتى به حضرة الأستاذ مفتي أفندي الديار المصرية المومى إليه في ايلولة ريعها للفقراء لكونه منقطع الوسط مادام أحد من أولاد أخ الواقفة التسعة وذريتهم موجودا لموت زينب المذكورة قبل الاستحقاق لاعن عقب وذلك لعدم النص في شرط الواقفة على صرف ذلك لأحد بعينه حال الموت قبل الاستحقاق عن غير عقب على الوجه المسطور بفتوى حضرة الأستاذ المومى إليه وأيضا لعدم ذكر ما يدل على غرض للواقفة يخالف ما ذكر حتى يتعين العمل به والله أعلم.



**السؤال رقم (٦٩) : لا يصح فسخ عقد إجارة الوقف الناظر الجديد :
سنل:**

في رجل وقف قطعة أرض وشرطه لنفسه النظر عليها مدة حياته، وقد رأى أنها بسبب كونها خالية عن البناء وغير صالحة للزراعة لا مصلحة للوقف فيها ولا يتيسر استغلال ريع منها مادامت

بهذه الصفة فأجرها لشخص مدة معينة بإيجار معين وأذنه بأن يقيم بناء عليها على أن يكون ملكا له وتكون الأرض باقية على وقفيتها يدفع عنها المستأجر هذه الأجرة مادام البناء قائما، وقد مات الواقف وتولى على الوقف بعده ناظر آخر يريد فسخ هذه الإجارة وهدم البناء.

فهل له ذلك أو تبقى الأرض فى يد مستأجرها مع بقاء البناء عليها إلى أن تنتهى المدة المذكورة مادام قائما يدفع أجرة المثل المتفق عليها بينة وبين الواقف أفيذوا الجواب ؟
أجاب:

متى كانت الإجارة صحيحة وما تضمنته من الإذن بالبناء صحيحا وقد بنى المستأجر بناء على تلك الإجارة وذلك الإذن الصادر رضا له من الواقف فلا حق للناظر الجديد فى فسخ الإجارة المذكورة ولا يكلف المستأجر البانى برفع بنائه مادام يدفع أجرة المثل. والله أعلم.



السؤال رقم (٧٠): الوقف على الضريم ينصرف إلى القبة دون المسجد :
سئل:

بإفادة من حضرة الشيخ إبراهيم الظواهرى شيخ الجامع الأحمدي مؤرخة فى ١٣ شوال سنة ١٣٢٠ نمرة ٢ مضمونها أنه وجد بوقفية المرحوم مصطفى باشا الجردلى أنه شرط أن يصرف من ريع وقفه كل سنة ما هو معتاد صرفه من قبل الواقف المرتب لقراء الدلائل الشريفة بضريح سيدى أحمد البدوى وهو ثلاثة آلاف قرش، ولم يكن فى زمن الواقف مجلس دلائل يقرأ بالضريح إلا المجلس المرتب من

مدة مدبرة بماهيات من طرف الأوقاف، وكان يحضر به الواقف
ويقرأ معهم، ثم إن بعض أهل الخير أحدث مجالس أخرى بالمسجد
بمرتب من طرفه، فهل يصرف المبلغ المذكور للمجلس الأول فقط
ولو زيد فيه ويحمل الضريح على نفس القبة أو على المسجد أرجو
الجواب ؟

أجاب:

الذى أراه أن ما شرط الواقف صرفه لقراء الدلائل بذلك الضريح
يصرف لهم إن كانوا فقراء، فإن كان فيهم من ليس بفقير لم يجز أن
يصرف له شيء، ولفظ الضريح متعارف في معنى القبة نفسها دون
بقية المسجد. والله أعلم.



السؤال رقم (٧١) : ربيع ما بني من حوانيت بالأرض الموقوفة يعود إلى ما

شرطه الواقف :

سئل :

بإفادة من عموم الأوقاف مؤرخة في ٢٥ شعبان سنة ١٣١٨
مضمونها أن المرحوم خليل أغا أمين باشا إغاي والد المغفور له
الخدوي الأسبق وقف في حياته عقارا بمصر ومكتبين أحدهما يعرف
بالتركي والثاني بالعربي وأنشأ ذلك على أن يصرف ريعه بعد وفاته
على المكتبين المذكورين وعلى خيرات عينها بحجة وقفه المسطرة
في محكمة مصر الشرعية المؤرخة في ١٨ شوال سنة ١٢٨٦ ثم بعد
ذلك بنى مدرسة بخط المشهد الحسيني وسماها بالمدرسة الحسينية
وهي المشهورة الآن بمدرسة خليل أغا ونقل إليها التلامذة الذين كانوا

بالمكتبين المذكورين وصرف عليها من ريع الوقف المذكور، ثم فى سنة ١٢٩٠ وقف أطيانا بجهات وجعلها على نفسه ثم على خيرات وعلى أن يصرف من ريعها مبالغ عينها على التلامذة الذين يوجدون بالمدرسة الحسينية المذكورة وعلى الخوجات وغير ذلك مما عينه الواقف المذكور وأشار إلى المدرسة المذكورة فى جملة مواضع فى حجة وقف الأطيان المذكورة المسطرة من محكمة الغربية المؤرخة فى ١٥ صفر سنة ١٢٩١، ثم مات الواقف المذكور، وأحد النظار الذى آل له النظر على الوقف المذكور جعل الشبايك التى كانت بالمدرسة المذكورة من جهتيها البحرية والغربية حوانيت أجرها واستغل ريعها ثم فتح بابا فى الجهة البحرية وبابا فى الجهة الغربية وجعل بها سلما يوصل إلى الدور الثانى الذى كان فى منافع المدرسة المذكورة وجعله مساكن أجرها واستغل ريعها فهل ما يستغل الآن من الحوانيت والمساكن المذكورة يكون مصرفه على المدرسة المذكورة خاصة ولا يضم لغلة الوقف، وإذا احتاجت تلك المدرسة لذلك الدور الثانى يغلق الباب الموصل إليه لانتفاع المدرسة به كما كان زمن الواقف حيث إنه كان من منافعها فى زمنه أو يبقى مستغلا للمدرسة خاصة دون باقى الوقف.

ولذا اقتضى ترقيمه لفضيلتكم وإبعائه عن يد ناقله حضرة السيد محمد الدنف مندوب شرعى الديوان للافادة عما يقتضيه الحكم الشرعى فى ذلك للأجراء على مقتضاه أفندم ؟

أجاب:

أما إعادة الدور الثانى إلى المدرسة كما كان فى زمن الواقف فلا مانع منه إن احتاجت إليه المدرسة فى الغاية المقصودة منها للواقف وهى التعليم وأما ما حدث فى أسفل المدرسة من الحوانيت.

فإن كانت المدرسة فى غنى عنها ولا حاجة للتلامذة إليها حال إقامتهم فيها كما يظهر من مكاتبة سعادتكم فريعتها يكون لها ويصرف على التعليم كما قصد الواقف وذلك لأن الواقف بنى المدرسة وأشار إليها فى كثير من كتب وقفه فقد عرفها مصرفا للوقف من حيث هى مدرسة وعرفت كذلك وقفا فى حياته ثم بعد وفاته إلى اليوم فإذا هى بجميع أجزائها للتعليم لا للاستغلال الذى يوزع على المستحقين فإذا استغنى التعليم عن بعض الأجزاء كالشبابيك المذكورة وكانت مصلحة الوقف فى استغلالها واستغلت كانت غلتها ناشئة عما هو للتعليم فتصرف فيما يحتاج إليه التعليم أولا وإنما ترد إلى أصل الغلة إذا لم يحتج التعليم إليها ، وحالتها فى ذلك كحالة ما يؤخذ على التلامذة من المصاريف إن كان أولياؤهم يقدرون عليها فإنها تصرف فيما قصده الواقف من المدرسة، والعمدة فى ذلك كله غرض الواقف من جعلها مدرسة بجميع أجزائها فتبقى كذلك ويعود كل شئ يحصل فيها إلى المعنى الذى تضمنه كونها مدرسة وهو التعليم. والله أعلم.



السؤال رقم (٧٢) : للواقف أن يشترط حرمان بناته إذا تزوجن أو توفين :

سئل:

فى نازلة وقع فيها إشكال بين علماء تونس فى نص حبس قال فيه

محبس إنه حبس كذا وكذا ريعا وعقارا على نفسه مدة حياته وبعد وفاته على أولاده هند ودعد وزينب وبكر وعمرو وخالد يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين فالذكر مطلقا والأنثى بشرط أن تكون غير متزوجة فإذا تزوجت أو ماتت سقط حقها وعلى أعقابهم وأعقاب أعقابهم ذكورا وإناثا ما تناسلوا وتسلسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام، والطبقة السفلى لا تشارك العليا ومن مات عن عقب قام عقبه مقامه، ومن مات عن غير عقب رجع نصيبه لمشاركه في طبقته فالذكر مطلقا والأنثى بالشروط المذكور.

فهل إن عقب الإناث لا يستحقون شيئا في هذا الحبس لقول محبسه أو ماتت سقط حقها إذ لا معنى لسقوط حقها بعد موتها إلا سقوط استحقاقه عنها ويكون ما ذكره من التعميم في عقب خاصا بعقب الذكور فقط أو يستحقون مثل عقب الذكور ويدخلون معهم في التعميم المذكور أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

نعم لا يستحق أعقاب الإناث شيئا في ريع هذا الوقف لأن الوقف قد قدم البنات في الذكر وآخر الذكور مع أن العادة تقديم الذكور على الإناث وهذا يدل على أنه لم يفعل ذلك إلا ليكون الضمير في أعقابهم في قوله وعلى أعقابهم عائدا إلى الذكور خاصة لأنهم أقرب مذكور، ويعنى ذلك أنه شرط في استحقاق البنات الداخلات في الوقف أن لا تتزوج البنت فقال فإن تزوجت أو ماتت سقط حقها، ومعلوم أنه لا يسقط حق بنته ويعطى حق نسلها وعقبها مع أنها أقرب إليه،

والغرض من إسقاط حق البنت أن لا يتداخل أحد من بيت آخر في وقفه حتى بنته لو دخلت في بيت غير بيته حرمت، فهذا الشرط ظاهر في قصده هذا، وهو ومع ما تقدم يدل على حرمان المحبس لأولاد البنات من ريع الوقف، ولا عبرة بالتعميم الذي جاء في الأعقاب وفيمن مات فإن ذلك كله في أعقاب الذكور دون سواهم كما تقدم. والله سبحانه وتعالى أعلم.



السؤال رقم (٧٣) : غرض الواقف من تعيين قراء لختم القرآن الكريم : سنل:

فيمن وقف وقفا شرط فيه ترتيب إثنين من حملة القرآن بمنزله يقرأ كل منهما في كل شهر ختمة قرآن كاملة موزعة على أيام الشهر، ويقرأ كل منهما أيضا في كل ليلة جمعة نصف دلائل الخيرات، وبعد تمام القراءة يهب كل منهما ثواب ذلك إلى روح الحضرة النبوية وإلى أرواح آل بيته الكرام وأصحابه وروح الواقف ومن مات من أهله وأقاربه، وأنه يصرف لكل منهما في كل شهر ستين قرشا، ثم بعد وفاة الواقف آل منزله المذكور لبعض ورثته بالقسمة الشرعية فهدمه وبسبب ذلك تعذر عمل هذه الخيرات، فهل يعطل عملها بالكلية أو تعمل في منزل ناظر الوقف أو المنزل المعد لإدارة أشغال الوقف تكرموا بالجواب ؟

أجاب:

يظهر أن غرض الواقف من قراءة ما ذكر أنه هو القرية بقريضة قوله وبعد تمام القراءة يهب كل منهما ثواب ذلك الخ.

وتعيين ذلك بمنزله إنما هو على فرض بقائه، وحيث حصل هدمه
فيسوغ للناظر إجراؤها بأى منزل أراد بحيث يكون إهداء ثوابها إلى
من عينهم الواقف توفيه لغرضه. والله أعلم.



**السؤال رقم (٧٤) : ليس للقيم ولاية التصرف في الوقف الذي وقفه محجوره
وشرط النظر لنفسه :**

سئل:

فى رجل وقف وقفا على نفسه حال حياته ثم على أولاده بعد
وفاته، وشرط النظر لنفسه مادام حيا ولشخص معين من أولاده بعد
وفاته، ثم قام بالواقف مانع من النظر فأقيم عليه قيم أجنبى من قبل
المجلس وأولاد الواقف أهل للنظر، ولم يقم على ذلك الوقف ناظر
يدير شئونه من قبل القاضى.

فهل يلزم إقامة ناظر من قبل القاضى ويكون هو الذى شرطه
الواقف أو غيره من أولاده.

أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

ليس لهذا القيم ولاية التصرف فى الوقف الذى وقفه محجوره
وشرط النظر عليه لنفسه، وحيث قام بهذا الواقف مانع شرعى يمنعه
من التصرف فى وقفه فيقيم القاضى عليه ناظرا يقوم بشئونه غير
ذلك القيم إن شاء بمراعاة ما يلزم شرعا. والله أعلم.



السؤال رقم (٧٥) : لا يجوز بيع من أعيان الوقف في دين على الواقف :
سئل:

فى امرأة مسيحية تملك عقارات ملكا صحيحا شرعيا، وقفها على

نفسها أيام حياتها تنتفع بذلك وبما شاءت منه بالسكنى والإسكان والغلة والاستغلال بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية، ثم من بعدها على زوجها فلان، ثم من بعده على أولاد بنتها التى ماتت فى حياتها، وجعلت الواقفة لنفسها الشروط العشرة دون غيرها، وجعلت النظر لها على ذلك مدة حياتها ثم من بعدها على زوجها ثم من بعده على زوج ابنتها المتوفاة المذكورة ثم إن الواقفة المذكورة استبدلت ثلث العقارات الموقوفة بنقود أخذتها وصرفتها فى شئون نفسها، ثم ثبت عليها دين لرجل قد أقام عليها قضية يطلب فيها بيع ثلثى العقار الموقوف فى دينه، فهل لا يكون له بيع العقار حيث كان وقفا صحيحا، وما الحكم فى دينه والبذل الذى صرفته الواقفة فى شئونها أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

أما الوقف فلا يجوز بيعه فى الدين بحال من الأحوال، فليس للدائن أن يبيع شيئا من العقارات الموقوفة المذكورة ولا لحاكم أن يحكم بذلك، وكل تصرف يقع فى العين الموقوفة فهو باطل ما عدا ما كان بالشرط وهو الاستبدال المذكور، ولا يتعلق حق الدائن إلا بالريع فقط، وحيث إن من الانتفاع الذى شرطته الواقفة لنفسها حق السكنى، فليس للدائن أيضا أن يخرجها من السكنى بنفسها بل يكون حقه فيما عدا السكنى الضرورية، فقد نصوا على أنه يجب أن يترك للمدين أشياء منها سكنة.

ثم ما بقى بعد ذلك يؤخذ منه ما يقوم بأودها بقدر الضرورة وهو

ما يحفظ الحياة فقط، فيترك لها لتتفق منه على نفسها، فقد نصوا على أن الدائن إنما يأخذ ما فضل عن نفقة المدين ونفقة عياله حال الاستيفاء (حامدية في باب الحبس) وما بقى بعد ذلك يقسم بين الدائن المذكور وبين الوقف حتى يستوفى الوقف دينه فإن الواقعة مدينة له بثلثي العقار الذي استبدلته وصرفته في شئون نفسها ويحفظ نصيب الوقف من الربيع إلى أن يتم ويستبدل به عقار آخر، فقد نصوا على أنه لا يجوز لدائن أن يختص بما في يد المدين من المال متى كان هناك دائن آخر، والوقف دائن في هذه الحالة لا محالة، وتكون القسمة على نسبة مبلغ الدينين، أما النازرة التي تصرفت ذلك التصرف في أعيان الوقف ببيع بعضها وصرف ثمنه على نفسها ولم تستبدل عقارا آخر بذلك الثمن فقد خانت في تصرفها هذا واستحقت العزل، ويجب نزع الوقف من يدها وتولية ناظر آخر عليه من قبل القاضي، فقد نصوا على أن الخائن والعاجز عن حفظ الوقف يستحق العزل وينزع الوقف من تحت يده وجوبا. والله أعلم.



السؤال رقم (٧٦): لا يحمل كلام الواقف على هوى أحد الموقوف عليهم في الباقيين :
سئل:

من حضرة قاضى محكمة مصر الشرعية بإفادة مؤرخة فى ٢ من ذى الحجة سنة ١٣١٧ هجرية رقم ٣٩٥ مضمونها أنه مقدم له إشهاد من الست بهية هانم كريمة المرحوم على باشا برهان بأنها ناظرة على وقف جدها المرحوم عثمان أفندى برهان المعين بكتاب وقفه

الصادر من محكمة مصر الشرعية بتاريخ ١٩ صفر سنة ١٢٣٣ هجرية وأن الواقف شرط فى وقفه هذا شروطا منها الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والإسقاط لنفسه ولأولاده وذريته ونسله وعقبه بحسب ترتيب طبقاتهم، وأنها ترغب حرمان كل مستحق من الموقوف عليهم ما عدا شخصها لتتصرف فى ذلك بحسب ما تراه، وتطلب تعيين من يلزم لتحرير إشهاد شرعى بذلك، وأرسلت كتاب الإيقاف وصورة إعلام سبق صدوره من هذه المحكمة فى ٩ ربيع أول سنة ١٣١٣ هجرية مبين به أسماء المستحقين ومقدار ما يستحقه كل منهم وها هى الأوراق المذكورة عدد ٣ مرسلة مع هذا بأمل الاطلاع عليها وإعادتها بالإفادة عما يقتضيه المنهج الشرعى فيما هو مرغوب ؟

أجاب:

اطلعت على رقيم سماحتكم المؤرخ بيوم تاريخه وعلى ما معه من الأوراق فوجدته يختص بطلب الست بهية هانم كريمة المرحوم على برهان باشا إخراج من عداها من المستحقين فى وقف جدها المرحوم عثمان أفندى برهان المؤرخ فى ١٩ صفر سنة ١٣٢٣ هجرية على حسب شرطه الذى نص فيه على أنه له مدة حياته ولأولاده وذريته ونسله وعقبه بحسب ترتيب طبقاتهم، وقد طلبتم سماحتكم فى ذلك الرقيم بيان ما يقتضيه المنهج الشرعى فى طلبها ذلك، وحيث ان نص عبارة الواقف فى الحجة الشرعية المؤرخة بالتاريخ المذكور هو (وشرط الواقف لنفسه مدة حياته ولأولاده وذريته ونسله وعقبه

بحسب ترتيب طبقاتهم فى وقفه هذا الإدخال والإخراج والإعطاء
والحرمان والشروط المعروفة لمن شاءوا متى شاءوا مدة حياة كل
منهم، وليس لأحد من بعدهم فعل شىء من ذلك) وظاهر هذه العبارة
كما يشعر به قوله مدة حياة كل منهم يفيد أن لكل واحد منهم مدة
حياته أن يخرج من يشاء متى يشاء على حسب ترتيب الطبقات فلو
أن أربعة أو أربعين منهم كانوا فى طبقة واحدة كان لكل منهم أن
يخرج الآخرين سواء كانوا معه فى طبقته أو فيما هو أدنى منها،
غير أن هذا الظاهر لا يمكن إرادته بالضرورة وإلا لصح لكل ممن
فى طبقة واحدة أن يخرج الآخر فإما أن يخرجوا جميعا من الوقف أو
لا يخرج منهم أحد أو يكون النافذ هو إخراج من سبق منهم، ولا
يخفى فساد هذا المعنى على أحد، فلا يصح أن يكون الواقف أراد.

وبهذا تبين أن ظاهر نصه غير مراد بالبداهة فيكون الواقف قد
تجاوز فى كلامه أو جرى على ما هو متعارف بين الناس فى إلقاء
مثل هذه العبارات على ما فيها اعتمادا على ما يفهمه أهل عرفه
وعلى كلا الحالين أنه أراد بوقفه إصلاح شأن ذريته لا إفساده، تعيين
أنه أراد بشرطه ذلك أن تلك الشروط هى فى ذريته يمكنهم العمل بها
فى غيرهم من الموقوف عليهم من بعدهم ويؤيده قوله وليس لأحد من
بعدهم فعل شىء من ذلك أما من بعدهم فلا تكون لهم هذه الشروط،
وفرض ذلك فى وقفه لدفع ضرر من يخرج عن الطريق القويم من
عتقاه، وهذا مما لا يرتاب فيه من له أدنى إلمام بمقاصد الواقفين، ثم
العرف شاهد بذلك أيضا كما هو معروف لكل مصرى له خبرة

بمراعى كلام العاقدین فى مثل واقعتنا، وعلى هذا فليس لأحد من الموقوف عليهم أن يخرج أحدا من ذرية الواقف فى هذه الواقعة وربما صح ذلك فى واقعة يصرح الواقف فيها بمقصده على وجه لا يتطرق إليه التناقض ولا يعرض له الاحتمال، ثم قد جاء فى الإسعاف فى فصل التخصيص والحرمان ما نصه (ولو قال أرمى هذه صدقة موقوفة على أن للقيم أن يعطى غلتها لمن شاء من الناس جاز له أن يصرفها إلى الفقراء والأغنياء ولو من ولده أو ولدا الواقف ولو قال جعلتها للأغنياء يبطل الوقف كما تقدم ولو جعلها لنفسه لا يجوز والوقف ومشيتته بحالهما لأن الإعطاء يستلزم معطى له والإنسان لا يعطى نفسه) ومن هذا يثبت أنه لو فرض أن عبارة واقف تفهم أن للناظر أو لأحد الذرية أو جماعة منهم حق إخراج غيره منها فليس له ذلك على أن يحرم غيره ويعطى نفسه كما هو الشأن فى واقعتنا بل يكون ذلك عند رعاية مصلحة الموقوف عليهم ولا شىء من رعاية المصلحة فى هذه الواقعة كما هو ظاهر.

وعلى كل حال فلا يمكن أن يحمل كلام واقف على تحكيم هوى أحد من الموقوف عليهم فى الباقيين يتصرف فيهم بمشيتته دون أن يرعى مصلحتهم فيما اختصهم به الواقف من وقفه لإصلاح حالهم فى معاشهم. والله أعلم.



السؤال رقم (٧٧) : حكر الوقف والزيادة فيه :

سئل :

رجل اشترى من ناظر وقف أنقاض بناء آيل للسقوط لا نفع فيه

لجهة الوقف، وأنقاضا مطروحة على أرض الوقف بمبلغ دفعه الناظر ليصرفه فيما هو أنفع لجهة الوقف، ثم استأجر هذا المشتري تلك الأرض التى بها الأنقاض القائمة والمطروحة من ذلك الناظر مدة بأجرة قدرها عن كل سنة سبعمائة قرش على أن يدفع هذا المستأجر مقدما للناظر المذكور مائة ألف قرش يحسب فى كل سنة خمسمائة قرش ويدفع فى نهاية كل سنة مائتى قرش وقبض الناظر المؤجر مقدما من ذلك المستأجر مبلغ المائة ألف قرش المذكورة وآجره على ذلك وأذنه بالعمارة والبناء والإنشاء والتجديد والتعلى بذلك، على أن كل شىء بنائه وعمره وأنشأه وجدده بذلك متى شاء كيفما يحب ويختار يكون له ملكا طلقا وخلوا وانتقاعا مستحق البقاء على الدوام والاستمرار، وأن يكون له حق القرار فى ذلك نظير الأجرة المذكورة وقبل ذلك منه لنفسه قبولا شرعيا، وبمقتضى ذلك أنشأ هذا المستأجر وعمر وبنى بالأرض المذكورة وصار له حق القرار فى ذلك، ثم مات بعد ذلك.

ونظرا لما طرأ على هذا البناء من الخلل الذى أوجب عمارته قام ورثة المستأجر المذكور يريدون عمارته وإعادةه كما كان، فعارضهم المتولى الآن على هذا الوقف بطلب زيادة الأجر على ما استأجر به مورثهم من الناظر سلفه مدعيا زيادة أجر الأرض المذكورة على ما استأجر به المورث من الناظر الأول. فهل لا يكون له معارضتهم بزيادة الأجرة أثناء المدة التى وقع فيها عقد الإيجار عليها؛ حيث كانت أجرة المثل وقت العقد خصوصا وقد عجل المستأجر معظمها،

ودفع فى نهاية كل سنة مضت منها مائتى قرش، واستمر على ذلك إلى أن مات ورثته من بعده كذلك، ودفعوا فى نهاية كل سنة بعد موت مورثهم مبلغ المائتى قرش المذكورة أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

إن طريقة هذا العقد هى بعينها طريقة التحكير وإعطاء حق القرار لمدة طويلة. ومقتضى الشرط فى أداء الأجرة إن الإجارة لمايتى سنة فإنه شرط أن يدفع فى كل سنة مائتى قرش ويحسب مما عجل خمسمائة وقد اعتبرت الأجرة أجرة المثل، ومن المعلوم أن تعجيل مبلغ مائة ألف قرش ينتفع بها الوقف حين عقد الإيجار له مدخل فى قيمة الأجرة.

وإنما عجله المعجل حذرا من الزيادة فى مستقبل المدة لو زاد أجر المثل. وقد اعتبر ذلك عند العقد مصلحة للوقف ورضى به المتعاقدان.

فمتى صح هذا الاعتبار وصحت الإجارة لأجله ولزمت وقد بنى المستأجر وعمر لم يكن للناظر الحالى أن يطلب زيادة الأجر، ولو فرض أن أجر المثل زاد فى ذاته. والله سبحانه وتعالى أعلم.



السؤال رقم (٧٨) : تحكير الوقف :

سئل:

فى أماكن موقوفة كانت قائمة على أرض وقف وتخربت بمرور الزمان، وصارت عديمة المنفعة ولا غلة ولا ريع لوقفها لكى يمكن أن تعمر منه كلها أو بعضها، فناظرة الوقف التى هى إحدى مستحقيه

أعطت إلى رجل بالإيجار إلى طول الزمان النصف في أرض
الأماكن المذكورة وعينت عليه دفع الإيجار سنويا بقيمة معينة هي
أجر المثل، واستلمت منه قيمة أجرة أربعين سنة مقدما، وباعت له
النصف فيما وجد من الأنقاض على أرض الأماكن المذكورة، وأذنته
بالبناء والتعلي على أن كل ما بناه وجدده يكون ملكا طلقا له مع حق
القرار له في ذلك، وبناء على ذلك بنى هذا الرجل أماكن على
الأرض المذكورة وصارت ذات غلة وريع، ثم تولت ناظرة أخرى
على الوقف تعارض في ذلك بأن شرط الواقف لا يقتضى التأجير
أزيد من سنة.

فهل ما ذكر يعد تحكيرا ولناظرة الوقف ولاية هذا العمل بنفسها
بدون إذن القاضي حيث إن حكم التحكير غير التأجير، وما بناه هذا
الرجل بمقتضى ذلك الإذن يكون ملكا له مع حق القرار يتصرف فيه
بأنواع التصرفات مادام قائما بأجر المثل ولا حق لهذه الناظرة الحالية
في تلك المعارضة ؟

أجاب:

صرحوا بأنه إذا تعطل الانتفاع بالأرض الموقوفة جاز تحكيرها
بأجر المثل، وأن الاحتكار عقد إيجارة يقصد به استبقاء الأرض
الموقوفة مقررة للبناء والتعلي أو للفراش أو لأحدهما، وأن البناء
الذى يبنيه المحتكر بإذن القاضي أو الناظر في الأرض المحتكرة
يكون ملكا له وبه يثبت له حق القرار، وعليه أجر المثل المقرر على
الأرض.

والطريقة التي جرت عليها الناظرة في حادثة السؤال هي بعينها
طريقة التحكير وإعطاء حق القرار لمدة طويلة بدلالة الإذن منها
بالبناء والتعلي على الطريقة المعروفة في الاحتكار فما بناه هذا
الرجل بإذن الناظرة صار حقه وملكه يتصرف فيه بالبيع ونحوه من
التصرفات الجائزة، وبه ثبت له حق القرار وعليه أجر المثل مادام
ذلك البناء.

ولا حق للناظرة الحالية في المعارضة في ذلك بناء على شرط
الواقف المذكور، لأن ما جرت عليه الناظرة الأولى هو بعينه طريقة
التحكير كما قلنا. والله أعلم.



كتاب الهبة

السؤال رقم (٧٩) : هبة غير المشاع :

سئل:

وهب أحمد حسن ٣٠٠ متر وكسور لعتقاه، وقد ظهر من التحريات الإدارية أنهم لم يضعوا يدهم على الموهوب لهم إلا بعد وفاة الواهب فما الحكم الشرعى فى ذلك ؟

أجاب:

من المقرر أن الموهوب إذا كان غير مشاع وكان مميزا صحت الهبة فيه وتمت بقبضه، أما إذا كان مشاعا قابلا للقسمة فإنه لا تصح الهبة فيه ولا تتم بقبضه.



المواريث

باب دعاوى النسب

السؤال رقم (٨٠) : دعوى نسب لأخذ نصيبه في الإرث :

سئل:

قدم ب ع شهادة بأنه ابن عم ع. المتوفى ببندر بنى سويف ويطلب ميراثه فيه - رغم أن المتوفى المذكور مثبت وفاته في بيت المال وأن هذه الشهادة محررة من المتوفى قبل وفاته ومع كونه موجودا ببندر بنى سويف إلا أنه لم يحصل منه هذا الإدعاء حين وفاته لو كان ابن عمه حقيقة لأوضح أهالى الجهة ذلك بمحضر الوفاة؟

أجاب:

الشهادة التى قدمها ب ع لا قيمة لها فى ذاتها ولا تثبت نسبه ولاحقه فى ميراثه لعبد الله على السودانى، لأنه لا يعلم صدورها من المتوفى عبد الله على المذكور ولا وجه لطلبه إلا بعد أن يثبت نسبه شرعا بحكم شرعى من محكمة شرعية وطيه الأوراق عدد ٦.



السؤال رقم (٨١) : التناقض في إثبات النسب :

سئل:

توفى رجل عن ثلاث زوجات وأخت شقيقة وابن عم له عاصب وصدر حكم شرعى من محكمة إحدى المراكز الشرعية بثبوت نسب ووراثه الأشخاص المذكورين إلى المتوفى وقد تصرف ابن العم المذكور فى استحقاقه ثم بعد صدور لائحة المحاكم الشرعية الجديدة

ظهر شخص يدعى أنه ابن ابن عم المتوفى وأن ابن العم المذكور
أقر قبل الحكم بثبوت وراثته وبعده بأنه ليس وارثا للمتوفى المذكور
ولا قريبا له. فهل والحالة هذه لا تسمع دعواه المذكورة ولا بينة
عليها. وعلى فرض صحتها يكون محجوبا بابن العم المذكور أم كيف
الحال ؟

أجاب:

لو صح ما يدعيه ابن ابن العم المذكور من أن ابن العم أقر قبل
الحكم بأنه ليس وارثا للمتوفى ولا قريبا له لا يبطل الحكم الذى صدر
بثبوت نسبه بعد دعوى صحيحة، لما صرحوا به من أن التناقض فى
النسب عفو لا يمنع صحة الدعوى به، ومثلوا لذلك بما لو قال أنا
لست بوارث له ثم ادعى إرثه وبين الجهة تصح، وعللوا ذلك بأن
النسب مما يخفى كالطلاق وهذا هو الفرق بين دعاوى النسب
والدعاوى التى تحصل فى الملك ويضربها التناقض وهذا التعليل
يقتضى أنه لا فرق بين أن يكون النسب من جهة الأصول والفروع
أو غيرهما كما فى واقعتنا وما يوجد فى بعض الكتب من تصوير ما
لا يبطل بالتناقض بدعوى نسب من جهة الأصول والفروع لا يقتضى
التخصيص فاستنتاج التخصيص منه غير ظاهر. وفى الحقيقة أنه لا
فرق بين نسب ونسب فى الخفاء والظهور كما ذكرنا.

أما ما يتعلق بما يدعى المدعى صدوره من ابن العم بعد الحكم
بصحة نسبه فلا أثر له لأن الحكم محال كل مطعن فى القبول الذى
ذكره. وبذلك يعلم أن تصرف ابن العم المذكور فيما ورثه نافذ

شرعا حيث لا مانع. ويعلم أيضا أن ابن ابن العم المذكور على فرض ثبوت نسبه لا يكون وارثا في ذلك المتوفى لحجبه بابن العم المذكور والله أعلم.



السؤال رقم (٨٢): إقرار بنسب مجهول النسب وتصديق المقر له بعد موت المقر :

رجل أقر ببنة ولد له مجهول النسب يولد لمثله وكان المقر له غائبا عن محل الإقرار وهو مميز ثم حضر الولد المذكور وطالب بنصيبه مما تركه المقر بعد وفاته وطالب أن يشارك بقية الورثة في تركة المقر. فهل يكون هذا الولد ابنا للمقر ويرث من تركته ؟
أجاب :

صرحوا بأنه إذا أقر بسلام مجهول يولد لمثله أنه ابنه وصدقه الغلام إن كان يعبر عن نفسه ثبت نسبه ولو مريضا، ويشارك الورثة، وأنه يصح تصديق المقر له بعد موت المقر كما في «البحر» في إقرار المريض.

وحيث أقر الرجل المذكور ببنة هذا الولد الذي يولد لمثله وصدقه في ذلك الإقرار بعد موته متى كان يعبر عن نفسه فقد ثبت نسبه منه ويشارك الورثة في تركته بالطريق الشرعي، ولا يكون غيابه وقت الإقرار مانعا من ذلك. والله أعلم.



**السؤال رقم (٨٣): نفي النسب بعد الإقرار به :
سئل :**

شخص تزوج بامرأة ولما وضعت له بنتا لم ينكر وقتها نسبها إليه

ثم طلقها ولما طلبت منه نفقة أنكر نسبها إليه وأشهد على نفسه نفى
البنوة ثم طلب إجراء الملاءنة الشرعية. ثم تراجع بعد ذلك واعترف
بكذبه. وبثبوت بنوة بنته وفرض لها نفقة شرعية فهل يعتبر رجوعه
فى إنكار نسبها إليه واعترافه بنسبها قذفا يحد عليه ؟

أجاب :

قال فى « كنز الدقائق وشرحه البحر الرائق » إن أقر بولد ثم نفاه
لاعن وإن عكس حد والولد له فيهما. أى إن نفى الولد ثم أقر به فإنه
يحد حد القذف؛ لأنه لما أكذب نفسه بطل اللعان لأنه حد ضرورى
صير إليه ضرورة التكاذب، والأصل فيه حد القذف فإذا بطل التكاذب
يصار إلى الأصل والولد له فيما إذا أقر به ثم نفاه أو نفاه ثم أقر به
لإقراره به سابقا أو لاحقا، واللعان يصح بدون قطع النسب كما يصح
بدون الولد. وقال فى « الهندية » نقلا عن « محيط السرخسى »
وكذا فى ولد واحد إذا أقر به ثم نفاه ثم أقر به يلاعن ويلزمه. وإن
نفاه ثم أقر به فإنه يحد ويلزمه.

وحيث إن هذا الرجل فى هذه الحادثة قد نفى بنته ثم أكذب نفسه
باعترافه ببينوتها فيعتبر قاذفا ويحد حد القذف، وهو الجلد وهذا هو
الذى جعله الشارع عقوبة له على قذفه. ومن المقرر شرعا أن
المحدود فى قذف لا تقبل شهادته أبدا ولو تاب لقوله تعالى { ولا
تقبلوا لهم شهادة أبدا } النور ٤ ، ولأنه من تمام الحد لكونه مانعا
فيبقى بعد التوبة كأصله.

وقبوله النفقة لا يرفع عنه وصف القذف، كما لا يخلصه مما

ترتب على القذف وهو الحد تلك العقوبة الشرعية المعروفة، ولا يجوز لأحد أن يقول إن اللعان حق مدنى له أن يطلبه ثم يرجع عنه متى شاء فإن ذلك غير صحيح؛ لأن طلب اللعان ثم الإقرار بالبنوة تحقيق معنى القذف المستتبع للعقوبة. والله أعلم.



السؤال رقم (٨٤) : القربات ودرجاتها للإنسان :

سئل :

وردت إفادة من نظارة الحربية لمشيخة الجامع الأزهر مؤرخة في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ نمرة ٥٢٩ مضمونها أن المادة الثانية من الأمر العالى الصادر فى ١٧ مايو سنة ١٨٨٧ بأن من يفر من العساكر يصير إشعار ضامنه الذى هو رئيس العائلة بالبحث عليه فى ميعاد ثلاثة شهور من تاريخ وصول الإشعار إليه بذلك، وإن لم يستحضره فيها فيؤخذ نفر بدله من عائلته الذين فى سن القرعة بمراعاة أولوية أخذ الأقرب فالأقرب.

وحيث إنه قد يتفق عدم وجود أقارب للهاربين إلا بدرجة بعيدة جدا ولم تعلم الدرجة النهائية للقراية من العصب ومن ذوى الأرحام الممكن الأخذ منها. فالأمل توضيحها بحسب درجاتها من الأقرب فما بعد وصارت إحالة هذه المكاتبه من المشيخة بإشارة منها فى ٥ شعبان سنة ١٨ على إفتاء الديار المصرية ليتوضح منها عما ترغبه بالمكاتبه المذكورة نظاره الحربية، وتحرر من الإفتاء للمشيخة

الإجابة الآتية ؟

أجاب:

أقرب قرابات الشخص عصبته ابنه ثم ابن ابنه وإن نزل، ثم أبوه
ثم جده أب أبيه وإن علا ثم بعد الأب والجد المذكور الأخ لأب وأم
وهو الأخ الشقيق، ثم الأخ لأب ثم بنو الأخ الشقيق ثم بنو الأخ لأب.
ثم بعد الأخ الشقيق والأخ لأب وأبنائهما عمه أخ أبيه الشقيق ثم
عمه لأب ثم أبناء العم الشقيق ثم أبناء العم لأب وإن نزل كل من
أبناء العمين. ثم عم أبيه الشقيق ثم عمه أبيه لأب. ثم بنو عم أبيه
لأبوين. ثم بنو عم أبيه لأب وإن نزل كل من أبناء العمين ثم عم
جده الصحيح لأب وأم. ثم عم جده لأب. ثم أبناء عم الجد لأب وأم.
ثم أبناء عم الجد لأب وإن نزل كل منهما وهؤلاء مقدمون على ذوى
الأرحام. ثم أقرب القرابات إلى الشخص من ذوى الأرحام أبناء
بناته وإن نزلوا. ثم أبناء بنات أبنائه وإن نزلوا ثم أب أمه. ثم أب
أب أمه، ثم أبناء الأخوات لأبوين ثم لأب ثم بنو الإخوة لأم وإن
نزلوا. هذا ما قالوه فى الأقارب من العصبات وذوى الأرحام
وترتيبهم وهو ترتيب ما يدخل تحت اسم القريب عندما يتعلق به حكم
من الأحكام الشرعية كالميراث والوقف ونحوهما.

ولا يخفى أنه لا يمكن تطبيق ما جاء فى الأمر العالى على هذا
لأنه لا يعقل أن يؤخذ أب الهارب أو جده بدله إن لم يوجد له ابن
مثلاً.

ثم إن الأمر العالى ينص على أن يؤخذ نفر بدله من عائلته الذين
فى سن القرعة. ومن المعلوم أن اسم العائلة له معنى غير معنى

القريب فلا يدخل فى اسم العائلة كل ما يدخل فى اسم القريب بل العائلة خاصة بطبقة من الأقارب مخصوصة وهم الذين يعول بعضهم بعضا عادة أو الذين فى شأنهم ذلك.

وذلك هو الابن فابن الابن ثم الأب فالجد ثم الأخ الشقيق فالأخ لأب ثم ابن الأخ الشقيق فابن الأخ لأب ثم العم الشقيق فالعم لأب ثم ابن العم الشقيق فابن العم لأب أما الباقون من الطبقات فلا يدخلون، وما يزيد على الدرجة التى ذكرناها لا يدخل مثلا ابن ابن الابن وابن ابن الأخ وابن ابن العم لا يدخلون لأنه لا يشملهم لفظ العائلة على معناه المعروف.

أما الأقارب من ذوى الأرحام فلا يدخلون مطلقا مهما كانت درجة قرابتهم للهارب والغرض من الدكريتو (الأمر الصادر من الوالى) هو حث من لهم صلة قريبة بالهارب على أن يبحثوا عنه حتى يجدوه فإن لم يجدوه عوقبوا بذلك العقاب. وهو أنه يؤخذ واحد منهم بدله فهو فى الحقيقة عقاب على الإهمال المتوهم. وهذه التبعة إنما تكون على الأقارب الذين ذكرناهم؛ لأن القرابة متى بعدت عن درجتين ضعفت صلتها ولا يحمل أربابها تبعة ما يحصل من بعضهم فى مثل هذه المسألة على أن شأن العائلات قد تغير فى هذه السنين الأخيرة فأصبح القريب أشد مقاطعة لقريبه من البعيد وأصبحت روابط الأخوة لا قيمة لها فى الأغلب بل الأبناء قد خرجوا عن سلطة آبائهم.

والهارب من العسكرية لا يبالى بأبيه ولا بأخيه ولا يدلهم على مكانه، فالأليق بالعدالة فى هذه الأيام أن يعدل الأمر العالى المذكور

وتلغى المادة الثانية فإن ضمانه رئيس العائلة أصبحت فى هذا المعنى كعدمها.

وتحمل الأقارب لتبعة من يفر منهم صارت لا معنى لها وسلطة الحكومة أقوى من كل ذلك فلا يليق بها أن تعاقب شخصا بذنب آخر، فإن كان لابد من بقاء المادة على حالها فدرجة القرابة فى العائلة لا تعتبر إلا فى الدرجات التى ذكرناها فيما يدخل تحت اسم العائلة فقط، ولا ينظر إلى ما يدخل فى اسم القريب الذى يستعمل فى الشئون الشرعية فإن الفرق ظاهر بين العائلة وبين الأقارب مطلقا.



السؤال رقم (٨٥) : إرث ابن الابن مع الأم الشقيق :

سئل :

من مندوب بطر كخانة الأرمن بإفاده نمرة ١٤٤ سعة ٧٠٩ فى رجل توفى عن ابنته وولد وبنتين من ابنه المتوفى قبله فمن هم ورثاء وما هى حصة كل منهم من مجموع أربعة وعشرين قيراطا تركه حسب الفريضة الشرعية والمتوفى المذكور له أخ أيضا أفيدوا الجواب ولكم الثواب ؟

أجاب :

إذا كانت وفاة الرجل المذكور عن الأشخاص المذكورين لا غير ولم يكن هناك مانع تقسم تركته باعتبارها أربعة وعشرين قيراطا على أن لبنته منها النصف اثنى عشر قيراطا والنصف الباقي يقسم بين أولاد الابن المذكورين للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شئ للأخ المذكور لحجبه بابن الابن المذكور والله تعالى أعلم.



السؤال رقم (٨٦) : أصحاب الفروض مع ذوي الأرحام :

سئل :

في رجل توفي عن أخت من أبيه وخال وعمّة فقط فمن يرثه وما

نصيب الوارث أفيدوا الجواب ؟

أجاب :

الوارث لهذا الرجل المتوفى أخته لأبيه المذكورة فتختص بجميع

تركته فرضا وردا ولا شيء لخاله وعمته لأنهما من ذوى الأرحام

والرد مقدم على توريثهم والله أعلم.



السؤال رقم (٨٧) : النسب في القتل مانع للإرث :

سئل :

رجل ضرب زوجته بمجمع يده على ظهرها وجنبها حتى أثر

الضرب على أحشائها ومرضت نحو شهر مرضا لم يمنعها من

الخروج من منزلها لقضاء مصالحها إلى أن ماتت حال وجودها أمام

حاكم كانت تشكو زوجها إليه فهل هذا الفعل يعد قتلا عمدا أو شبه

عمد مانعا لميراث الفاعل وهو الزوج ؟

أجاب :

متى تحقق أن موتها بسبب هذا الضرب ولم يكن بحق كان ذلك

مانعا من إرثه، لأنه حينئذ يكون قاتلا. والقاتل مباشرة بغير حق لا

يرث المقتول. ومجرد خروجها لا يكفي في انتفاء نسبة الموت

للضرب واعتباره أثرا له، بل لابد من البرء من مرض الضرب،

والله أعلم.



السؤال رقم (٨٨) : اجتماع الأم مع الفرع الوارث :

سئل:

فى رجل مات عن بنته وزوجتيه وأخ وأخت لأب وأخ لأم فما يستحقه كل منهم ؟

أجاب:

إذا كان هذا الرجل مات عن هؤلاء المذكورين فيخص زوجته من تركته الثمن فرضا ثلاثة قراريط مناصفة بينهما ويخص بنته النصف فرضا.

اثنا عشر قيراطا ويخص أخويه لأبيه الباقي تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين، ويسقط الأخ لأم بهذه البنت فلا يرث شيئا مع وجودها والله أعلم.



السؤال رقم (٨٩) : اجتماع الأصول مع ذوي الأرحام :

سئل:

من حسن أفندى فى امرأة ماتت عن زوجها واثنين ذكرين شقيقين ابنى خالتها وبنت خال لها. ولا وارث لها سواهم فما كيفية قسمة تركتها بينهم أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

لهذا الزوج النصف فرضا اثنا عشر قيراطا والنصف الباقي يقسم بين ابنى الخالة الشقيقين وبنت الخال ما هو لابنى الخالة الربع ستة قراريط مناصفة بينهما وما هو لبنت الخال الربع الباقي ستة قراريط - وذلك بسبب أخذ العدد من الفروع واعتبار الصفة من الأصول على قول محمد المفتى به كما فى العقود وغيرها فالخالة التى فرعها

اثنان تكون بمنزلة خالتي والخال الذي له بنت بمنزلة خال واحد وإذا
اجتمع الخالتان والخال قسم ميراثهم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين
لاستواء الدرجة ولذلك قلنا بأن لا بنى الخالة الربع ستة قراريط
مناصفة باعتبار صفة أصلهما وهو الخالة فيكونان بمنزلة خالتي وأن
لبنت الخال الربع ستة قراريط باعتبار صفة أصلها وهو الخال فتكون
بمنزلة خال مع خالتي والله أعلم.



السؤال رقم (٩٠): اجتماع الخال والخالة مع ابن بنت عم الأب :
سئل:

فيما إذا ماتت امرأة عن ابن بنت عم والدها الشقيق وعن أخوالها
ذكرين وأنثى إخوة أمها من الأب وتركت تركة. فمن يرث منهم
ومن لا يرث. أفيدونا ولكم الشكر ؟

أجاب:

صرحوا بأن جزء الجددين والجدتين وهم الأخوال والخالات
والأعمام لأم والعلمات وبنات الأعمام وأولاد هؤلاء من الصنف
الرابع من ذوى الأرحام وأن هؤلاء الأولاد لا يرثون إلا عند عدم
أصولهم وأن أهل هذا الصنف إن اتحد حيز قرابتهم بأن كانوا من
جهة أب الميت أو أمة قدم الأقوى ولو أنثى وقسم الميراث على
الأبدان اتفاقاً للذكر ضعف الأنثى كعم وعمة كلاهما لأم أو خال
وخالة كلاهما لأبوين أو لأب أو لأم - وعلى هذا فلا يرث ابن بنت
عم الأب في هذه الحادثة مع وجود الخالين والخالة المذكورين لأن
الخالين والخالة من الأصول وهو من الفروع بل تكون التركة

المذكورة جميعها للخالين والخالة المذكورين للذكر ضعف الأنثى.
والله أعلم.



السؤال رقم (٩١): اجتماع الخال والخالة مع ولدي الأخ وأم وبنت الأخت أم:

سئل:

فى امرأة ماتت عن ولدى أخيها لأمها وبنت أختها لأمها وعن
خال شقيق وخالتين كذلك فمن يرثها منهم أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

أما الخال والخالتان فلا يرثون هذه المرأة مع وجود ولدى أخيها
لأمها وبنت أختها لأمها لأنهم من الصنف الرابع من ذوى الأرحام
وأولاد الأخ والأخت أم من الصنف الثالث منهم. ومن المقرر أن
أهل الصنف الثالث من ذوى الأرحام مقدمون على أهل الصنف
الرابع منهم.

وبذلك ينحصر الميراث فى ولدى الأخ وأم وبنت الأخت أم فى
هذه الحادثة - فتعتبر هذه المرأة المتوفاة كأنها ماتت عن أخوين لأم
وأخت لأم فتقسم تركتها حينئذ بين ولدى أخيها لأمها وبنت أختها
لأمها بالسوية بينهم للذكر مثل الأنثى كالقسمة على أصولهم عند
تعدددهم واعتبار صفة الأصول إنما هو عند اختلاف أنصبتهم ولا
اختلاف هنا. والله أعلم.



السؤال رقم (٩٢): اجتماع الزوج مع الخالة وبنت العمة الشقيقة :

سئل:

فى امرأة ماتت عن زوجها وخالتها أخت أمها لأبيها وبنت عمتها

شقيقة والدها لا غير وخلفت تركة فمن يرث ومن لا يرث منهم -
أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

بموت هذه المرأة عن زوجها وخالتها وبنت عمتها المذكورين
يكون لزوجها من تركتها النصف فرضا ولخالتها النصف الباقي ولا
شئ لبنت عمتها والحال ما ذكر. والله أعلم.



السؤال رقم (٩٣) : استغراق أصحاب الفروض للتركة مع وجود عاصب :

سئل:

في امرأة ماتت عن زوجها وبنتيها منه المقيمين بمصر وأمها التي
تبلغ من العمر الثمانين وأخويها وأختيها الغائبين عن القطر
المصري، فمن الوارث منهم وما هي حصته في تركتها وللزوج أم
مقيمة معه بمصر فلمن الولاية على البنيتين القاصرتين ولمن تكون
حضانتهما ؟

أجاب :

تركة هذه المرأة المتوفاة من اثني عشر وتعول إلى ثلاثة عشر
فيخص الزوج منها الربع عائلا ثلاثة ويخص البنيتين الثلثان عائلا
ثمانية ويخص أمها السدس عائلا اثنان ولا شئ لأخويها وأختيها
المذكورين مطلقا؛ لأنهم إن كانوا لأم كانوا محجوبين بالبنيتين وإن
كانوا أشقاء أو لأب كانوا ساقطين باستغراق الفروض للتركة، ومن
المعلوم أن الولاية في مال الصغير لأبيه فالولاية في مال هاتين
البنيتين لأبيهما الزوج المذكور متى كانتا صغيرتين وحضانتهما تنتقل

بموت أمهما إلى أمها المذكورة فإن كانت ليست أهلا للحضانة تنتقل إلى أم الأب المذكورة. والله أعلم.



السؤال رقم (٩٤): الأخت الشقيقة مع عم أب المتوفى وعم أبيه من الأب :

سئل:

في رجل مات عن أخت شقيقة وعن عمته لأبيه وعن أخوين لجدّه
أب أبيه أحدهما شقيق والآخر لأب وترك ما يورث عنه شرعا فمن
يرث ومن لا يرث أفيدوا ؟

أجاب:

الذي يرث هذا الرجل المتوفى أخته الشقيقة بحق النصف فرضا
وعم أبيه الذي هو أخو الجد للأبوين بحق النصف الباقي تعصيبا ولا
شئ للعمّة ولا لأخى الجد لأبيه لأن العمّة من ذوى الأرحام وهم لا
يأخذون شيئا مع وجود العاصب ولأن أخا الجد لأبويه مقدم على أخيه
لأبيه والله أعلم.



السؤال رقم (٩٥): الأخوة لأب مع الأشقاء والأم لأم :

سئل :

في رجل مات عن أمه وأخيه لأمه وأخويه شقيقيه وإخوته لأبيه
وترك ما يورث عنه شرعا فما يخص كلا منهم ؟

أجاب:

تقسم هذه التركة بين أم الميت وأخيه لأمه وأخويه شقيقيه على
فرائض الله تعالى لأمه السدس فرضا أربعة قراريط ولأخيه لأمه
كذلك السدس فرضا أربعة قراريط ولأخويه شقيقيه الباقي ستة عشر

قيراطا مناصفة بينهما تعصيا ولا شيء لإخوته لأبيه لحجبهم بهذين الشقيقتين والله أعلم.



السؤال رقم (٩٦) : الأم مع أخت شقيقة وأخرى لأب وإخوة لأم :

سئل :

امرأة ماتت عن أمها وعن شقيقتها وعن إختها من أمها وعن أختها لأبيها وتركت ما يورث عنها. فما نصيب كل منهم أفيدوا ؟

أجاب :

هذه المسألة من ستة وتعول إلى سبعة لضيق الستة عن الوفاء بفروض هؤلاء الورثة فيخص الأم منها السدس فرضا - واحد - ويخص الإخوة لأم الثلث اثنان - فرضا بالسوية ويخص الأخت الشقيقة النصف - ثلاثة - فرضا ويخص الأخت للأب السدس - واحد - فرضا منضما لنصيب الأخت الشقيقة تكملة للثلثين والله أعلم.



السؤال رقم (٩٧) : الأم مع أخت شقيقة والأخوات لأب :

سئل :

من على أ. فى بنت صغيرة ماتت عن أم وأخت شقيقة وأخوات لأبيها فما نصيب كل منهن فى التركة أفيدوا الجواب ؟

أجاب :

بموت هذه البنت عن هؤلاء الورثة وعدم وجود وارث لها سواهن. يكون لأمها السدس فرضا. ولأختها الشقيقة النصف فرضا ولأخواتها لأبيها السدس فرضا تكملة للثلثين بالسوية بينهن. والسدس

الباقى يرد عليهن جميعا على حسب أنصباتهن . والله سبحانه وتعالى أعلم .



السؤال رقم (٩٨) : التخرج من التركة :

سئل :

من ح . فى جماعة حصل بينهم عقد تخرج بالصورة التى أوضحها بالسؤال . فهل إذا كان من وقع له التخرج أجنبيا لا يكون التخرج صحيحا لأنه صلح عن مال ولا نزاع بين الأجنبى والوارث حتى يتأتى الصلح وهل إذا كان فى التركة نقود ولم يعلم إن كان ما يخص الوارث من النقود مساويا لبدل التخرج أو أقل أو أكثر يكون التخرج باطلا وهل إذا كان الواقع أنه حصل قسمة فى المنقولات واستلم حسن على الهرميل بعد القسمة ما خص مباشرين الزوجة بتوكيله عنها وحصل أيضا قسمة إفراز وما خصها مازال بيد المخرج لهما تحت التنفيذ يكون التخرج عن النصيب الشائع فى كل التركة باطلا والعقد المذكور محرر فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٠١ ومضمونه أن محمد على الهرميل مات عن زوجته مباشرين وزليخا وبنتيه فريدة وفردوس وشقيقه أحمد بك وحسن أفندى ثم مات أحمد بك الشقيق المذكور عن زوجته ستيّة وأولاده محمد أحمد الهرميل وحسن على الهرميل وبناتها فريدة وأشقائها عبد الله عبد الله وإبراهيم والعيسوى وعثمان ونبيه وأمنة وضيعة وحميدة وأن محمد على الهرميل المتوفى أولا ترك أطيانا وعقارا ونقودا ومواشى ومنقولات وأن عبد الله عبد الله الهرميل واخوته إبراهيم والعيسوى وعثمان

ونبيه وأمنة وضيقة وحميدة المذكورين أشقاء مباشرين الزوجة أقروا أنهم قبضوا من محمد أحمد الهرميل وأخيه حسن ابنى أحمد بك شقيق محمد على الهرميل المذكور زوج مباشرين المذكورة مبلغ ٨٧٥٥ قرشا صاغا كل منهم بحسب استحقاقه فى مقابلة أنهم أخرجوا أنفسهم لهما مناصفة من جميع ما يستحقونه على الشيوع فى الأطين والعقارات والمواشى والمنقولات التى تخصهم عن شقيقتهم الست مباشرين المتوفية المذكورة فى تركة زوجها المرحوم محمد على الهرميل المذكور ويدخل فى تلك المواشى والمنقولات المتخارج فيها المذكورة ما يخص حضرات عبدالله عبدالله وأخوته المخرجين المذكورين فيما يخص مورثتهم مباشرين المذكورة مما استلمه حسن أفندى على الهرميل بطريق القسمة مذ كان وكىلا عنها إلى آخر ما ذكر بالعقد المذكور ؟

أجاب:

حيث قسمت المنقولات واستلم وكيل الزوجة نصيبها منها وحكم بقسمة الأطين والعقارات قسمة إفراز وقسمت وبقي ما خص هذه الزوجة بيد المخرج لهما تحت التنفيذ، فلا يعتبر هذا العقد تخارجا. لأن التخارج لا يقع إلا بين الورثة حال اشتراكهم فى التركة، وقد انتفت الشركة بالقسمة فصار كل من المخرجين والمخرج لهما أجنبيا من الآخر فلا تخارج على أنه حصل شائعا فيما ذكر.

والشيوع قد انتفى أيضا بتلك القسمة فلا يمكن القول بصحته، وأيضا إذا كان فى التركة نقود ولا يدري أن بدل الصلح من

حصتها أقل أو أكثر أو مثله فقد فسد الصلح، فما ذكر بهذا العقد على الوجه المسطور غير صحيح بالنظر لما قلنا ، والله تعالى أعلم.



السؤال رقم (٩٩) : الجد الصحيح مع أم وأخوة لأب :

سئل:

فى رجل مات عن والده ووالدته وزوجته وله أولاد ذكور وإناث من زوجات آخر، والزوجة التى تركها على ذمته كانت حاملا ثم وضعت بعد وفاته بنتا، وتلك البنت لها نصيب من تركه والدها موجود تحت يد جدها والد والدها، ثم ماتت البنت المذكورة فمن يكون وارثا لها فى نصيبها أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

الوارث لهذه البنت أمها وجدها أب أبيها المذكوران، فيقسم نصيبها بينهما لأمها سدسه فرضا بحجبها من الثلث إلى السدس بالجمع من الإخوة والباقي لجدها المذكور تعصيبا ولا شىء لجدها أم أبيها لسقوطها بالأم كما أنه لا شىء لإخوتها المذكورين لسقوطهم بذلك الجد على قول الإمام أبى حنيفة وعليه الفتوى. والله أعلم.
تعليق: نص القانون ٧٧ سنة ١٩٤٣ على ميراث الإخوة والأخوات أشقاء أو لأب مع الجد لأب.



السؤال رقم (١٠٠) : الجد الصحيح مع الأخوة والجددة لأب مع الأم:

سئل:

فيما إذا مات الميت عن جد وجددة لأب وعن أم وإخوة وأخوات لأب. فما نصيب كل أفيدوا ؟

أجاب:

لأم هذا الميت السدس فرضا أربعة قراريط لحجبها من الثلث إلى

السدس بالجمع من الإخوة ولجده لأبيه المذكور عشرون قيراطا
تعصيبا ولا شيء للجدة لحجبها بالأم كما أنه لا شيء للإخوة
والأخوات المذكورين لحجبهم بذلك الجد عند أبي حنيفة وعليه الفتوى
والله أعلم.

تعليق : نص القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على ميراث الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب
مع الجد.



السؤال رقم (١٠١) : الرد مع وجود ذوي الأرحام :

سئل :

فى امرأة ماتت عن بنتها وزوجها وأمها وإخوتها لأمها الذكور
والإناث وبنت عمها ثم ماتت البنت عن والدها وجدتها أم الأم فما
يخص كلا منهم فى الميراث أفيدوا الجواب ؟

أجاب :

الوارث لهذه المرأة المتوفاة بنتها وأمها وزوجها. فتقسم تركتها
بينهم لبنتها ثلاثة عشر قيراطا ونصف قيراط. منها النصف فرضا
اثنا عشر قيراطا وباقيها وهو قيراط واحد ونصف قيراط بطريق
الرد. ولأمها أربعة قراريط ونصف قيراط. منها السدس فرضا أربعة
قراريط وباقيها وهو نصف قيراط بطريق الرد كذلك.

ولزوجها الربع فرضا ستة قراريط باقى تلك التركة ولا شيء
لإخوتها وأمها لسقوطهم بالبنت، كما أنه لا شيء لبنت العم لأنها من
ذوى الأرحام والرد مقدم عليهم، وبموت البنت المذكورة يقسم ما
خصها المذكور بين أبيها وجدتها أم أمها المذكورين لجدتها سدسه
فرضا وباقيه لأبيها فرضا وتعصيبا. والله أعلم.



السؤال رقم (١٠٢) : الرد والمحب:

سئل:

فى رجل مات عن بنتين وزوجة وأم وأخت لأم وبنت أخ وترك ما يورث عنه شرعا. فهل الأخت لأم لا ترث مع وجود البنتين، وكذلك بنات الأخ لأنهن من ذوى الأرحام أو ما الحكم أفيدوا الجواب؟

أجاب:

يخص البنات فى تركة أبيهما الثلثان فرضا، ويخص الزوجة الثمن كذلك ويخص الأم السدس كذلك وما بقى يرد على البنات والأم بقدر فروضهما، ولا شىء للأخت لأم المذكورة؛ لأن أولاد الأم يحجبون بالفرع الوارث وبالأصل الذكر والبنات من الفرع الوارث، ولا شىء أيضا لبنتى الأخ لأنهما من ذوى الأرحام. والرد على ذوى الفروض النسبية مقدم عليهم والله أعلم.



السؤال رقم (١٠٣) : الزوجة مع ذوى الأرحام:

سئل:

فى رجل مات عن زوجة وعن بنت عم أمه الشقيق وعن بنت ابن خاله أخ أمه الشقيق وعن ابن ابن عم أمه الشقيق - وخلف تركة فمن يرث ومن لا يرث وما نصيب كل وارث. أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

بموت هذا الرجل يكون لزوجته من تركته الربع فرضا ولبنت ابن خاله الباقي ولا شىء لبنت عم الأم ولا لابن ابن عم الأم؛ لأن بنت ابن الخال مقدمة عليهما - وذلك لأن عمومة الأب والأم وخوولتهما

وأولادهم لا يرثون إلا بعد فقد عمومة الميت وخؤولته وأولادهم وإن
نزلوا فلا ميراث لهما حينئذ مع وجود بنت ابن الخال المذكورة فهي
التي يكون لها باقى التركة بعد فرض الزوجة كما قلنا. والله سبحانه
وتعالى أعلم.



السؤال رقم (١٠٤) : العبرة بحال الوارث وقت وفاة المورث :

سئل:

رجل مسيحي توفى على كفره، عن ورثته المسيحيين وترك لهم
تركة وبعد وفاته بنحو خمس عشرة سنة حصل نزاع بين ورثته
وأخيرا اقتسموا تلك التركة بينهم، ووضع كل من الورثة يده على
نصيبه، ثم أسلمت إحدى الورثة، وتركت باقى إختها على الكفر،
فاغتصب باقى إختها حصتها الآيلة لها عن والدها زاعمين أنها
بإسلامها وخروجها على ديانتهم المسيحية لا تستحق شيئا فى والدها،
فهل لهذه البنت التى أسلمت بعد وفاة والدها على الكفر أن تحتفظ
بملكها، أو يسلبه باقى الورثة لإسلامها ؟

أجاب:

المعتبر فى الإرث حالها عند وفاة والدها المورث. وحيث كانت
مسيحية وقت الوفاة فتكون وارثة كباقى الورثة، ولا يمنع من هذا
إسلامها بعد ذلك بمدة طويلة أو قصيرة.

وعلى ذلك فلا يسلب نصيبها فى التركة بإسلامها، بل هو حقها لا
يمنعها منه ذلك الإسلام، والله أعلم.



السؤال رقم (١٠٥) : القتل العمد مانع من الميراث :

سئل:

فى رجل قتل زوجته قتلا موجبا للحرمان من الإرث، وثبت ذلك لدى المحاكم وتركت هذه الزوجة من الورثة ثلاث بنات وأما وأخا وأختا شقيقين وزوجها المذكور وتركت ما يورث عنها شرعا. فمن يرث ومن لا يرث أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

متى كان القتل المحدث عنه ثابتا وكان موجبا للحرمان من الإرث فلا يرث هذا الزوج القاتل شيئا من تركة الزوجة المذكورة، بل تكون تركتها لأمتها وبناتها الثلاث وأخيها وأختها الشقيقين.
لألم السدس فرضا أربعة قراريط - وللبنات الثلثان فرضا ستة عشر سوية بينهن وللشقيقين الباقي تعصيبا وهو أربعة قراريط للذكر مثل حظ الأنثيين. والله أعلم.



السؤال رقم (١٠٦) : القرابة في ذوى الأرحام معتبرة كما في العصابات :

سئل:

فى امرأة ماتت عن ابن خالتها وعن ابن ابن ابن خالتها وعن بنتى بنت خالتها وعن بنتى ابن بنت خالتها. وتركت تركة فلمن يكون ميراثها. أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

من المقرر أن ذوى الأرحام كالعصابات فيحوز الواحد منهم إذا انفرد جميع المال ويحجب أقربهم الأبعد، وعليه يكون الوارث لهذه

المرأة ابن خالتها المذكور لأنه أقرب ممن عداه ممن ذكر فهو الذى يختص بهذه التركة. والله أعلم.



السؤال رقم (١٠٧) : انفراد بعض من ذوى الأرحام :

سئل :

فى رجل مات عن ابن أخته ولا وارث له غيره - فهل يرثه أم لا. أفيدوا الجواب ؟

أجاب :

صرحوا بأن توريث ذوى الأرحام باعتبار القرابة كالتعصيب فيقدم الأقوى قرابة إما بقرب الدرجة أو بقوة السبب ويأخذ المنفرد الكل كما فى رد المحتار ولا ريب أن ابن الأخت من ذوى الأرحام وقد انفرد فى هذه الحادثة لعدم وجود غيره فيأخذ جميع تركته خاله هذا المتوفى والله أعلم.



السؤال رقم (١٠٨) : بنت الأخت مع العمة والخال وأولاد العم لأم :

سئل :

من عبد الوهاب أفندى فى بنت ماتت عن عمتها وبنت أختها شقيقتها وخالها وأولاد عمها أخ أبيها لأم أربع إناث وذكر وخلفت تركته فمن الوارث وما نصيبه - أفيدوا الجواب ؟

أجاب :

حيث ماتت البنت المذكورة عن ذكر لا غير فتكون تركتها كلها لبنت أختها الشقيقة المذكورة، ولا شئ منها لعمتها وخالها وأولاد عمها أخ أبيها لأم المذكورين - لأن بنت الأخت من الصنف الثالث

من ذوى الأرحام والعمة والخال وأولاد العم أخ الأب لأم من الصنف الرابع منهم.

والصنف الثالث مقدم فى الميراث على الصنف الرابع بجميع أقسامه على ما عليه الفتوى كما نصوا عليه والله أعلم.



السؤال رقم (١٠٩) : بنت الخالة مع ابن خال الأب وأولاد أولاد خالة الأب : سنل:

فى امرأة ماتت عن بنت خالتها وعن ابن خال أبيها وعن أولاد أولاد خالة أبيها وتركّت تركة فمن الوارث منهم أفيدوا الجواب ؟
اجاب:

من المقرر شرعا أن هؤلاء المتوفى عنهم من أولاد الصنف الرابع من ذوى الأرحام. والحكم فيهم أنه عند تفاوتهم درجة يقدم أقربهم على غيره فأولاد الخالة مثلا أولى من أولاد أولاد الخالة كما قالوا - وعلى ذلك فبنت الخالة فى هذه الحادثة هى المقدمة على غيرها من هؤلاء المذكورين لقربها فالميراث كله لها ولا شئ لغيرها ممن ذكروا والله أعلم.



السؤال رقم (١١٠) : تخارج غير جائز شرعا : سنل:

رفع سؤال من محمد أحمد سعد من الشام لحضرة الشيخ محمد صالح مفتى الشام صورته ما قولكم فيما إذا مات زيد عن بنته منيرة وعن ابنى أخيه العصبى هما محمد وحسين وخلف تركة معلومة من الذهب فصالحت البنت ابنى الأخ المذكورين على طريق التخارج من

التركة المذكورة على مبلغ معلوم من النقود الذهب هو أقل من نصيبها فيها.

فهل يكون الصلح المذكور غير جائز حيث كان الحال ما ذكر وأجاب عليه حضرة المفتي المذكور بقوله الحمد لله وحده نعم يكون الصلح المذكور غير جائز حيث كان الحال ما ذكر كما في « فتاوى الأنقروية » و « تنقيح الفتاوى الحامدية » والله سبحانه وتعالى أعلم ؟
أجاب:

جواب مفتي الشام على السؤال صحيح منطبق على الحكم الشرعي.



السؤال رقم (١١١) : حضور النقود وعلم المتخارج بمقدار التركة أساس صحة التخارج :

سئل:

فى رجل مات عن زوجته وبنتيه وأبيه وعليه ديون وخلف تركة من أطيان وأمالك وأمتعة ونقود وديون، ثم إن الأب والزوجة المذكورين أخرجاً أنفسهما من هذه التركة فى نظير مبلغ واصطلاحاً مع البننتين على ذلك بدون معرفة مقدار الديون التى للمتوفى ولا ذكر ذلك المقدار وبدون أن يكون مبلغ النقود الذى وقع الإخراج به حاضراً وقت الصلح وبدون علمهما مقدار نصيبهما فى نقود التركة وبدون إبراء البننتين لهما فيما يخصهما فى الدين الذى على المتوفى. فهل يكون هذا التخارج صحيحاً أم لا أفيدوا ؟

أجاب:

صرح فى « الدر وحواشيه » بأن التخارج لا يكون صحيحاً متى

كان النقد الذى وقع به التخرج غير حاضر وقت الصلح، كذا لو كان المتخرج معه غير عالم بقدر نصيبه فى نقود التركة.

وفى « الأنقروية » ما نصه : رجل مات وأوصى بثلث ماله لآخر وترك ورثة صغارا وكبارا فصالح بعض الورثة الموصى له فى الوصية على دراهم معلومة على أن يسلم لهذا الوارث حق الموصى له فهذا وما لو صالح بعض الورثة البعض سواء إن لم يكن فى التركة دين ولا شئ من النقود يجوز الصلح وإن كان فيها دين على رجل لا يجوز لأن الموصى له يملك ثلث الدين بمنزلة الوارث فإن كان فى التركة نقد فإن كان ثلث النقد مثل بدل الصلح أو أكثر لا يجوز.

وقالوا : إن كان على الميت دين فصولحت المرأة عن ثمنها على شئ لا يجوز هذا الصلح كما فى الخانية. ومقتضى ما ذكر أن التخرج المذكور على الوجه المسطور بهذا السؤال غير صحيح شرعا والله أعلم.



السؤال رقم (١١٣) : التركة المدينة :

سئل :

فى رجل مات وله تركة وخلف من الورثة زوجة يخصصها منها الثمن فرضا وأربعة أبناء ذكور، يخص كل واحد منهم قيراطان اثنان وأربعة أخماس قيراط وسبع بنات يخص كل واحدة منهن قيراط واحد، وعلى هذه التركة دين لشخص قدره ٢٦٣٤ قرشا، وبتقسيمه على هؤلاء الورثة خص الزوجة مقابل نصيبها المذكور ٢,٣٢٩ قرشا

ومليمان وخص كل واحد من الأبناء الأربعة المذكورين ٥,٣٠٧
قروش وخمسة مليمات، وخص كل واحدة من البنات السبع
المذكورات ٢,١٥٥ قرشا ومليمان، وحكم على هؤلاء الورثة بدفع
الدين المذكور لصاحبه كل منهم بقدر ما يخصه في التركة. فهل هذا
التقسيم صحيح ولصاحب الدين أن يأخذ من كل منهم على قدر ما
يخصه في هذا الدين باعتبار نصيبه في التركة وما الحكم أفيدوا
الجواب ؟

أجاب:

هذا التقسيم صحيح شرعا، ولصاحب الدين أخذه من هؤلاء الورثة
كل منهم بقدر نصيبه الشرعي في هذه التركة إن لم يكن هناك مانع
شرعا والله سبحانه وتعالى أعلم.



السؤال رقم (١١٣): تقديم ابن الوارث على غيره في ميراث ذوي الأرحام:

سئل:

من وكيل بطركخانة الموارد بمصر في امرأة ماتت عن ابنة عم
لأبوين وابنة عمه لأبوين وابن خال وبنت خال لأبوين أيضا وتركت
تركة. فمن الوارث أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

الوارث لهذه المرأة المتوفاة بنت عمها لأبوين المذكورة ولا شيء
لبنت عمتها المذكورة ولا لابن الخال وبنت الخال المذكورين لأنه من
ماتت عنهم هذه المرأة جميعهم من أولاد الصنف الرابع من ذوي
الأرحام وفيهم يقدم ولد الوارث كبنت العم المذكورة على ولد ذي
الرحم كبنت العمه المذكورة عند اتحاد الجهة بلا خلاف وعند

اختلافها كما فى ابن الخال وبنت الخال المذكورين على المفتى به.
فتختص بنت العم المذكورة بتركة هذه المرأة لا يشاركها فيها أحد
ممن ذكر والله أعلم.



السؤال رقم (١١٤) : حجب الأخوة والأخوات الأشقاء بالجد الصحيح :

سئل:

من حسن على فى رجل مات عن جده أب أبيه وأخ شقيق وأخ
وأخوات لأب. فمن يرثه منهم. أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

الوارث لهذا الرجل هو جده أب أبيه ولا شىء لغيره من الإخوة
والأخوات المذكورين لسقوطهم بالجد عند أبى حنيفة وعليه الفتوى.
والله أعلم.

تعليق : نص قانون الموارث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ على ميراث الإخوة والأخوات
الشقيقات أو لأب مع الجد لأب أخذا بمذهب الصاحبين والأئمة
الثلاثة.



السؤال رقم (١١٥) : حرمان المورث لبعض ورثته بعد وفاته :

سئل:

من الحرمة السيدة بنت محمد عن والدها محمد توفى وترك تركة
وانحصر ميراثه فى أولاده لصلبه إبراهيم، فاطمة ومباركة والسيدة
من غير شريك - ثم إنها رفعت دعوى بمحكمة السنطا الأهلية على
باقى الورثة لاستيلائهم ما يخصها شرعا من التركة، وفى أثناء
المرافعة أبرز إبراهيم المذكور ورقة مشتملة على ختم المورث
وختمى شاهدين متوفيين ومسجلة بعد وفاتهم ليدفع بها دعاها

صورتها (عقد صادر من محمد الفاوى بشهادة رضوان الفاوى، وابن العطار بن الغربانة) يعترف وهو بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعا بأن أولاده الحريمات وهن السيدة وفاطمة ومباركة قد أخرجتهن من تركتى بعد وفاتى نظير إعطائهن مبلغ ٤٥٠٠ جنيه وصارت حقا لهن فى تركتى بعد وفاتى لا فى أطيان ولا فى عقارات ولا منقولات، بل تكون عموم التركة لولدى إبراهيم دون خلافه بدون مشارك ولا معارض ولا منازع له فيها وصار إخراج أولادى البنات المذكورات نظير إعطائهن المبلغ المذكور.

وتحرر هذا منى على يد الشهود فى ١٥ محرم سنة ١٢٩٩، وبناء على هذه الورقة أوقف القاضى الأهلى السير فى القضية حتى يفصل فيها من جهة الاختصاص.

فهل لو فرض أنها صادرة من المورث تكون لاغية لا يعمل بها شرعا أو يعمل بها أفئونا مأجورين ؟
أجاب:

لا عبرة بما صدر من محمد الفاوى حال حياته من إخرجه لبناته المذكورات من تركته بعد وفاته لأن تركته بعد وفاته حق غيره فلا يملك التصرف فيها بذلك الإخراج فلا يعول عليه شرعا. والله أعلم.



السؤال رقم (١١٦) : حكم العاصب مع استغراق الفروض للتركة :

فى رجل مات عن زوجة وأم وخمس أخوات شقيقات وأخ وأخت لأم وأخ وأخت لأب، ثم ماتت إحدى الأخوات الشقيقات عن زوج وأم

وأربع أخوات شقيقات وأخت وأخ وأم وأخت لأب. فمن الوارث منهم. أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

بموت هذا الرجل يكون لزوجته من تركته الربع فرضا ولأمه السدس كذلك ولشقيقاته الخمس الثلثان كذلك وللأخ والأخت لأم الثلث كذلك فالمسألة عائله؛ لأنها من اثني عشر وتعول إلى سبعة عشر للزوجة منها الربع عائلا ثلاثة وللأم السدس عائلا اثنان وللشقيقات الخمس الثلثان عائلا ثمانية وللأخ والأخت لأم الثلث عائلا أربعة ولا شيء للأخ والأخت لأب لسقوطهما باستغراق الفروض التركية - وبموت إحدى الشقيقات المذكورات يكون لزوجها من تركتها النصف فرضا ولأمها السدس كذلك ولشقيقاتها الأربع الثلثان كذلك وللأخ والأخت لأم الثلث كذلك فمسألتها أيضا عائلة لأنها من ستة وتعول إلى عشرة للزوج النصف عائلا ثلاثة وللأم السدس عائلا واحد وللشقيقات الأربع الثلثان عائلات أربعة وللأخ والأخت لأم الثلث عائلا اثنان ولا شيء للأخ والأخت لأب لسقوطهما باستغراق الفروض التركية والله أعلم.



السؤال رقم (١١٧) : دين مؤخر الصداق في التركية :

سنل:

عن رجل مات عن زوجته وولده، واستغرقت تركته هذا الرجل الميت الديون الثابتة عليه شرعا لأشخاص متعددين وزوجته تطالبه بمؤخر صداقها وهو دين على المتوفى زوجها وتزعم أنها أولى من

كل دائن في أخذ مؤخر صداقها بالكامل من تركته، وما يبقى يقسم على الديانة قسمة غرماء فهل لها حق في الامتياز عن باقي الديانة أو مثلها مثلهم في تقسيم التركة عليهم كل بحسب ما يخصه أفيدوا
الجواب ؟

أجاب:

متى كانت التركة مستغرقة كما في السؤال فيكون دين الزوجة كسائر الديون فليس لها أخذه بتمامه من هذه التركة بل تقسم بينها وبين أرباب الديون سواها قسمة غرماء، كل منهم على قدر دينه والله أعلم.



السؤال رقم (١١٨) : سقوط الإرث بالتعصيب متى استغرق أصحاب الفروض التركة :

سئل:

بإفادة من وكيل بطركخانة الأروام الكاثوليك بمصر مؤرخة في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠٤ نمرة ٢٤٣ مضمونها أن امرأة ماتت عن أب وزوج وثلاث بنات وجدتين واحدة لأم وواحدة لأب وجد لأم فكيف تقسم التركة على هؤلاء ؟

أجاب:

أما الأب والزوج والبنات الثلاث والجدتان فكلهم وارثون لهذه المرأة بطريق الفرض لا محالة، ولبيان فرض كل منهم نقول إن أصل هذه المسألة من اثني عشرة وتعول إلى خمسة عشر للأب السدس عائلا اثنان وللزوج الربع عائلا ثلاثة وللبنات الثلاث الثلثان عائلا ثمانية بالسوية بينهن وللجدتين السدس عائلا اثنان مناصفة

بينهما وإنما قلنا بأن للأب السدس عائلا اثنين بطريق الفرض مع
تصريحهم بأنه يكون مع البنت فأكثر عصبه وذا سهم، لأن الفروض
قد استغرقت التركة، والعاصب لا يأخذ إلا ما أبقتة أرباب الفروض
فلذلك سقط إرثه بالعصوبة وبقي فرضه وهو السدس الذى بيناه، وأما
جد الأم سواء كان أبا لأب الأم أو أبا لأم الأم فلا شيء له لأنه من
ذوى الأرحام وهم لا يرثون مع أرباب الفروض النسبية والله أعلم.



السؤال رقم (١١٩) : لا ميراث إلا بسبب :

سئل :

فى رجل مسيحى عاشر امرأة مسلمة ورزق منها سفاحا بولدين
وبنتين ومات عنهم وعن شقيقة له وعن ولدين وبنتين لأخ شقيق
متوفى قبله. فهل يرثه أولاده مع كونهم أولاد سفاح وهل شقيقته
وأولاد أخيه يرثونه وما هو نصيب كل منهم أفيدوا ؟

أجاب :

بموت هذا الرجل لا يرثه أولئك الأولاد لعدم السبب وهو نسبتهم
إليه، بل الذى يرثه شقيقته وابنا أخيه شقيقه إن كانوا على دينه
لشقيقته النصف فرضا ولابنى أخيه شقيقه النصف الباقي تعصيبا
مناصفة بينهما ولا شيء لبنتى أخيه الشقيق لأنهما من ذوى الأرحام
والعصبة مقدمون عليهم. والله أعلم.



السؤال رقم (١٢٠) : لا ميراث بعد الطلاق البائن :

سئل :

فى امرأتين طلقهما الزوج ثلاثا وهو خال من الموانع الشرعية

كالمرض ومات قبل وفاء العدة. فهل ترثانه أم لا ؟

أجاب:

إذا كان طلاق الزوج لزوجتيه طلاقاً ثلاثاً في حال صحته لا يكون لهما الميراث ولو مات في عدتهما. والله أعلم.



السؤال رقم (١٢١) : ما يرثه الكتابي لا يسلب منه بعد تحوله إلى الإسلام :

سئل:

في رجل مسيحي توفي على كفر عن ورثته المسيحيين وترك لهم أطياناً وعقارات وغيرها، ثم بعد وفاته بنحو الخمس عشرة سنة حصل نزاع بين ورثته وأخيراً اقتسموا تلك الأطيان والعقارات بينهم بالفريضة، ووضع كل من الورثة يده على نصيبه، ثم في هذا العام أسلمت إحدى الورثة وتركت باقى أخواتها على الكفر، فاغتصب باقى أخواتها حصتها الآيلة لها عن والدها زاعمين أنها بإسلامها وخروجها عن ديانتهم المسيحية لا تستحق شيئاً في ميراث والدها.

فهل والحالة هذه تكون حصة البنت التي أسلمت بعد وفاة والدها على الكفر باقية على ملكها أو سلبت منها لباقي الورثة بإسلامها أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

المعتبر في الإرث حالها عند وفاة والدها المورث. وحيث كانت مسيحية وقت الوفاة فتكون وارثة كباقي الورثة، ولا يمنع من هذا إسلامها بعد ذلك بمدة طويلة أو قصيرة. وعلى ذلك فلا يسلب نصيبها في التركة بإسلامها بل هو حقها لا يمنعها منه ذلك الإسلام. والله أعلم.



السؤال رقم (١٣٣) : ميراث الزوجة وثبوت الزوجية :

سئل :

بإفادة من نظارة الحقانية مؤرخة في ٥ أبريل سنة ١٩٠٢ نمرة ١٠ مضمونها أن نظارة المالية رغبت بإفادتها ٦٢ إعادة النظر في مادة وفاة علانية لى رمضان أغا خليل وثبوت ورثته السابق الاطلاع على الإعلام الصادر من محكمة اتسكى الذى لم يذكر فيه وجود زوجة للمتوفى لصدور إعلام شرعى من محكمة دمياط بتاريخ ٢٦ القعدة سنة ١٩ نمرة ٢٥ بثبوت زوجية صديقة هانم الجركسية للمتوفى، وإنه بعد النظر فى ذلك الإعلام والأوراق المرفقة به وقدرها ١٩ يفاد بما يرى ؟

أجاب :

واطلعت على رقيم سعادتك المؤرخ فى ٥ أبريل سنة ١٩٠٢ نمرة ١٠ وعلى ما معه من الأوراق المختصة بوفاة علانية لى رمضان أغا خليل ووراثه ورثته.

فرايت أن الحكم الذى تضمنه الإعلام الأول الصادر من محكمة استكى لم يشمل الزوجة، لأن الشهادة التى ذكرت بذلك الإعلام قاصرة على وفاة المتوفى عن أخته لأبويه وابنى أخيه، وقد حكم بوراثتهم بناء على تلك الشهادة، وقد قلنا فيما كتباه أولاً فى هذه المسألة أنه إن ثبت أنها زوجة بطريق شرعى استحققت ميراث زوجة فى تركة زوجها المتوفى.

وإن لم يثبت أنها زوجة شاركت أخته لأبويه التى ادعت انحصار ميراثها فيها وفى ابنى أخيه وزوجته فى نصيبها مع مراعاة النسبة

بينه وبين أنصباء الباقيين مؤاخذه لها بإقرارها في دعواها بزواجيتها.
أما الإعلام الثانى الصادر من محكمة دمياط فقد تضمن أن
الزوجة المذكورة أشهدت على نفسها بوفاة زوجها وانحصار إرثه
فيها بصفتها زوجة له وفي شقيقته وفي ابنى أخيه ، وهذا الإشهاد لا
يكفى فى ثبوت زوجيتها إذا نازعها فى الزوجية ابنا الأخ، بل لابد
حينئذ من ثبوتها بحكم صحيح شرعى.

أما إذا لم ينازعاها فى زوجيتها بأن أقرا بها كما أقرت الأخت
الشقيقة كانت زوجيتها ثابتة بناء على ذلك الإقرار، والله تعالى أعلم.



**السؤال رقم (١٢٣) : ميراث ذوي أرحام اتحدوا في الدرجة واختلفوا في الجهة :
سئل :**

فى امرأة ماتت عن بنت بنت عمه أبيها وعن ابن ابن خال أبيها
وخلفت تركة. فكيف تقسم بينهما أفيدوا الجواب ؟
أجاب :

صرحوا بأنه إذا اختلفت جهة القرابة كما فى هذه الحادثة كان
لقرابة الأب الثلثان ولقرابة الأم الثلث - ومن ذلك يعلم أن الذى
يخص بنت بنت عمه الأب المذكورة فى هذه التركة الثلثان والذى
يخص ابن ابن خال الأب المذكور الثلث الباقي والله أعلم.



**السؤال رقم (١٢٤) : ميراث ذوي الأرحام مع أصحاب الفروض والمصبات :
سئل :**

فى رجل مات عن بنت وبنتى ابن وزوجة وأولاد ابن أخيه
ذكرين وأنثى وخلف تركة، ثم ماتت إحدى بنتى الابن عن أمها

وأختها، ثم ماتت بنت الابن الأخرى عن زوجها وأمها وابنها ولم تقسم تركه الرجل المذكور أصلاً. فهل لزوج بنت الابن وابنها حقا في هذه التركة وإن كان فما يخص كلا منهما أفيدوا الجواب ؟
أجاب:

بموت هذا الرجل عن هؤلاء تقسم تركته بينهم لبنته النصف فرضاً اثنا عشر قيراطاً ولبنتى ابنه مناصفة بينهما السدس فرضاً أربعة قيراطين تكملة الثلثين ولزوجته الثمن فرضاً ثلاثة قيراطين ولولدى ابن أخيه الذكرين الباقي تعصيباً مناصفة بينهما إن كان الأخ لأبوين أو لأب ولا شيء لبنت ابن الأخ لأنها من ذوى الأرحام، وبموت إحدى بنتى الابن يقسم ما خصها بين أمها وأختها لأمها ثلثه فرضاً ولأختها المذكورة نصفه كذلك وباقيه يرد عليهما بحسب أنصباتهما، وبموت ثانية البننتين المذكورتين يقسم ما خصها كذلك بين زوجها وأمها وابنها لزوجها رבעه فرضاً ولأمها سدسه كذلك وباقيه لابنها تعصيباً. والله أعلم.



السؤال رقم (١٣٥): ميراث الدرجة الرابعة من ذوى الأرحام:
سئل:

رجل مات عن زوجته وابن خالته وبنت خالته وبنت بنت عمته ولم يعقب فهل للجميع حق في ميراث المتوفى أو البعض دون الآخر. أفيدوا الجواب ؟
أجاب:

الحكم فيما ذكر في السؤال أن لزوجته الرجل المذكور فيما تركه

الرابع فرضا والباقي لابن الخالة وبنت الخالة المذكورين للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء لبنت بنت العمّة المذكورة لأن ولدى الخالة وبنت بنت العمّة المذكورين من أولاد الصنف الرابع من ذوى الأرحام، والوارث من أولادهم أقربهم إلى الميت، ولا شك فى أن ولدى الخالة المذكورين أقرب إلى الميت من بنت بنت العمّة فيكونان أولى بإرث ما بقى بعد فرض الزوجة المذكورة.

وتكون المسألة من أربعة فخرج فرض الزوجة يكون للزوجة المذكورة منه واحد فرضا والثلاثة الباقية يكون لابن الخالة منها اثنان ولبنت الخالة واحد والله سبحانه وتعالى أعلم.



السؤال رقم (١٢٦) : ميراث قصر وبناء على ملك الغير :

سئل :

فى رجل مات عن ابن وبنت وترك لهما أرضا بعضها فيه بناء والبعض الآخر خال من البناء، ثم مات الابن عن أولاده القصر، ولم يكن عليهم وصى مختار ولا وصى من قبل القاضى، وللبنت المذكورة ابن بنى فى الأرض الخالية بناء فى حياة أمه، ثم أمه المذكورة وبلغ الأولاد القصر رشدهم، فقاسمهم ابن البنت فى الأرض المبنية قبل موت مورثهم، وأخذ الابن بعد بلوغهم بعشر سنين كل نصيبه، وأولاد الابن المذكورون لم يعلموا بأن من جملة المخلف عن جدّهم أب أبيهم الجزء الذى بنى فيه ابن البنت المذكورة، وقد مضى على البناء الذى أحدثه ابن البنت نحو من اثنين وعشرين سنة.

فهل إذا علم أولاد الابن بعد بلوغهم بعشر سنين أن القطعة التى

أحدث فيها ابن البنت البناء المذكور هي من جملة المخلف عن جدهم
أب أبيهم يكون لهم أن يقاسموا ابن البنت بقدر نصيب أبيهم في
الأرض والبناء من غير أن يغرموا لابن البنت الباني شيئاً مما كلف
به البناء ويكون متبرعاً به من حيث لم يكن بإذن معتبر، ولم يكن
مضطراً فيه والأرض التي بنى فيها قابلة للقسمة، ويكون للقصر بعد
بلوغهم رشدهم أن يحاسبوا ابن البنت على قيمة ما يخصهم في أجرة
الجهة التي بنى فيها البناء المذكور ؟

أجاب:

متى ثبت أن قطعة الأرض التي بنى فيها ابن البنت المذكور
مملوكة للجد وأنه مات عن ابنه وبنته وماتت بنته عن ابنها وابنه عن
أولاده القصر، وأن ابن البنت المذكور بنى في تلك القطعة المشتركة
بينه وبين أولاد خاله المذكورين، وثبت عذرهم وعدم تمكنهم من
طلب حقهم في القطعة المذكورة، وطلب الأجرة بسبب قصورهم ولا
وصى لهم يطلب ذلك كان لهم بعد بلوغهم رشدهم طلب نصيبهم في
القطعة المذكورة، ورفع يد ابن عمتهم المذكور عنه، كما أن لهم طلب
أجرته على حسب أجر المثل من وقت وضع يده عليه لحين بلوغهم
رشدهم لأن دار اليتيم كدار الوقف في وجوب أجر المثل على
الشريك.

أما البناء فإن لم يرض الأولاد المذكورون ببقائه في الأرض
فتقسم القطعة جميعها بينهم وبين الباني، فإن وقع البناء في نصيبه
بقي له، وإن وقع في نصيبهم فلهم طلب قلعة ويقلع، فإن نقصت

الأرض بذلك القلع ضمن البانى قيمة النقص. هذا ما اختاره كثير من العلماء. ولا يتوهم أن فى ذلك مع إلزامه بدفع الأجرة مدة القصور جمعا بين الأجر والضمان.

والقاعدة أن لا يجمع بينهما. لأن ذلك فى غير مال الوقف واليتيم كما سبق. على أن هذا إنما يأتى فيما لو طلب الأولاد حقوقهم بمجرد بلوغهم.

أما فيما لو مضى عليهم فى ذلك سنون فلا يأتى هذا لأن الأجر قد انقطع تلك المدة، فضمان النقص قد جاء على غير أجر، وإنما لزم الأجر أيام اليتم والقصور للاستعمال فى تلك المدة، وهو يوجب على الشريك أجر المثل إن كان المستعمل مال اليتيم كما بينا، والله تعالى أعلم.



السؤال رقم (١٣٧) : ميراث من أسلمت ثم توفيت عن بالغ وقاصر :
سئل :

بإفادة من نظارة الحقانية مؤرخة فى ١٧ محرم سنة ١٦١٨ مايو سنة ٩٠٠ نمرة ١٤ مضمونها : أنه بعد الاطلاع على مكاتبة المالية نمرة ١٣١ والأوراق المرفقة بها وقدر الجميع عدد ٢٩ طيه المختصة بتركة الست أم السعد التى كانت مسيحية وأشهرت إسلامها وأعقت ببنتين نصارى من زوجها القبطى إحداهما قاصر وسيدة بنت محمد التى توفيت عن أختها القبطية وما حصل به الأختان فى كل منهما وما دار من المخابرات فى شأن ذلك يفاد بما يرى كطالب المالية مع إعادة الأوراق ؟

أجاب:

اطلعت على رقيم سعادتكم وعلى الأوراق المختصة بتركة أم السعد التي أسلمت بعد وفاة زوجها القبطى بنحو خمس سنوات ثم تزوجت بزواج مسلم وبعد شهر من الزواج طلقها فرجعت إلى حيث كان يقيم بنتاها من زوجها القبطى وماتت بعد ستة شهور، وعلى ما كتبه مفتى الشرقية من أن التركة لبيت المال وكذلك اطلعت على ما يتعلق بتركة سيدة بنت محمد المسلمانى وفتيا مفتى الحقانية فيها، وقد رأيت نقصا كبيرا فى تحقيق ما يتعلق بتركة أم السعد ، فإن البنيتين تدعيان أن البيت وما فيه ليس لوالدتهما بل هو موروث لهما عن والدهما القبطى ومع ذلك قد وقع الحصر على جميع ذلك على أنه تركة لأم السعد بدون تحقيق، ثم ذكر أن سن القاصرة من بنتيها ١٣ سنة ولم يذكر حالها عند وفاة والدتها من العمل على أى الدينين لأنها مميزة فإذا صدر منها ما ينافى دين الإسلام وقت الوفاة اعتبر ذلك رجوعا إلى دينها وعند ذلك تحرم من الميراث فى والدتها المسلمة. فإن لم يكن صدر منها شيء من ذلك وقت الوفاة ولا قبلها فالشريعة تعتبرها مسلمة تبعا لوالدتها، فالحكم الشرعى هو أنه إذا ثبت أن المتروكات موروثة عن والد البنيتين القبطى فهى لهما معا وإن ثبت أنها ملك الأم وقد تركتها عند موتها لمن يرثها فلا شيء للبالغ القبطية قطعا.

وأما القاصرة فإن كانت لم تأت شيئا يدل على رجوعها عن دين الإسلام وهى مميزة لا حال الوفاة ولا قبلها اعتبرت مسلمة وكانت

التركة لها فرضا وردا وإن كانت قد أتت حال الوفاة أو قبلها بما يدل على رجوعها عن الإسلام وهي مميزة وثبت ذلك فالتركة لبيت المال قطعاً لأن أم السعد تكون قد ماتت بلا حائز سواء وعلى كل حال فما كتبه مفتى الشرقية غير موافق للشرع على إطلاقه. والله أعلم.



السؤال رقم (١٢٨) : ميراث ولد الزنا من أمه وقرابتها :

سئل :

بإفادة واردة من جانب نايب بطركخانة اللكدان بمصر مؤرخة في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٤ رقم ٥٣٥ مضمونها أن امرأة ماتت عن أم وابن وبنيتين شرعيتين وبنت ولدتها من الزنا. فهل ترث هذه الأخيرة أمها كبقية أولادها الشرعيين. أفيدوا الجواب ولكم الثواب ؟

أجاب :

صرح في البحر من كتاب الفرائض بما يفيد إرث ولد الزنا واللعان من الأم حيث قال (ويرث ولد الزنا واللعان من جهة الأم فقط لأن نسبه من جهة الأب منقطع فلا يرثه به ومن جهة الأم ثابت فيرث به أمه واخته من الأم بالفرض لا غير وكذا ترثه أمه وأخته من أمه فرضاً لا غير). وعلى ذلك تكون هذه البنت التي من الزنا وارثة لأمها المذكورة والله أعلم.



السؤال رقم (١٢٩) : ميراث ولد الزنا واللعان لا يكون إلا من الأم وجهتها :

سئل :

امرأة مسيحية ماتت عن أم وابن وبنيتين شرعيتين. وعن بنت ولدتها من الزنا. فهل ترث البنت من الزنا كبقية أولادها الشرعيين ؟

أجاب:

صرح في « البحر » من كتاب الفرائض بما يفيد ارث ولد الزنا واللعان من الأم؛ حيث قال : ويرث ولد الزنا واللعان من جهة الأم فقط؛ لأن نسبه من جهة الأب منقطع. فلا يرثه به، ومن جهة الأم ثابت فيرث به أمه وأخته من الأم بالفرض لا غير، وكذا ترثه أمه وأخته من أمه فرضاً لا غير - انتهى - وعلى ذلك تكون هذه البنت التي من الزنا وارثة لأمها المذكورة، والله أعلم.



السؤال رقم (١٣٠) : نماء التركة :

سئل:

في رجل مات عن زوجته وأربعة أولاد ذكور. أحدهم قاصر وبنت قاصرة، وخلف تركة قام الكبار من الأولاد الذكور بالعمل فيها، ثم ذهب واحد منهم لطلب العلم بالجامع الأزهر، وبقي أخواه واضعين يدهما على التركة يعملان فيها، وقد تزوج أحدهما ودفع مهر زوجته وتكاليف الدخول من التركة ونمائها وثانيهما كذلك، وزاد أنه فعل مع أحد الناس فعلاً ألزمته حكومته بمصاريف ورسوم من أجله دفعهما من التركة ونمائها، وكانا يرسلان لأخييهما الذي ذهب إلى الأزهر نفقة من غير تقدير كل شهر، وبعد أن أقام بالأزهر ست سنوات سافر إلى أخويه، ولما وصل أراداً قسمة التركة ونمائها على الفريضة الشرعية مع عدم احتساب مصاريف للزواج والقضية واحتساب ما كانا يرسلانه لأخييهما وهو في الأزهر. فما الحكم فيما دفعه أخواه من المهور لنسائهما، وما دفعه أحدهما

فى مصارىف القضية، وما كانا يرسلانه لمن فى الأزهر أفيدوا
الجواب ؟

أجاب:

ما صرفه الأخوان المذكوران فى شئون زواجهما يكون من
نصيبهما خاصة. وكذا ما دفعه أحدهما فى تلك القضية، فإنه يكون
من نصيبه وما أرسلاه لأخييهما الثالث وهو فى الأزهر يرجعان به
عليه إن كان بأمره وإلا فلا. والله سبحانه وتعالى أعلم.



السؤال رقم (١٣١) : إثبات الوفاة والوراثة :

سئل:

بإفادة من نظارة الحقانية مؤرخة أول يناير سنة ١٩٠٠ ، ٢٩
شعبان سنة ١٣١٧ نمرة ١ مضمونها أنه ورد لها مكاتبة من المالية
رقم ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٩ نمرة ٣٢٥ ثبت ادعاء موسى خطاب
وأختيه الوراثة فى الحرمة فاطمة بنت السيد خطاب المتوفية عن بيت
المال ومعها الأوراق عدد ١٩ بما فيها الإعلام الصادر من محكمة
مديرية المنوفية بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٩٩ بثبوت وراثتهم لها
ورغبت الاطلاع على ذلك والإفادة بما يقتضيه الحكم الشرعى فى
الإعلام وفيما ذكر بالأوراق ؟

أجاب:

اطلعت على الإعلام الشرعى الصادر من محكمة مديرية المنوفية
بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٩٩ القاضى بثبوت وراثة موسى خطاب
وأختيه للحرمة فاطمة بنت السيد خطاب وعلى ما جاء فى خطاب
المالية والأوراق المرتبطة بالقضية.

أما الإعلام فقد وجد صحيحا مستوفيا الشرائط اللازمة للحكم وقد صرح فيه بأن المأذون بالمخاصمة عن المالية لم يأت بطعن في أدلة المدعين فتكون الأدلة مثبتة للدعوى.

ولو صح ما ادعته المالية من قيام أدلة على بطلان الدعوى لكان الواجب ذكرها في المرافعة.

فلو ذكرت وأضربت عنها المحكمة ولم تعتبرها من مبطلات الدعوى لكان الواجب على المالية استئناف الحكم وعرض أدلتها على المحكمة العليا لتتظر فيها لكن لا يظهر من الأوراق أنها قامت بشيء من ذلك بل صرحت بأن ميعاد الاستئناف قد مضى بدون أن تعلم بصدوره فيكون الحكم قد حاز قوة الأحكام النهائية فلا يجوز الطعن فيه الآن ممن صدر في وجه وكيله.

ولعل عناية سعادتكم تتوجه إلى أن تبسطوا لنظارة المالية ما تحتوى عليه اللوائح المحددة لاختصاص المحاكم الشرعية الابتدائية منها والاستئنافية ليراعى قلم قضاياها أحكام تلك اللوائح في القضايا التي ترفع أمامها ولا يلتجئ إلى الاستفتاء فيما لا يحتاج إليه وطيه الأوراق عدد ٢٠.



**السؤال رقم (١٣٢) : المفقود والمجهل شروطه والتركبة الموقوفة :
سئل :**

فى ناظر على أوقاف عين واقفها لكل منها مصرفا وشرط فى بعضها أن يبدأ من غلته بعمارتة وتكملته وفى بعضها أن ما يتجمد من إيرادها بعد المصارف المخصوصة يبقى بيد الناظر إلى أن

يصير مبلغا جسيما فيشتري به ما يعود نفعه على الوقف من عقار وخلافه.

وتولى ذلك الناظر العمل فى تلك الأوقات وجمع إيراداتها وصرفها ووضع لذلك دفاتر جمعت حسابها وقيد فيها الربح، وما صرف منه وجرى العمل فى تلك الدفاتر على أن يصدر إذن منه لكاتب الوقف بختمه أو خطه بصرف مبلغ كذا ويقيد ذلك الإذن بدفتر الحساب بنمرته على طريق تكون النمر به متسلسلة وبين فى تلك الدفاتر ما بقى بيد الناظر من إيراداتها ثم مات ذلك الناظر وتولى النظر على تلك الأوقاف غيره وأراد محاسبة التركة وأن يأخذ منها ما بقى عند الناظر الأول بمقتضى تلك الدفاتر.

فهل يكون له ذلك ولا يقال بعد هذا البيان إن الناظر الأول مات مجهلا، وإذا قيل إنه مع هذا يكون مجهلا أفلا يكون ضامنا لما تحقق أنه لم يصرف فى المصارف التى عينها الواقف خصوصا إذا شرط الواقف البداءة بالعمارة وتكملة بعض الأعيان ولم يفعل الناظر شيئا من ذلك ولا يكون التجهيل حينئذ نافيا للضمان وهل إذا كان شىء من تلك الأوقاف على معينين لا تسقط حقوقهم بمضى المدة مع استمرار استجرارهم من الناظر بعضها حال حياته وهل إذا وجدت أوراق بالإذن بالصرف خالية من ختم الناظر وخطه وليست منمرة بنمرة متسلسلة حسبما هو متبع فى أمثالها لا تعتبر وتكون بمنزلة حشو بين بقية النمر لو وجدت واردة فى دفاتر الحساب أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

بين الفقهاء ما يقصدون من لفظ المجهل الذى ناطوا به حكمه سواء كان ناظر وقف أو وصيا أو مودعا، وصرحوا أنه الذى يموت ولم يبين حال ما بيده من المال، فإن كان مودعا مثلا كان هو الذى لم يبين حال الوديعة ومقرها وهل هى موجودة أو مفقودة وهل فقدت بإهماله أو بسبب قاهر ونحو ذلك مما يتعلق بها، وشرطوا فى كون غير المبين مجهلا أن لا يكون عالما بأن وارثه يعلم تلك الحال التى وصفنا، فإن كان المودع يعلم أن الوارث يعرف حال المال الذى عنده وصاحب الوديعة يعرف كذلك أن الوارث يعلم ولم يبين باللفظ لم يعد مجهلا لأنه لا داعى إلى البيان فيكون سكوته اعتمادا على علم الوارث وعلم صاحب الوديعة.

فإن كان من بيده المال قد جرى فى تصرفه أيام حياته على طريقة توجب على الوارث بحال المال الذى عنده وصاحب الوديعة أو من يخلف الميت على مال اليتيم أو الوقف يعلم أن تلك الطريقة موجبة لعلم الوارث بما يجرى فى المال من صرف وحفظ أو ضياع فلا ريب أنه لا يسمى مجهلا ولا يجرى عليه حكم المجهل بل يعتبر مبينا بل أشد الناس حرصا على البيان، وقد جرى العرف قديما وحديثا على أن الكتابة على شروطها المعروفة من أفضل أنواع البيان خصوصا الصكوك والوصول والدفاتر، فقد صرح الفقهاء بأن هذه الأنواع من المحررات حجة على صاحب الخط أو الختم فى حياته وبعد موته متى لم تكن شبهة فى نسبتها إليه، وقد عظم

الاعتماد على الكتابة وإفادتها العلم في زماننا هذا حتى كاد يهمل العمل بالقول المجرد عنها إلا في بعض الشئون، أما في أعمال الدوائر ومعرفة ما يرد وما يصرف من الأموال فلم يبق طريق للعلم سواها، فإن كان متولى الوقف في حال حياته يعتمد في بيان ما يدخل في يده من مال الوقف وما يصرفه في وجوهه وما يبقى في ذمته على الدفاتر والصكوك والوصول فلا شك في أنه على ثقة من كون الوارث يعلم ذلك كله بالاطلاع على ما يكتبه أو يختمه.

فإذا مات - مات عالما بأن الوارث يعلم ذلك وعالما بأن المستحق ومن يتولى الوقف بعده يعلمان بعلم الوارث به بل ويعلمان أن هذه هي طريق علمهما أنفسهما وما يذكره الفقهاء في حال المجهل لا ينطبق على من يجرى في معاملاته على هذه الطريقة، وإلا لم يبق مبين في هذا الزمان وهل للورثة ما دخل عليهم من مال الأوقاف والأيتام إذ لا يخطر ببال من ضبط الربيع وما أنفق منه في دفتر أن يحصى ما ورد وما صرف وينطق بلفظ وبقي في ذمته كذا لاعتماده على أن ذلك كله قد أحصى في وقته - وسيصل إلى أيدي الوارث ومن يتولى الوقف بعد موته، وهذا من البديهيات التي لم يكن تحتاج إلى البيان لولا خفاء البديهيات على بعض من يزعم أن الشرع الإسلامي ينكر من طرق العلم ما اتفق عليه الناس أجمعون، وبعد ما تبين معنى المجهل والمبين ظهر أن ناظر الوقف في حادثتنا لا يعد مجهلاً وأن ما وجد من الصكوك والوصول والدفاتر يعد حجة عليه، فما ثبت بها أنه ورد من الربيع يعتبر وارداً داخلاً في يده وما ثبت بها

أنه صرف فهو ما خرج من يده وما عدا ذلك فهو الباقي في يده إلى موته فيؤخذ من التركة لا محالة ثم لو فرض أن الناظر مات مجهلا في حادثة مثل حادثتنا ولم يكن فيها بيان بالطريقة المتقدمة لم يكن حكمه عدم الضمان بل إن كان الريع مشروطا لمستحقين فغلة الوقف مملوكة لهم وهي في يده وديعة فيضمنها بلا نزاع وإن كان الواقف قد عين مصارف ولم يصرف الناظر فيها مخالفا شرط الواقف، كما فيما خصص للعمارة والترميم وتكملة الناقص ولم يصرف في وجوهه فالشأن فيه الضمان كذلك لأنه قد حفظ المال تحت يده وديعة إلى أن يصرف في وجهه وليس بمأذون أن يصرفه في غير وجهه أما ما ذكروه في مسألة الناظر على مسجد وأنه لا يضمن لو مات مجهلا فمرادهم من يكون ناظرا على صرف ما تقوم به الشعائر وهو مأذون فيه، فيحتمل أنه صرفه، فلو كان حيا صدق في أنه صرفه بيمينه ولو مات مجهلا لا يضمن لاعتباره كأنه صرفه، أما من يخالف شرط الواقف كما في حادثتنا فلا يقبل منه قول فيما صرفه إلا ببيان.

وعلى ذلك يكون حال ورثته فالناظر في حادثتنا ضامن على كل حال خصوصا إن كان يغمر عليه في سيرته ولا يحمد الناس عفته واستقامة حاله أما المستحقون فما داموا يأخذون مما يستحقون ويقيد لهم في دفاتر الحساب ما يصرف وما يبقى فلا يسقط حقهم فيما بقي مهما طال الزمان لأن العدة عندهم على الحساب وليس ما يوجب المحاسبة في وقت دون وقت خصوصا إذا سبقت لهم مطالبة

بالحساب وبيانه ولم يصدر من الناظر جحود لاستحقاقهم من أصله
وإنما وكل الأمر إلى ما هو مقيد في صكوكة ودفاتره، وأما الأوراق
التي لا يوجد عليها إمضاء الناظر ولا ختمه وليست عليها نمرة
توافق ما قبلها وما بعدها ففيها شبهة أنها ليست صادرة منه وإن
قيدت في الدفاتر فلا تعتبر حجة للناظر ما لم يقيم دليل على أن ما
احتوت عليه قد صرف حقيقة والله أعلم.



السؤال رقم (١٣٣) : دين على تركة المورث :

سئل:

سأل الخواجة حبيب عازر في رجل يطالب تركة آخر بدين فيه
ربا قبل حلول أجله المضروب بسند الدين.

فهل يعتبر هذا الدين شرعيا وتلزم التركة بأدائه قبل حلول أجله
وإذا حكم بأدائه ورباه قبل حلول أجله هل يكون الحكم نافذا أو باطلا
أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

بموت المدين حل الأجل. والدائن طلب الدين من تركته وهو
شرعى فيما عدا الربا. فعلى التركة دفع أصل الدين دون رباها، وإذا
حكم بذلك الدين ورباه لا ينفذ الحكم إلا فى أصل الدين فقط.



باب الوصاية والولاية والقوامة والحجر

السؤال رقم (١٣٤) : استدانة القيم :

سئل :

رجل أصابه شلل في جسمه ولسانه منعه من التصرف في ماله وحجر عليه بسبب ذلك وأقيم عليه قيم فهل يجوز لهذا القيم أن يستدين على المحجور عليه بدون إذن الحاكم ؟
أجاب :

صرح علماؤنا: أن المحجور عليه كالصغير، وأن القيم كالوصي، وقالوا: إذا أراد الوصي الاستدانة على الصغير جاز له ذلك إن كان القاضي أمره به وإلا فالمختار أن يرفع الأمر إلى القاضي فيأمره به وهذا هو الأحوط.

وعلى ذلك فليس للقيم في حادثتنا أن يستدين على المحجور عليه بدون أمر القاضي والله أعلم.



السؤال رقم (١٣٥) : الوصية بقراءة القرآن الكريم :

سئل :

في امرأة تملك منزلا لاغير أوصت في حالة صحتها وكمال عقلها بثلاث منزلها الكائن بجهة كذا ليصرف ثمنه في خرجتها وأعمال رحمت وقراءة قرآن شريف، وبثلثة الثاني لمن أقامته وكيلا عنها في قبض مالها واستلامه وفي دفع ما عليها، وبثلثة الثالث لتدفع قيمته للديون المطلوبة منها، وقد أقامت الوكيل المذكور وصيا مختارا من قبلها لتنفيذ ما أوصت به على الوجه المذكور، ثم من بعد مدة ماتت مصرة على ذلك وتركت وارثا شرعيا لم يجز ما أوصت به

مورثته على وجه ما ذكر فماذا يكون الحكم فى الوصية المذكورة
والحالة هذه، وما يصح منها ويجب تنفيذه على الوصى وما لا يصح
منها أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

نص العلماء على أنه يبدأ من تركة المتوفى الخالية عن تعلق حق
الغير بعين من أعيانها كالرهن بتكفينه وتجهيزه من غير إسراف ولا
تقتير بما يناسب حال أمثاله، ثم تقضى ديونه الثابتة التى لها مطالب
من جهة العباد، ثم تنفذ وصيته الشرعية من ثلث الباقي، يقسم الباقي
بين ورثته الشرعيين، وعلى أن الوصية لقراءة القرآن الشريف باطلة
لما فيها من شبهة الاستئجار على قراءة القرآن.

إذا تقرر هذا ولم يجز الوارث المذكور فى هذه الحادثة تلك
الوصية وكان الأمر كما ذكر فى السؤال فالذى يقتضيه الحكم
الشرعى فى ذلك أن تقدم خرجة المتوفاة المذكورة الشرعية من جميع
تركاتها المذكورة، ثم تقضى ديونها الثابتة التى لها مطالب من جهة
العباد من الباقي بعد ذلك، ثم يقسم ثلث هذا الباقي بين الرحمات
المذكورة من أعمال البر كالصدقة والوكيل المذكور بالسوية بينهما.
هذا ما ظهر لى أخذاً مما نص عليه العلماء. والله تعالى أعلم.



السؤال رقم (١٣٦) : الوصية تكون في الثلث فقط:

سئل:

امرأة ماتت عن زوجها وأولادها الأربع ذكورا وإناثا من زوجها
المذكور، وأوصت بثلث مالها ليصرف فى الخيرات والمبرات على

روحها وأقامت شقيقتها وصيا مختارا من قبلها على صرف ذلك
الثالث في الخيرات وعلى أولادها القصر بموجب إعلام شرعي، فهل
إقامة الوصي المذكور على أولادها جائز مع وجود أبيهم المذكور ؟
أجاب:

ليس لوصي الأم إلا تنفيذ الوصية في ثلث المال، وصرف ما
أوصت به في طرق الخيرات والمبرات التي عينتها، وله أن يبيع من
تركبتها ما يفي بذلك فقط، وما بقي بعد ذلك للأولاد الصغار، فالأب
أولى بالقيام عليه لحفظه وتنميته بالطرق المشروعة، لأن الحق في
صرف ما عينه الموصي للخيرات التي عينها من حق الموصي نفسه
فيقوم وصيه مقامه.

أما ما بقي من التركة للأولاد الصغار فهو ملكهم، وحق الولاية
على أموالهم هي لأبائهم ماداموا موجودين، حتى لو كانت الأم نفسها
حية فلا يسلب هذا الحق من الأب بمجرد وصيتها لغيره.
وهذا ما لم يكن الأب سيء الاختيار أو مبذرا، فإن كان كذلك أقام
القاضي وصيا من قبله لحفظ مال الصغار، والله أعلم.



السؤال رقم (١٣٧) : الوصيفة للأقارب والوقف عليهم :
سئل:

في رجل وقف عقاره وعقار زوجته بتوكيله عنها على نفس
زوجته ثم على بنتها ثم على أولادها ثم على أولاد بنتها إلى
انقراضهم يكون وقفا على كل من أولاده من غير زوجته المذكورة
وعلى كل من أقارب زوجته موكلته المذكورة الأقرب فالأقرب ذكورا

وإنثاء بالسوية بينهم ثم على أولادهم إلى حين انقراضهم ثم على عتقاء أولاده وعتقاء أقارب زوجته الأقرب فالأقرب ذكورا وإنثاء بالسوية بينهم ثم على أولادهم إلى انقراضهم، وشرط على أن من مات قبل دخوله في الوقف وترك ولدا أو ولد ولد قام مقام أبيه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه لو كان الأصل حيا باقيا يتداولون ذلك إلى حين انقراضهم، وكان للزوجة أبوان وللزوج الواقف ولدان من غير زوجته المذكورة ومات كل من أبوي الزوجة وابني الزوج قبل الدخول في الوقف وترك أولادا ذكورا وإنثاء ثم ماتت الزوجة الموقوف عليها عن بنت، ثم ماتت البنت عقيما والموجود حين موتها أولاد ابني الزوج الواقف ذكورا وإنثاء وإخوة الزوجة ذكورا وإنثاء أشقاء ولأب فما كيفية قسمة ريع الوقف على أولاد الابنين والإخوة والأخوات الأشقاء ولأب وإذا كان الشقيق واحدا يختص بنصف الريع ولا يشاركه فيه الإخوة والأخوات لأب عملا بقول الواقف الأقرب فالأقرب أو ما الحكم. أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

اعتبر الإمام في الوصية للأقارب والوقف عليهم الأقرب فالأقرب واعتبر فيهم المحرمية مع الرحم. وخالفه أصحابه فيهما واكتفيا فيهم بالرحم بلا محرمية وسويا بين الأقرب والأبعد منهم، واتفقوا على أن لفظ الأقارب ونحوه يكون للثنتين فصاعدا إلا إذا ذكر معه الأقرب فالأقرب فإنه لا يعتبر الجمع اتفاقا لأن الأقرب اسم فرد يدخل فيه المحرم وغيره لكن يقدم الأقرب لصريح الشرط، والأقرب في حادثتنا

هو الأخ الشقيق لأن الأقرب أفعل تفضيل ومعناه الأقوى فى القرابة ولا شك فى أن الأقوى قرابة هو الشقيق فينفرد بالنصف.

ولا ينافى ذلك ما ذكره فى الفرائض من الفرق بين درجة القرابة وقوة القرابة، وأنه قد يراد من الأقرب ذو الدرجة القربى كالأخ مع ابن الأخ مثلاً لأن ذلك اصطلاح خاص لا ينظر إليه فيما مرجعه العرف والاستعمال العام.

فالمراد بالأقرب هنا وفيما يماثل ما نحن فيه من هو أشد صلة بالموقوف عليه من سواه، وأشد الإخوة صلة به الأخ الشقيق قطعاً فهو الذى يستحق مقاسمة أولاد الابنين وحده، والله تعالى أعلم.



السؤال رقم (١٣٨) : انفراد أحد الوصيين بالتصرف :

سئل:

أقام رجل وصياً مختاراً على بعض أولاده حال حياته، ثم أقام وصياً مختاراً أيضاً بعد وفاته أثبت على جميع أولاده القصر وبعد وفاته كل من الوصيين وصايته على الانفراد بسند شرعى، وللموصى دين على شخص مقيم بالجهة التى بها أحد هذين الوصيين الذى هو وصى على جميع القصر ويريد هذا الوصى أن يأخذ هذا الدين حفظاً لحق القصر، ولو تأخر عن أخذه ربما يضيع هذا الدين.

فهل للوصى على جميع الأولاد أن ينفرد بقبض الدين المذكور ويحفظه للقصر، وعلى المدين أن يسلم ذلك الدين له بانفراده ؟

أجاب:

صرح علماؤنا بانفراد أحد الوصيين بالتصرف لو كان إيصاله

إلى كل منهما متعاقبا على قول أبى يوسف. قال أبو الليث وهو الأصح وبه نأخذ. وعليه جرى فى الإسعاف حيث قال لو أوصى إلى رجلين يجوز انفردهما بالتصرف عند أبى يوسف.

وعلى ذلك يجوز لهذا الوصى أن ينفرد بقبض الدين المذكور بلا رأى الآخر. لاسيما إذا خاف عليه الضياع لو تأخر عن أخذه، على أنه فى مثل هذه الصورة لا مجال للاختلاف فى الانفرد، لأنه متى خيف على الدين الضياع فلا شك فى جواز الانفرد بقبضه بلا خلاف، وعلى المدين المذكور دفعه لذلك الوصى بانفراده حفظا لحق هؤلاء القصر حيث كان موروثا لهم ، والله أعلم.



السؤال رقم (١٣٩) : دعوى الوصية :

سئل:

رجل أوصى حال حياته بطوعه واختياره بأن يصرف ثلث ما يوجد خلفا عنه بعد موته فى وجوه خيرات عينها، وجعل زوجته وصيا على ذلك وتحرر بذلك إعلام شرعى، وبقي بعد ذلك على قيد الحياة عشرين سنة ثم مات عن زوجته الوصية وعن باقى ورثته، وادعت الزوجة لدى قاض شرعى على بعض الورثة بالوصية والإيصاء المذكورين، وموت الموصى مصرا على ذلك، ولم تثبت دعواها، فهل لا يكون لها التصرف فى الثلث بل يتوقف ذلك على الإثبات الشرعى ؟

أجاب:

حيث إن هذه الزوجة قد ادعت الوصية ولم تثبت دعواها بالوجه

الشرعى، فليس لها حق التصرف على حسب الوصية إلا بعد إثباتها شرعا، والله أعلم.



السؤال رقم (١٤٠) : ضمان الوصي :

سنل:

فى رجل مات وله ديون على أشخاص بعضها بسندات مضى عليها لحين وفاته نحو الخمس عشرة سنة ، وبعضها نحو الخمسين سنة، وبعضها لم يعلم صاحبه أصلا، وفى حال حياته أقام وصيا مختارا على أولاده القصر، وبعد وفاته قبض هذا الوصى ما تيسر له قبضه من بعض الأشخاص المذكورين، وتعذر عليه أخذ الباقي بسبب مضى المدة الطويلة على تلك السندات، فضلا عن عدم معرفة أربابها.

فهل لا يضمن هذا الوصى لما بقى من الديون، وإذا بلغ أحد القصر لا يكون له حق فى مطالبة بما يخصه فيما هلك من تلك الديون، وإذا أنفق الوصى على القاصر من ماله نفقة المثل فى مدة تحتمله ولا يكذبه الظاهر فيها يقبل قوله فيما أنفقه بيمينه، ولا يجبر على البيان والتفصيل. افيدوا الجواب ؟

أجاب:

من المقرر شرعا أن الوصى لا يضمن ما هلك من الديون، وأنه يقبل قوله بيمينه فى قدر الإنفاق حيث كان نفقة المثل فى مدة تحتمله ولا يكذبه الظاهر، وأنه إذا كبر الصغار وطلبوا أن يحاسبوا وصيهم كان للقاضى ولهم مطالبة بالحساب، لكن لا يجبر على بيان

المصرف وجزئياته جزئية جزئية لو امتنع إن عرف بالأمانة.
ومما ذكر يعلم أن الوصى في حادثنا لا يضمن ما هلك من تلك
الديون، وليس للصغير إذا بلغ أن يطالبه بما يخصه في ذلك الذي
هلك، ويقبل قوله بيمينه فيما أنفقه عليه نفقة المثل في مدة تحتمله ولا
يكذبه الظاهر ولا يجبر على بيانه وتفصيله لو امتنع حيث كان
معروفا بالأمانة، والله تعالى أعلم.



السؤال رقم (١٤١) : عزل الوصي المختار : سنل:

رجل وصى آخر في حياته على تركته، وعلى بنتيه القاصرتين
بالاشتراك مع شخص آخر من بعده، ووصاه أيضا على تركه أخيه
وعلى أولاده القاصرين، لأن أخاه جعله في حياته وصيا مختارا على
تركته وأولاده من بعده، وبعد وفاة الموصى مصرا على الوصاية
المذكورة صادقت أرملته على الوصاية هي وابن عم زوجها، ووضع
الوصى يده على التركة وأدار شئونها ٤ سنين يحاسب من بلغ سن
الرشد، ثم عزلته البطررخانة من الوصاية في غيبته بدون إجراء
تحقيق معه، وبدون حصول ما يخل بالوصاية واستندت في عزله إلى
أن الشرع الإسلامي يحتم عدم قبول شهادة شهود الإقرار بالوصاية
حتى يحلفوا اليمين الشرعى، وإنهم لم يحلفوا حين التصديق على
الوصاية. فهل يجوز عزل الوصى المختار بدون خيانة تثبت عليه
شرعا أمام القاضى ؟

أجاب:

من المقرر شرعا أن الوصى المختار من الميت إذا كان قادرا على القيام بشئون القصر وحفظ التركة لا يعزله القاضى. ولو عزله لا ينعزل، إلا إذا ثبتت خيانتة فيجب عزله. وعلى ذلك فعزل الوصى المذكور فى السؤال غير صحيح شرعا. ولا عبرة بالاستناد فى عزله إلى أن شهود الإقرار بالوصاية لم يحلفوا اليمين حين التصديق عليها، لأن الشاهد لا يحلف عندنا، والله أعلم.



السؤال رقم (١٤٢) : لا يكون العم وليا طبيعيا :

سئل:

شخص عين وصيا شرعيا على قاصر أراد أخذ حقوقه ممن هي عنده ليحفظها هو لديه فعارضه عم القاصر وقال له أنا ولى القاصر وأنا أولى بحفظ حقوق القاصر عندى. فهل لذلك العم شأن فى حفظ حقوق القاصر مع وجود الوصى شرعا ؟

أجاب:

ولاية مال الصغير فى هذه الحادثة لذلك الوصى. فهو الذى له ولاية حفظه والقيام بحوائج الصغير ومصلحه دون ذلك العم؛ لأنه لا ولاية له فى المال إلا إن كان وصيا وهو ليس بوصى فليس له حفظ مال ذلك الصغير ولا أخذه ممن هو تحت يده ولا شأن له فى حوائجه ومصلحه مع وجود وصية المذكور والله أعلم.



السؤال رقم (١٤٣) : للوصي الإنفاق على الصغير بدون إذن :

سئل :

رجل كان وصيا مختارا على أخويه القاصرين، أنفق عليهما من ماله في شئونهما الشرعية نفقة المثل بدون أن يقرر المجلس الحسبي ولا القاضي الشرعي شيئا لنفقتهما.

وأحدهما يطالبه بعد بلوغه ورشده بما أنفقه عليه وليس لدى الوصي مستندات كتابية عليه. فهل لا يلزم بإثباته وهو مصدق بيمينه شرعا فيما أنفقه عليه من ماله على حسب حاله ولم يكذبه الظاهر ؟

أجاب :

صرح علماؤنا بأنه ينبغي للوصي أن لا يضيق على الصغير في النفقة بل ويوسع عليه بلا إسراف، وذلك يتفاوت بقلة المال وكثرته، فينظر إلى ماله وينفق بحسب حاله. وصرحوا بأنه إذا أنفق على اليتيم من ماله بلا تقدير من الحاكم كان له ذلك ويصدق بيمينه.

وصرحوا بأنه يقبل قوله بيمينه في قدر الإنفاق، حيث كان نفقة المثل في مدة تحتمله ولا يكذبه الظاهر وعلى ذلك فما أنفقه هذا الوصي نفقة المثل على أحد القاصرين المذكورين من ماله على حسب حاله بدون ذلك التقدير في مدة تحتمله ولا يكذبه الظاهر يصدق فيه بيمينه، ولا يكلف إثباته، والله أعلم.



السؤال رقم (١٤٤) : ليس للناظر الحسبي استنفاء أموال القاصر أو حفظها

لديه مع وجود الوصي :

سئل :

رجل أقام حال حياته وصحته ابنه وصيا مختارا شرعيا على

تركته بعد وفاته وعلى أولاده القصر، وقبل منه ابنه البالغ المذكور هذه الوصاية لنفسه وجعل شخصا آخر ناظرا حسبيا على هذا الوصى بحيث لا يتصرف الوصى إلا بمشاورة ومشاركة الناظر الحسبي. وتحرر بذلك إعلام شرعى. ثم مات الموصى مصرا على تلك الوصاية، ولم يزل الوصى قابلا لها بعد وفاة والده الموصى المذكور، وقد أراد الوصى حفظ ما يخص القصر من تركة أبيهم بطريق وصايته المختارة، فعارضه الناظر الحسبي وأراد الاستيلاء على حقوق القصر من التركة، فهل إذا كان الوصى أمينا وقادرا على حفظها من الضياع يكون له ذلك بوصايته المختارة، وليس للناظر الحسبي الاستيلاء على حقوقهم المذكورة مادام هذا الوصى بتلك الصفة. يمنع هذا الناظر من تلك المعارضة؟
أجاب:

المصرح به فى كتب المذهب أن الناظر الحسبى ليس بوصى، فلا يكون المال عنده. وإنما يكون عند الوصى، لأنه هو الذى له إمساك المال وحفظه وبذلك يعلم أن الحق فى حفظ حقوق هؤلاء القصر لوصيهم المذكور ولاحق للناظر الحسبى فى معارضته فى ذلك، والله أعلم.



**السؤال رقم (١٤٥) : الوصية للوارث صحيحه بإجازة الورثة :
سئل:**

رجل مات عن والدته وزوجته وأولاده البالغ والقصر، وقبل وفاته بمدة قليلة أوصى لزوجته بجميع منقولات منزله التى تخصه، ولأولاده القصر بمبلغ ألف جنيه. و ٢٠٠ جنيه لتجهيزه وكفنه

والخرجة والمأتم والقراءة والصدقة وأعمال خيرية للفقراء والمساكين والصدقة و ١٠٠ جنيه للأعمال الخيرية التي تعمل كل عام من إيرادات ما يتركه من الأطيان وخلافه، ولم يجز أولاد المتوفى إلا الوصية التي تصرف في التجهيز والخرجة وخلافه من الأعمال الخيرية، والتي تصرف سنويا في الخيرات.

أما الوصية بالمنقولات للزوجة والألف جنيه المذكورة فلم يجزوها. فهل تكون الوصية فيهما غير نافذة ؟

أجاب:

أما الوصية بمبلغ ألف جنيه للقصر من أولاد الموصى وبمنقولات المنزل لزوجته فلا تنفذ إلا إذا أجازها الورثة، لأنها وصية لوارث والوصية لوارث لا نفاذ لها إلا بإجازة بقية الوارثين ، وأما باقى المبلغ المخصص للخيرات فمبلغ المائتى جنيه تنفذ الوصية فيه، لينفق منه مؤن التجهيز والتكفين الشرعيين، وباقيه يصرف فى وجوه الخيرات والصدقات.

ومبلغ المائة جنيه التى أوصى الموصى أن تصرف فى كل سنة من ريع الأطيان وغيرها من أملاكه فى الخيرات تكون بمنزلة وقف فى صيغة الوصية، يجب أن يخصص لها من ثلث التركة ما يفي ريعه بها، بحيث لا يجوز التصرف فيه بوجه من وجوه التصرف الخاص بالملك من بيع ورهن وهبة ونحو ذلك، ويصرف هذا المبلغ فى سبل الخيرات والصدقات، والله أعلم.

تعليق : صدر قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ ونص فيه على جواز الوصية للوارث فى حدود الثلث بلا توقف على إجازة باقى الورثة.



كتاب الزواج

السؤال رقم (١٤٦) : التوكيل في الزواج والعصمة بيد الموكل

سئل:

امرأة بكر بالغ قالت لأبيها الرشيد بحضرة شهود وكنتك في تزويجي بفلان البالغ الرشيد بصداق ٣٠ بنتو ذهب حاله ومؤجله وتكون عصمتي بيدك فقبل منها الوكالة وزوجها للرجل المذكور بقوله له زوجتك بنتي فلانة البكر البالغ بإذنها لي في العقد على صداق ثلاثين بنتو ذهباً حاله ومؤجله وعصمتها بيدي فقبل منه الزواج لنفسه بقوله قبلت منك زواجها لنفسي على الصداق المذكور وعصمتها بيدك وكان ذلك بحضرة شهود والزوج أمي فهل يصح هذا العقد ولأب أن يطلقها متى شاء وما كيفية الطلاق إن أراد.

أجاب:

قالوا : إذا بدأت المرأة بالإيجاب وكان فيه شرط أن تكون عصمتها بيدها وقبل الزوج النكاح على ذلك الشرط صح النكاح ولزم الشرط بخلاف ما إذا أوجب الزوج مع الشرط وقبلت المرأة فإن الشرط يلغو حينئذ، وقالوا : إن بطلان الشرط في الصورة الثانية مبناه أن الزوج قد ملك العصمة قبل العقد فإذا قبلت الزوجة مع ذكر الشرط كأنها أعطت تلك العصمة لنفسها عند تمام العقد وهي لا تملك ذلك بالضرورة، بخلاف ما إذا بدأت وأجاب الزوج بالشرط فإن الشرط يكون قد وقع بعد تمام العقد ويكون الزوج قد ملكها ما يملكه حقيقة فيلزم وما صدر من الوكيل في هذه الحادثة كأنه صادر عن

نفس الزوجة لأن الوكيل سفير ومعبر وقد أوجب أولا مع الشرط وقبل الزوج معه فيلزم.

وقول الوكيل وعصمتها بيدي وقول الزوج، وعصمتها بيدك بمنزلة قول كل منهما على أن تكون عصمتها بيد فلان فالعقد صحيح والشرط لازم، ثم قالوا إذا قال الزوج لزوجته عصمتك بيدك أو اختاري نفسك ولم يقل تطلقى نفسك متى شئت أو كلما شئت ونحو ذلك صح التفويض واقتصر الحق لها فى التطلاق على مجلسه فإذا انقضى المجلس لم يكن لها أن تطلق نفسها ومقتضى تعليلهم السابق فى مثل حادثتنا أن تملك العصمة حصل بعد العقد فيكون حكمه حكم التفويض الذى ذكره وعلى ذلك فلا يكون لوالد الزوجة فى حادثتنا أن يطلق بنته متى شاء بعد إنقضاء مجلس العقد لأن كلا من الزوج والوالد لم يقل بطلاقها متى شاء ولم نطلع على كلام لهم فى مثل حادثتنا ولكن لو أعطينا الشرط الواقع فى العقد حكم التفويض الواقع بعده بناء على ما يفهم من كلامهم لأصبح الشرط لغوا ولكان ذلك مخالفا لمقصد المتعاقدين بالضرورة فإن الزوجة إنما شرطت تملك العصمة لوالدها لأجل أن تتخلص من مضايقة زوجها لها بعد الدخول أو قبله لو عرض شقاق بينهما والزوج قبل ذلك على أن يكون حل العصمة بإرادة الوالد فى مستقبل الزمان إذا عن له ذلك لا أن يكون له ذلك فى مجلس العقد حتى يلزم بنصف الصداق قبل انصرافه منه بدون أن يتمتع بشيء بل يكون هذا بمنزلة أن نقول الزوجة وكلتك فى أن تعقد نكاحى ولك أن تطلقنى فى الحال ويقول الزوج قبلت ذلك

ولك أن تقصم عصمتها قبل قيامنا من المجلس وهو من الهزء بمكان ولا يمكن أن يتوجه إليه قصد عاقل وقد جاء فى كلامهم فى حكم حادثة أخرى ما يسترشد منه على الحكم فى حادثتنا وذلك أنهم قالوا إذا خافت الزوجة عند نكاح المحلل أن لا يطلقها فالحيلة أن تقول زوجت نفسى منك على أن تكون عصمتى بيدى فتتخلص بهذا من تعنت الزوج الجديد ولم يقيدوا صحة ذلك لها بأن تقول أطلق نفسى متى شئت.

وجاء فى عبارات بعضهم التقييد بكلمات شاءت فالذى أطلق العبارة راعى بلا ريب أن مجرد الاشتراط كاف فى أن تملك عصمتها إلى ما بعد الدخول حتى يتم الحل بدون أن تقول متى شئت أو كلما شئت وهذا هو الذى أذهب إليه فى حادثتنا. أولا : لأن عدم ذكر هذا القيد وهو يطلقها متى شاء ليس بشيء؛ لأن الشرط نفسه لا تكون له فائدة تعقل إلا معه فهو إنما ترك لأنه مفهوم بالبديهة والتعارف الذى لا يرتاب فيه.

وثانيا : لأن النكاح وقع مقيدا به فكأن كلا منهما قال إن النكاح باق ما بقى الشرط فلا نكاح بدونه فالشرط دائم بدوام النكاح وذلك يساوى التصريح بالتطبيق متى شاء.

وثالثا : لأن قولهم إن الشرط وقع بعد النكاح لا يقتضى التسوية بين هذه الحالة وحالة التفويض التى ذكروها لأن التفويض إذا ذكر استقلالا كان ذلك ابتداء قصد للفراق بعد مرور الزمن على النكاح كأن الزوج عن له أن يطلق فأراد أن يكون الطلاق بيد زوجته حتى

لا يكون مباشرا له وهذا أمر متعارف عند الناس فهو صورة من صور الطلاق غير أنها معلقة على إرادة شخص آخر ولا ريب في أن هذا يتحدد بالمجلس ما لم يصرح بلفظ يدل على امتداده إلى أكثر من ذلك.

أما في حادثتنا فالبعدية تقديرية كأنها مسألة من مسائل الاقتضاء فإنه لما قال قبلت وعصمتها بيدك فقد وقع تمام العقد مع الشرط لكن يقدران النكاح تم، ثم كان التملك فالشرط وقع في ضمن العقد فيكون له حكم العقد قصورا وامتدادا ولا يمكن أن يعطى حكم التفويض المستقل وهذا هو الذي يمكن أن تصان به الأحكام الشرعية عن العبث فيكون لو والد الزوجة أن يطلقها متى شاء مرة واحدة ولا يتكرر وأما صيغة الطلاق فهي أن يقول طلقها وابنتها مثلا من ألفاظ الطلاق المعروفة وأما كون الزوج أميا فهو يؤيد ما ذهبنا إليه لأنه لا يفهم مما شرط تملك العصمة إلا أن يكون للوالد طلاقها متى شاء بالضرورة والله أعلم.



السؤال رقم (١٤٧): الشهود في عقد الزواج

سئل:

رجلان كانا بمجلس ومعهما رجل فطلب أحدهما من الآخر زواج ابنته على صداق عينه فأجابه والد البنت بالقبول وأشهد الثالث على ذلك وهو الذي كان معها وقال ذلك الشاهد إنه كان معهم داخل المكان الذي كانوا جالسين فيه شخص آخر هو تابع طالب الزواج وبسؤاله عما سمعه أجاب بأنه لم يسمع شيئا مما ذكر بل الذي سمعه أن الأول

قال للآخر إن زوجتي بنتك فلانة واستحضرتها لي في الحال حتى أدخل بها أعطيك كذا وأعطيك بناتي الاثنتين فلانة وفلانة واحدة لك والثانية لابنك.

وأن طالب الزواج ووالد البنت والشاهد الأول كانوا في آخر درجة من السكر. ثم إن طالب الزواج مات بعد ذلك بسنتين وقد مضى للآن نحو سبع سنوات ولم يذكر لهذا الأمر شيء وكانت البنت قاصرة وبلغت الآن رشدها. ويريد ولد طالب الزواج التزوج بها. فهل لا تحرم عليه تلك البنت؟

أجاب:

من شرط صحة النكاح حضور شاهدين سامعين معاً فاهمين أنه نكاح على المذهب. فإذا لم يوجد ذلك بتمامه لا يصح العقد.

وهنا على تحقق وجود الشاهد الأول لم يوجد الشاهد الثاني كذلك فالنكاح إذا باطل على أن الشاهد الثاني صرح بعدم سماع تلك الصيغة التي جرت بين طالب الزواج وأب البنت وذكر ما يفيد الوعد بشروط لا تلزم فكل منهما قد انفرد عن الثاني فيما شهد به فلا عبرة بقولهما. وعلى هذا فلا تحرم البنت المذكورة على ابن ذلك الطالب.

وقولهم إذا زوج الأب ابنته بحضرة واحد ينعقد النكاح محله ما إذا كانت البنت بالغة حاضرة لأن عبارته تنتقل إليهما ويعتبر شاهداً مع الحاضر فيتم نصاب الشهادة مادامت البنت كذلك لأن البنت كانت قاصرة وقت ذلك.

وقولهم لو أمر الأب رجلاً بتزويج صغيرته فزوجها عند رجل

صح. محله إذا وجد المأمور لأن عبارته تنتقل للأمر فيكون المأمور والحاضر شاهدين فيتم نصاب الشهادة ويكون الأب هو المزوج وما هنا ليس كذلك لعدم وجود المأمور وأيضا فإن القبول لم يوجد من طالب الزواج بعد إجابة الأب. والقبول كان لا بد منه. فقد فقد ركن العقد وذلك مبطل بالضرورة.

وبالجملة فالنكاح في هذه الحادثة باطل ولا تحرم تلك البنت على ذلك الابن والله سبحانه وتعالى أعلم.



السؤال رقم (١٤٨) : ولاية الأب الماكن على الصغيرة في الزواج :

سئل :

بنت صغيرة زوجها أبوها وهو سىء الاختيار مجانة وفسقا لصغير يبلغ من السن سبع سنين وقبل النكاح له أبوه. والبنت قد بلغت وعند بلوغها أعلنت بفساد العقد والولد فقير لا يقدر على المهر والنفقة.

فهل هذا النكاح صحيح أو غير صحيح وإن كان غير صحيح يحتاج فى الفرقة بينهما إلى مرافعة شرعية أم كيف ؟
أجاب :

سوء اختيار الأب ومجانيته تجعلانه بمنزلة غير الأب. فإن سوء الاختيار والمجانة مما يضعف الرأى. وقد صرحوا فى تزويج الأم بأنه صحيح ويجوز للزوج أو الزوجة أن يختار الفسخ عند البلوغ. وعللوا ذلك بأن الشفقة وإن توفرت فالرأى غير كامل فضعف الرأى فيها سوغ جواز الفسخ للصغيرة إذا بلغت. والوالد الماكن السىء

الاختيار قد يفقد الشفقة مع الرأي خصوصا من أهل زماننا الذين فشا فيهم فساد الرأي وغلب على وجدانهم حتى إن الرجل الذي لا دين له لا يبالي بما يكون في شأن بنته في مستقبل قريب فضلا عن بعيد وليس من الفقه أن يسوى بين كامل الرأي حسن الاختيار وبين الماجن السيء الاختيار في لزوم العقد على أن الذي يظهر من كلام عم الزوج في هذه الحادثة أن أباه مات ولا مال له فالولد فقير لا يملك نفقة ولا مهرا.

ولو بقيت البنت في عصمته أصابها من الضرر ما هو معلوم. فالزوج في هذه الحالة غير كفاء لشدة فقره. وفقر البنت لا مدخل له في الكفاءة عند العجز عن النفقة بالفقير غير كفاء وإن كانت الزوجة فقيرة بنت فقراء كما هو صوابه لأن لزوم النكاح يقضى بالنفقة. فالعاجز عنها عاجز عن توفية حق الزوجة فهو غير كفاء لها على كل حال.

فللبنت بعد أن اختارت فسخ النكاح أن ترفع الأمر إلى القاضي ليقتضى به متى صح عنده جميع ما ذكر في السؤال. والله أعلم.



السؤال رقم (١٤٩) : أجل حلول المهر :

سئل :

رجل تبرع بمهر زوجة ولده البالغ الرشيد فدفع نصفه والنصف الآخر التزمه في ذمته بدون إذن الزوج له وذكر في صورة عقد النكاح لا يحل إلا بموت أو فراق ومات والده الملتزم بعد ذلك فهل بموته تستحق النصف المؤجل من التركة.

أجاب:

من المقرر أن الدين المؤجل يحل على الكفيل بموته. وحيث إن التزام الأب بنصف ذلك المهر المؤجل إلى الموت أو الفراق هو كفالة بلفظ الالتزام متى كان بقبول شرعى فى المجلس وقد مات هذا الأب الكفيل قبل أدائه وحل بموته فللزوجة الرجوع به فى تركته والله أعلم.



السؤال رقم (١٥٠) : صيغة مهر أهل الكتاب :

سئل:

رجل تعهد لابنته بمبلغ من النقود بصفة دواة حسب العوايد المسيحية فى الزواج يدفعه لها عند زواجها لتشتري به عقارا لها على شرط أنه إذا مات قبلها يخصم من نصيبها فى تركته وقد تزوجت قبل أن تهتدى على العقار اللازم شراؤه فاتفق الطرفان على بقاء مبلغ الدواة تحت يد الوالد إلى وقت الطلب لشراء العقار وقد استثمر الوالد هذا المبلغ ودفع لابنته ما استحق لها من ثمرته مدة - ثم ماتت البنت عن زوجها وولدها منه قبل أداء هذا المبلغ من والدها. فهل للزوج والولد أن يطالبا والدهما بما يخصهما فى المبلغ المذكور أو يجوز للوالد أن يدعى أن ابنته لم تملكه لعدم القبض قبل وفاتها ؟

أجاب:

حيث إن مبالغ الدواة فى عرف المسيحيين هى كمبالغ المهور عند المسلمين فكما يلزم مبلغ المهر فى ذمة والد الزوج إذا ألزم نفسه

به فكذاك يلزم مبلغ الدوطة في ذمة والد الزوجة متى ألزم به نفسه كما في حادثتنا فالمبلغ الذي ألزم به نفسه الوالد في واقعتنا يعتبر دينا لازما لذمته كسائر الديون التي تلزم الذمة ولا يعتبر من قبيل الهبة التي لا تتم إلا بالقبض خصوصا وقد شرع الوالد في استثمار المال باسم بنته وقد قبضت مبلغا من ثمرته فلا ريب أن المبلغ يعتبر تركة لتلك البنت ولزوجها وولدها حق المطالبة بنصيبهما منه وليس للوالد حق الامتناع من تأديته لهما والله أعلم.



السؤال رقم (١٥١): الولاية في الزواج والكفاءة :

سئل:

في رجل مسيحي أصوله غير مسلمين عدل عن دينه واعتنق دين الإسلام ثم تزوج بامرأة مسلمة أصولها مسلمون وتلك المرأة لها ابن بالغ رشيد حضر عقد نكاحه عليها ورضى به قبل العقد ودخل بها ذلك الزوج وعاشرها معاشرة الأزواج والآن قام رجل يدعى أنه ابن عمها ويريد فسخ ذلك النكاح بدعوى أن هذا الزوج غير كفء لتلك الزوجة فهل ليس له حق في ذلك نظرا لرضاء الابن بما ذكر قبل العقد فلا يفسخ حينئذ ذلك النكاح للزومه بسبب رضاء الابن لكونه مقدما في ولاية النكاح على ابن العم على فرض أنه ابن عم. أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

أجمع علماؤنا على أن أقرب الأولياء إلى المرأة الابن ثم ابن الابن وإن سفل ثم الأب ثم الجد أبو الأب وإن علا ثم الأخ لأبوين ثم

الأخ لأب ثم ابن الأخ لأبوين ثم ابن الأخ لأب وإن سفلوا ثم العم لأبوين ثم العم لأب ثم ابن العم لأبوين ثم ابن العم لأب وإن سفلوا إلى آخر ما ذكره من الترتيب فى أولياء النكاح العصبية بأنفسهم على ترتيب الإرث والحجب كما فى رد المحتار والهندية وغيرهما من كتب المذهب.



السؤال رقم (١٥٢): زواج المسلم بامرأة من أهل الكتاب :

سئل:

بإفادة رسالة من أ ح م مضمونها أنه لمناسبة ضرورة ما فعله نجله ع ر أ بألمانيا اقتضى القانون هناك ضمن الشروط أن يحضر بشهادة من فضيلتكم مؤداها أن زواجه القانونى بألمانيا يعتبر مقبولا بمصر وحيث إن ذلك جائز فى الشرع الشريف يرجو التكرم بإعطاء الشهادة المطلوبة للاعتماد. أفيدوا الجواب؟

أجاب:

يجوز أن يتزوج المسلم التابع للدولة العلية بمسيحية فى ألمانيا أو غيرها من بلاد أوروبا ويعتبر هذا الزواج مقبولا بمصر متى كان العقد بحضرة شاهدين ولو ذميين وذلك لأن زواج المسلم بالمسيحية جائز شرعا فى أى بلد كان متى استوفيت الشروط اللازمة لصحة العقد لأن المسيحية من أهل الكتاب وقد أحل للمسلمين أن يتزوجوا بالكتابات والله أعلم.



السؤال رقم (١٥٣) : نكاح الفضولي :

سئل:

رجلان أرادا أن يتصاهرا بأن يأخذ أحدهما بنت الآخر البكر البالغة لابنه البالغ فتوجه والد الولد إلى منزل والد البنت وطلب منه ابنته لابنه فأجاب طائعا مختارا بقوله أعطيت ابنتي فلانة لابنك فلان على صداق وقدره كذا النصف مقدم والنصف مؤخر فقال والد الزوج وأنا قبلت منك ابنتك فلانة لابني فلان على ذلك بحضور شهود أهل للشهادة والبنت لم تأذن والدها قبل العقد ثم علمت بالعقد وأجازت ما فعله والدها فهل العقد صحيح شرعا بحيث لو أراد والدها أن يمنعها من هذا الزوج ويزوجها بآخر يمنع من ذلك ؟

أجاب:

قرر علماؤنا أن الفضولي الذي يوجب النكاح أو يقبله بلا توكيل ولا ولاية ينعقد نكاحه موقوفا على إجازة من له الإجازة، فإن أجازته نفذ وإن أبطله بطل، وحيث حصل إيجاب النكاح من أب البنت البالغة والقبول من أب الابن البالغ فإن كان القبول من الأب بتوكيله عن الابن أو أجاز الابن هذا النكاح كما أجازته البنت بعد صدور العقد مستوفيا لشرائطه الشرعية وجب الحكم بنفاذه. وليس لأب البنت منعها من زوجها بدون وجه شرعي. كما أنه ليس له تزويجها بآخر والحال ما ذكر والله أعلم.



السؤال رقم (١٥٤) : قصد الإضرار بالزوجة وإجبارها على السفر معه :

سئل:

رجل تزوج بامرأة في إحدى البلدان وأراد أن ينتقل بها إلى مصر

لضرورة معيشة وأبت زوجته أن تسافر معه فهل تجبر على مرافقته
وهل إذا امتنعت يسقط حقها في النفقة ؟

أجاب:

متى كان هذا الزوج قد أوفاهما بالمعجل وكان مأمونا عليها ولا
يقصد بنقلها مضارة كان له نقلها من ذلك البلد إلى المصر المذكور
حيث كانت المسافة أقل من مسافة القصر وإذا امتنعت من ذلك
الانتقال تعد ناشراً لا نفقة لها عليه ولا كسوة والله أعلم.



السؤال رقم (١٥٥) : حق الزوجة في زيارة والديها وذوي أرحامها :

سئل:

شخص تزوج بامرأة. وكلما أرادت أن تزور أبويها يمنعها زوجها
ويدعى أن ذلك لا يجوز شرعا. فما الحكم ؟

أجاب:

صرحوا بأنه لا يمنعها من الخروج إلى الوالدين في كل جمعة إن
لم يقدر على إتيانها على ما اختاره في الاختيار. ولا يمنعها من
الدخول عليها في كل جمعة. كذا في « التنوير » و « شرحه »
وهو ما اختاره في « فتح القدير » حيث قال : وعن أبي يوسف في
النواذر تقييد خروجها بأن لا يقدر على إتيانها فإن قدرا لا تذهب
وهو حسن.

وصرح بأن الأخذ بقول أبي يوسف هو الحق إذا كان الأبوان
بالصفة التي ذكرت، وإلا ينبغي أن يأذن لها في زيارتهما في الحين
بعد الحين على قدر متعارف.

أما فى كل جمعة فبعيد. فإن فى كثرة الخروج فتح باب الفتنة خصوصا إذا كانت شابة والزوج من ذوى الهيئات بخلاف خروج الأبوين فإنه أيسر.

وهذا ترجيح منه لخلاف ما ذكر فى « البحر » أنه الصحيح المفتى به من أنها تخرج للوالدين فى كل جمعة بإذنه وبدون إذنه، وللمحارم فى كل سنة مرة بإذنه وبغير إذنه كذا فى رد المحتار وصرح فى البحر بأن الخروج للأهل زائدا على ذلك يكون لها بإذنه. وعلى ذلك يجوز لهذه المرأة أن تخرج إلى أبيها فى كل جمعة أذنها الزوج أو لم يأذن، ولها أن تخرج إلى المحارم كذلك كل سنة مرة بإذنه وبغير إذنه كما أن لها أن تخرج إلى الأهل كذلك كل سنة مرة بالإذن وبدونه، أما خروجها زائدا على ذلك للأهل فيسوغ لها بإذنه. والله أعلم.



**السؤال رقم (١٥٦) : الولاية فى عقد النكاح للعصبة من الرجال :
سئل :**

بنت لها ثلاثة أعمام موجودون ببلدها، وثلاثة أخوال أيضا قام أحد أخوالها بتزويجها لشخص غير كفء فهل يصح ذلك. ثانيا شخص متزوج كان يقيم بزوجته فى منزل أبيه ثم حلف بالطلاق ألا يعاشر أباه وخرج هو وزوجته من منزل أبيه، وأقام بزوجته فى منزل آخر فى معيشة مستقلة ولكنه اشتغل بالزراعة فى أرض أبيه فهل يعتبر ذلك من قبيل المعاشرة ؟

أجاب:

فى هذه الحادثة تكون ولاية النكاح لهؤلاء الأعمام الأشقاء لأنهم عصبه بالنفس. فلا ولاية للخال مع وجودهم لأنه من ذوى الأرحام. وقد قالوا إن الولاية فى النكاح على ترتيب الإرث والحجب. فيقدم العصبه على ذوى الأرحام. فإذاً يكون النكاح الذى تولاه الخال هنا من غير الكفاء باطلا شرعا لا تترتب عليه أحكام النكاح. فليست تلك الصغيرة زوجة لذلك الشخص. أما الاشتغال بالزراع فلا يعتبر معاشره فلا تقع به اليمين وتبقى اليمين منعقدة فإن عاد الابن إلى المعاشره وقع عليه ذلك الطلاق والله أعلم.



السؤال رقم (١٥٧): لا ولاية للأُم في زواج أختها البالغة من العمر خمس عشرة

سنة بدون إذنهما:

سئل:

بنت بكر لا أب لها ولا جد ولها إخوة غير أشقاء. وتبلغ هى من العمر خمس عشرة سنة. زوجها أخوها لأبيها برجل ينتمى إليه بغير إذنهما ورضاها وادعى عدم بلوغها وأجرى المأذون عقد زواجها بالولاية لا بالوكالة. فهل ينفذ هذا النكاح مع بلوغها السن المذكور وعدم رضاها؟

أجاب:

ببلوغها هذا السن تعتبر بالغة. وحيث كانت كذلك وقد زوجها أخوها بغير إذنهما ورضاها فلا ينفذ النكاح لانقطاع ولايته ببلوغها لو كانت له الولاية ولا أثر لدعواه عدم بلوغها والحال ما ذكر والله أعلم.



السؤال رقم (١٥٨) : ولاية عقد النكاح تجوز للأم إذا لم يوجد عاصب :
سئل :

بنات قاصرات مشمولات بوصاية أمهن فهل لها ولاية عقد زواج
إحداهن متى شئت مع وجود أخ عاصب فقط لهن ذى سمعة أو
تكون الولاية له أو للقاضى أو نائبة ؟

أجاب :

صرحوا بأن الولى فى النكاح هو البالغ العاقل الوارث ولو فاسقا
على المذهب ما لم يكن متهتكا أو سيىء الاختيار فسقا أو مجانة. قال
فى « الفتح » : وما فى البزازية من أن الأب أو الجد إذا كان فاسقا
فللقاضى أن يزوج من الكفاء غير معروف فى المذهب وفى
القهستانى نقلا عن الكرمانى لو عرف سوء اختيار الأب فسقا أو
مجانة لم يجز عند الإمام وهو الصحيح، وحملوا كلام البزازى على
كلام الكرمانى بأن يراد بالفاسق سيىء الاختيار وحملوا المذهب على
ما إذا كان الفاسق غير سيىء الاختيار ولا متهتكا. فأما سيىء
الاختيار فتزويجه من غير كفاء أو بنقص مهر باطل إجماعا.

وأما الفاسق المتهتك غير سيىء الاختيار إذا زوج من غير كفاء
أو بنقص مهر فلا ينفذ تزويجه. كذا قال علماؤنا ومنه يعلم أنه متى
كان سوء سمعة الأخ العاصب المذكور فى السؤال بتهتكه أو سوء
اختياره فسقا أو مجانة لا يجوز له أن يزوج واحدة من أخواته البنات
المذكورات.

وحيث إن الولي في النكاح العصبية على ترتيب الإرث، فإن لم يوجد عصبية فالولاية للأم وليس لهذا الأخ العاصب التزويج كما ذكر، ولم يوجد غيره من العصبية المقدم على الأم فيكون للأم ولاية تزويج بنتها القاصرة من كفاء بمهر المثل والله أعلم.



كتاب الطلاق

السؤال رقم (١٥٩) : طلاق الزوجة التي العصمة بيدها :
سئل :

تزوجت امرأة برجل على أن عصمتها بيدها تطلق نفسها متى شاءت وقبل الزوج بقوله قبلت نكاحها على أن أمرها بيدها تطلق نفسها متى شاءت ثم تنازعت مع زوجها نزاعا استوجب أن قالت لزوجها طلقتك فهل قولها لزوجها هذا طلقتك لا يعد طلاقا لأنها لم تقل طلقك نفسى منك وإذا كان طلاقا فهل له أن يراجعها وإذا راجعها فهل لا يعود لها حكم الأمر باليد كما هو المعروف فى كتب الفقه من أن الألفاظ فى الشرط كلها ينحل بها اليمين إذا وجد الشرط مرة ما عدا كلمة كلما المقتضية للتكرار ، وهل من حيلة توجب إبطال الأمر من يدها إذا لم يكن هذا الطلاق واقعا فما يقتضيه الوجه الشرعى ؟

أجاب :

مقتضى ما وجد فى وثيقة الزواج من تمليك الزوج زوجته عصمتها صحيح وقد شرطت الزوجة أن يكون لها الطلاق متى شاءت فلا تملك الطلاق إلا مرة واحدة لأن الشرط يقع بمرة واحدة ولا يتكرر إلا إذا كان بلفظ كلما لأنها لعموم الأفعال أما قولها له طلقتك فلا يقع به الطلاق لأن محل الطلاق هو الزوجة لا الزوج وحيث لم يقع طلاق فهي باقية على شرطها ولا حيلة فى إبطاله بوجه شرعى والله أعلم.



السؤال رقم (١٦٠) : الطلاق بيد موكل عن الزوجة وطلاق من أبرأته زوجته من حقوقها :

سئل:

(١) امرأة وكلت رجلاً أن يزوجه لآخر على أن أمرها بيدها أو بيد وكيلها تطلق نفسها متى شئت أو يطلقها وكيلها كذلك. فهل العقد المشار إليه صحيح وإن حصل طلاق فهل يتوقف على إذن القاضي ؟

(٢) رجل طلبت منه زوجته الطلاق فقال لها أبرئيني. فقالت له أبرأتك فقال لها روي على ذلك قاصداً الطلاق. فهل يقع الطلاق ؟

أجاب:

صرح في « الأنقروية » نقلاً عن الفقيه أبي الليث بأنه : إن بدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على أني طالق أو على أن يكون الأمر بيدي أطلق نفسي كلما شئت، فقال الرجل قبلت جاز النكاح ويقع الطلاق ويكون الأمر بيدها لأن البداية إذا كانت من قبل المرأة يكون التفويض بعد النكاح لأن الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال فصار كأنه قال قبلت على أنك طالق أو على أن يكون الأمر بيدك فيصير مفوضاً بعد النكاح وحيث بدأ ذلك الوكيل بأن زوجه موكلته على أن يكون أمرها بيدها أو بيد ذلك الوكيل تطلق نفسها متى شئت أو يطلقها الوكيل كذلك بناء على توكيلها له فيما ذكر وقبل الزوج ذلك جاز النكاح ولها أن تطلق نفسها متى شئت وكذلك وكيلها له أن يطلقها متى شاء ولا يتوقف ذلك

على حكم من القاضى لأنها ووكيلها يملكان ذلك بشرط فى العقد وقبول الزوج له وكذلك ولى الصغيرة لو بدأ وقال زوجت موكلتى منك على أن يكون أمرها بيدى.

اطلقها كلما شئت وقال الرجل قبلت جاز النكاح ويكون الأمر بيد الولى يطلقها كلما شاء أما الرجل الذى طلبت زوجته منه الطلاق فقال لها ابرئىنى فقالت أبرأتك فقال لها وأنت روى على ذلك قاصدا الطلاق فإن قوله هذا يقع به طلاق بائن لأنه كناية كاذبهى كما صرح به صاحب البحر ولو لم يقصد به الطلاق لصدوره فى أثناء مذاكرة الطلاق وبالأولى إذا قصد به الطلاق كما هنا وتتصرف تلك البراءة لحقوق النكاح القائمة لها إذ ذاك والله أعلم.



السؤال رقم (١٦١) : طلاق من اعتراه جنون متقطع :

سئل :

شخص اعتراه جنون متقطع ومحجور عليه. وحال إفاقته. قال : زوجتى فلانة طالق ثلاثا. ووثقه أمام المأذون. فهل يقع ذلك الطلاق ؟

أجاب :

صرح علماؤنا بأن من يجن ويفيق. يكون فى حال إفاقته كعاقل بالغ فى جميع تصرفاته التى منها الطلاق. وأن كل ما يستوى فيه الهزل والجد كالطلاق والنكاح ينفذ فى المحجور عليه. وعلى ذلك فالطلاق الصادر من المجنون المحجور عليه المذكور فى حال إفاقته واقع عليه وتترتب عليه أحكامه. والله أعلم.



السؤال رقم (١٦٢) : طلاق الناسي :

سئل :

من ع م ك المدرس إن رجلاً تشاجر مع زوجته فحلف ناسياً، بقوله (على الحرام أن هذا الأمر حصل) ثم تحقق لديه أنه لم يحصل فاعتقد وقوع الطلاق فامتنع عن معاشرتها وكانت حاملاً فوضعت فراجعها بعد انقضاء عدتها بالوضع بقوله (راجعت زوجتي) وبعد ذلك حلف عليها أنها لا تخرج أخته الصغيرة وإن أخرجتها تكون خالصة فأخرجتها وبعد ذلك راجعها ثم بعد مدة حصلت مشاجرة بينه وبينها فقال لها روي طالقة بالثلاث فما الذي يقع عليه من هذه التطليقات. أفيدوا الجواب ؟

أجاب :

قرر علمائنا أن النسيان والسهو بمنزلة المترادفين في الحكم وأن طلاقهما يقع قضاء فقط وأن البائن وهو ما كان بلفظ الكناية لا يلحق البائن سواء كان بلفظ الكناية أو الصريح وقالوا إذا طلقها تطليقة بائنة ثم قال لها في عدتها أنت على حرام أو خلية أو برية أو بائن أو بته أو شبه ذلك وهو يريد به الطلاق لم يقع عليها شيء لأنه صادق في قوله هي على حرام وهي منى بائن انتهى - ومفاده أنه لو طلقها ثانية بائنة وهي في عدة الطلاق البائن لا تلحق الثانية فبعد العدة بالأولى وحيث حلف السائل ناسياً بقوله على الحرام إن هذا الأمر حصل والحال أنه لم يحصل فقد باننت منه زوجته بذلك ولم تصح مراجعته المذكورة ولا يحلق اليمين الثاني ولا الثالث ومثل ذلك ما صرحوا به في أنه لو حلف زيد بالحرام أن لا يحصد أرض عمرو

فحصدها وبانت وانقضت عدتها بالحيض ثم طلقها ثلاثاً أنه لا يلحقها الطلاق الثلاث المذكور.

وعلى ذلك يسوغ لهذا السائل العود إلى مبانتها المذكورة برضاها وبعقد ومهر جديدين ويملك عليها بعد ذلك طلقتين. والله سبحانه وتعالى أعلم.



**السؤال رقم (١٦٣) : الطلاق على الإبراء في نفس المجلس :
سئل :**

رجل أبرأته زوجته من مؤخر صداقها ونفقة العدة لأجل طلاقها فأبى ولم يجاوبها ثم تركها وتوجه إلى بلده فلما وصل إلى نصف الطريق قال بحضور من كان معه من الرجال إن صحت براءتها فهي طالق. فهل يقع الطلاق ؟

أجاب :

المعروف من غرض القائل إن صحت براءتك إلخ أنه يريد مما أبرأتني منه فأنت طالق وقد قالوا إن الإبراء من النفقة قبل وجوبها باطل فلا يبرأ منها بمجرد إبراء المرأة له فلا تكون البراءة صحيحة فلا يقع الطلاق لأنه معلق على صحة البراءة بالمعنى المذكور هذا لو كان الإبراء والطلاق في مجلس واحد وفي هذه الحادثة لا يقع الطلاق من وجه آخر وهو أن الإبراء إنما يصح لو استوفى شروطه إذا فعله الزوج وأوقع الطلاق في المجلس أما بعد الانصراف عن المجلس كما في هذه الحادثة فلا يصح الإبراء ولا يقع الطلاق بحال وتبقى الزوجة على عصمة الزوج والله أعلم.



السؤال رقم (١٦٤) : الطلاق المعلق :

سئل:

من م خ ح فى رجل أراد أن يتزوج أخت رجل آخر فتكلم معه فى زواجها فامتنع بالنسبة لكون زوجة الخاطب بينها وبين المخطوبة قرابة فقال الخاطب وأيمان المسلمين إن لم أتزوج بفلانة المخطوبة تكون زوجتى محرمة على مثل أمى وأختى فهل يقع بأيمان المسلمين شىء أو لا يقع ويلزمهظهار أو لا أفيدوا ؟

أجاب:

لا يقع بأيمان المسلمين شىء على هذا الرجل لأنه قسم وجاء لغوا فى التعليق وإنما يقع عليه بقوله إن لم يتزوج بفلانة تكون زوجتى محرمة على مثل أمى وأختى طلاق بائن عند اليأس من التزوج بها بموته أو موتها والله سبحانه وتعالى أعلم.



السؤال رقم (١٦٥) : حلف بالطلاق ثلاثاً تعليقا :

فى رجل حلف بالطلاق الثلاث أن أخته لا تتزوج بفلان فزواجها والدها بفلان المحلوف عليه ثم سافر الحالف إلى العسكرية واستعلم عنه فلم تعلم حياته ولا موته.

فهل والحالة هذه يسوغ لزوجته الحالف أن تتزوج بغيره لتحقيقها وقوع الطلاق المذكور ولحصول الحلف المذكور منه على يد بيعة نشهد بذلك. أو ما الحكم؟

أجاب:

من هذا السؤال يعلم وقوع الطلاق على الحالف بزواج أخته بفلان الذى حلف على عدم زواجها. فإذا كانت الواقعة هكذا وثبت الحلف

ووقوع المحلوف عليه فلا شك يجوز لزوجة الحالف أن تتزوج
بغيره. والله أعلم.



السؤال رقم (١٦٦) : قول المطلق تكوني على ذمة نفسك مع التعليق :
سنل:

فى رجل قال لزوجته إن خرجت باكر تكونى طالقة فأجابته بقولها
سأخرج فقال لها تكونى على ذمة نفسك ثم خرجت باكر فراجعها إلى
عصمته بدون عقد مع كونه حنفى المذهب بدون أن يقلد من يرى
صحة الرجعة وأشهر ذلك وصار معروفا بين الناس وبعد ذلك
عاشرها مدة حاضت فيها زيادة عن ثلاث حيض ثم حصل بينه وبين
خالها نزاع فخاطبه بقوله بنت أختك تكون طالقة بالثلاث فهل العدة
تتقضى مع المعاشرة حيث كان الطلاق مشهورا ولا يلحق الطلاق
الثلاث لكونه بعد انقضاء العدة ويكون للزوج العقد عليها بمهر جديد
بحضرة شاهدين برضاها أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

أما قوله تكونى على ذمة نفسك فإن قصد به التجيز وقع به طلاق
بائن ولا يبطل به تعليق الأول فإذا خرجت وقع الطلاق الصريح
المعلق ولحق الطلقة المنجزة التى تكونى على ذمة نفسك وإن قصد
به التعليق كما فى الأول وخرجت وقع عليه الطلقتان وعلى كل حال
فإحداهما وهى تكونى على ذمة نفسك بائنة لا تصح الرجعة منها
وبإيقاعه الطلاق الثلاث بعد انقضاء العدة مع المعاشرة وشهرة
الطلاق السابق واعترافه به هو والزوجة تكون هذه الزوجة أجنبية

منه لا يلحقها الطلاق الثلاث المذكور ويسوغ له العقد عليها بمهر جديد برضاها وحضرة شاهدين ويملك عليها بعد ذلك طلاقاً واحدة. والله تعالى أعلم.



السؤال رقم (١٦٧) : قول المطلق تكوني خالصة تعليقاً وخالصة تسعين مرة: سنل:

في رجل قال لزوجته بعد كلام وقع بينهما إن تكلمت بهذا الكلام وعدت إليه تكوني خالصة فتكلمت بكلام غيره فقال لها إن تكلمت أيضاً بهذا الكلام تكوني خالصة تسعين خلاصاً ثم تكلمت بالأول أولاً وبالثاني ثانياً بدون تراخ بينهما، فهل يقع اليمين الثاني أو لا. وإذا وقع يلزمه مؤخر الصداق أو لا. أفيدوا الجواب؟

أجاب:

صرحوا بأنه لو قال لها إن دخلت الدار فأنت بائن ثم قال إن كلمت زيدا فأنت بائن ثم دخلت وبانت ثم كلمت يقع أخرى كما في « رد المحتار » نقلاً عن « الذخيرة ».

وعلى هذا يقع على الحالف في هذه الحادثة طلقتان بائنتان بكلامها الكلام الأول والثاني؛ لأن الثاني وإن كان بائناً معلقاً إلا أنه يلحق البائن الأول المعلق لوجود التعليق الثاني قبل وجود شرط الأول كما هنا وبذلك يحل للزوجه مؤخر صداقها لأنه يحل بأحد الأجلين الطلاق البائن أو الموت وقد وجد الأول.

وأما قوله تسعين خلاصاً فلا أثر له لأنه عند وقوع الشرط بمنزلة قوله أنت على حرام ألف مرة وقد قالوا إنه لا يقع له إلا واحدة فالذي

يقع بوقوع التعليق الثانى طلقة واحدة بائة ويسوغ للزوج والحال ما ذكر العقد عليها فى العدة وبعدها برضاها وحضرة شاهدين بمهر جديد ويملك عليها بعد ذلك طلقة واحدة إن لم يسبق منه طلاقها قبل هاتين الطلقتين. والله تعالى أعلم.



السؤال رقم (١٦٨) : الخلع على بعض الحق :

سئل:

امراة سألت زوجها أن يخالعه على براءة ذمته من نصف مؤجل صداقها ونفقة عدتها وخالعه على ذلك وقبلت المرأة وقامت تطالبه بباقي المؤجل فهل ليس لها ذلك، وسقط بالخلع المذكور، حيث إن الخلع يسقط كل حق لكل واحد على الآخر فيما يتعلق بالنكاح كالمهر المقبوض أو غير المقبوض قبل الدخول أو بعده والنفقة الماضية كذلك ؟

أجاب:

صرح علماؤنا بأنه إذا خالعه واشترطت عليه أن يدفع لها بعض المهر فإنه صحيح، وصرحوا أيضا بأن الخلع لا يسقط إلا المسمى وهو الصحيح.

وحيث وقعت المخالعة فى حادثتنا على نصف المؤجل ونفقة العدة فهما اللذان يسقطان بسبب تسميتهما ولا يسقط باقى المؤجل لأن هذه التسمية أفادت اشتراطها عليه دفع باقى المؤجل أما النفقة فيما مضى قبل الطلاق فلا يسقط منها دون الشهر وما زاد على ذلك فإن لم تكن مقضيا بها ولا متفقا على تقديرها من الزوجين بتراضيهما فتسقط

بالطلاق بلا نزاع فإن كانت مقضيا بها أو متفقا على تقديرها ففيها خلاف معروف ويحق سقوطها في حادثتنا لأن الزوجة هي الطالبة للطلاق وهو طلاق خلع فلا يتصور فيه الحيلة من الزوج على إسقاط النفقة فتسقط إلا أن تكون قد تداينتها بإذن قاض.

وما صححوه من عدم سقوط النفقة المفروضة قد عللوه بحسبة اتخاذ الطلاق حيلة لسقوط حقوق النساء وهي في حادثتنا غير ممكنة لأن الزوجة هي الطالبة كما تقدم والله أعلم.



باب الحضانة

السؤال رقم (١٦٩) : حضانة الجدة أم مقدمة على العمة المتبرعة :

سئل:

صغيرتان فى حضانة أم أمهما لهما مال فى يد أبيهما الموسر وطلبت جدتهما المذكورة نفقتهما وأجرة حضانتها من الأب وتبرعت أختها لأبيهما بالإنفاق والتربية. تريد بذلك نزعها من يد الجدة. فهل لا تجاب الأخت لذلك وتبقين عند الجدة. وهل إذا تبرعت الجدة بحضانتها لا تقدم الأخت المتبرعة عليها ويؤمر الأب بالإنفاق عليهما وهما فى حضانة الجدة ؟

أجاب:

لا عبرة بتبرع الأخت بالحضانة مع تبرع الجدة بها فتدفعان إليها لا إلى الأخت وينفق عليهما الأب من ماله حيث كان موسرا وليس فى مالهما ما يفى بالإنفاق عليهما والله أعلم.



السؤال رقم (١٧٠) : انتقال الحضانة بعد موت الأم :

سئل:

إذا كان الرجل فقيرا وله بنت ماتت أمها. فلمن تكون حضانتها. هل تكون لجدتها لأمها أم تكون إلى أمه وأخته اللتين تبرعتا بحضانتها ؟

أجاب:

حضانة هذه الصغيرة تنتقل بموت أمها إلى جدتها أم أمها وإن علت، فإن كانت أم هذه الأم د تزوجت بغير محرم للصغيرة ولا أم لها انتقلت تلك الحضانة لأم الأب المذكورة أما إذا كانت زوجت

بمحرم للصغيرة وكان الأب معسرا وطلبت منه أجرة الحضانة وأمه متبرعة بذلك فيقال لها إما أن تحضنيها مجانا أو تدفعيها لأم الأب المتبرعة بحضانتها والله أعلم.



السؤال رقم (١٧١): وجوب الحضانة على الأم وتحمل النفقة عند عجز الأب :
سئل:

بإفادة من نظارة الحقانية مؤخرة في ٣ القعدة سنة ١٩ نمرة ٣ مضمونها أنه بعد الإحاطة بما اشتملت عليه مكاتبة مصلحة الصحة بتاريخ أول يناير الماضي نمرة ١ المختصة بالاستفهام عما إذا كان يجوز شرعا تسليم الطفلة س. بنت س. التي وجدت بالمستشفى لعدم قدرة والدتها على تربيته وطلاقها من زوجها هي ومن يماثلها لمن يرغبون استلامهم لتربيته بطرفهم أسوة بالأطفال اللقطاء، وتفاد النظارة بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك ؟

أجاب:

واقعة السؤال ليست مما يختص بباب الحضانة وحده. بل هي واقعة تشتمل مع ذلك على المحافظة على حياة الطفل لعدم الوسائل للإنفاق عليه. فلينظر في حال الأم. فإن كانت قادرة على حضانة بنتها والإنفاق عليها والأب عاجز عن ذلك وجب على الأم أن تحضن بنتها ولا يجوز تسليمها لغيرها.

وإن كانت الأم عاجزة عن التفرغ للحضانة والإنفاق ألزم الأب بأن ينفق عليها وأن يكل حضانتها لمن يلي الأم في استحقاق الحضانة إن أبت الأم أن تحضنها.

وإن كان الأب عاجزا عن الإنفاق وإعطاء أجر الحضانة ولا فائدة
فى إجباره على ذلك ووجد من يكفل تربيتها وكان أبواها راضيين
بتسليمها إليه جاز ذلك حفظا لحياتها.



**السؤال رقم (١٧٢): انتهاء الحضانة ودعوى عدم أهلية الأب في تسلم
الصغير:**

سئل:

رجل أراد أخذ بنته من الحاضنة لانتهاء مدة الحضانة المقررة
شرعا فادعت عليه الحاضنة بأنه غير أهل لتربيتها وحفظها فهل إذا
ثبت ما تدعيه الجدة الحاضنة على الأب وكانت هى قادرة على حفظ
البنت تبقى البنت عندها ولا يجاب الأب إلى طلبه.

أجاب:

الذى تقتضيه القواعد الفقهية فى كفالة الصغار وتربيتهم أن يراعى
فيمن يقوم عليهم من الأقارب القدرة على حفظ أبدانهم وصيانة
عقائدهم وآدابهم إذا عقلوا فقد صرحوا فى الحضانة إذا فقدت الأم أو
لم تصلح للقيام بشئون صبيتها تنتقل العصبية الأقرب فالأقرب
واستثنوا من العصبية الفاسق والماجن وكذلك قالوا فيمن مضى عليه
سن الحضانة ولكن لم يبلغ من العقل والقدرة على صون نفسه ما
يسمح بتركه يسكن حيث يحب، إن للأولياء حق ضمه وشرطوا فى
ذلك أن لا يكون الولي مفسدا يخشى منه على من يريد ضمه.
وبالجملة فإن الشريعة تطلب دائما صون الأبدان والأرواح فإن خشى
الشر والفساد على بدن أو نفس سقط حق من يخشى منه ذلك فى

طلب ضم الصبي، وعلى ذلك فمتى أثبتت الجدة أن الأب ليس أهلاً
لضم البنت إليه كان للقاضي أن يضعها عند من يتمكن من صيانتها
فإذا كانت جدتها قادرة على ذلك ساغ للقاضي أن يبقيها عندها والله
أعلم.



السؤال رقم (١٧٣) : سفر الحاضنة بالصغير :

سئل:

فى رجل أجرى عقد زواج على امرأة فى بلدة الزقازيق ودخل
بها فى بلدة طاهرة شرقية وبعد أن عاشرها معاشرة الأزواج مدة
طلقها وقد رزقت منه بولد سنة ثلاث سنوات تقريبا وفى أثناء العدة
انتقلت به إلى مصر وأقامت معه فيها نحو أسبوع أو أكثر ثم انتقلت
به من مصر إلى نجع حمادى بمديرية قنا وكان ذلك بدون إذن أبيه
وما زالت مقيمة به بنجع حمادى إلى الآن وما زال أبوه مقيما فى بلدة
طاهرة المذكورة وبذلك لا يمكنه أن ينظر إلى ولده كل يوم بناحية
نجع حمادى ويبىث فى بلدة طاهرة لما بينهما من المسافة البعيدة.

فهل والحالة هذه ليس لها الانتقال بذلك الولد من ناحية طاهرة
وإقامتها به فى ناحية نجع حمادى وعليها أن تعود به إلى جهة يمكن
لأب أن يرى ابنه فيها ويعود إلى بلدة فى يوم وحتى لا يضيع على
الأب رؤيته كل يوم لولده وإن أبت ذلك العود يجبرها الحاكم على
ذلك ؟

أجاب:

صرح علماؤنا بأن البلدة التى قصدتها إذا لم تكن بلدتها أو كانت

بلدتها، لكن لم يقع التزوج فيها فليس لها السفر بالولد وللأب أن يمنعها من السفر به إليها وهذا إذا كان بين البلدين مصريين كانا أو قريتين تفاوت بحيث لا يمكن للأب أن يطالع ولده ويبيت في بيته، وحيث خرجت هذه الأم بولدها المذكور من ناحية طاهرة وسافرت به وانتهى حالها على أن أقامت به في ناحية نجع حمادى التى ليست ببلدتها ولم يقع التزوج فيها وكان بينهما مسافة بعيدة لا يتأتى بسببها أن ينظر الأب ولده ويبيت في بيته، فى يوم واحد فعليها أن تعود به إلى بلدة يمكن للوالد أن يرى ولده فيها ويرجع إلى محل إقامته فى يوم واحد وإن امتعت تجبر على ذلك حفظا لحق الأب المذكور. والله أعلم.



السؤال رقم (١٧٤) : طلب الأب ضم الصغير في سن الحضانة :

سئل:

شخص تزوج بامرأة ودخل بها وأنجب منها ثم طلقها وله بنت صغيرة فى حضانتها ثم تزوجت بغير محرم للصغيرة. ولها جدة لأمها فى عصمة جدها ومقيمة معه فى وطنهما ويريد الرجل أن يأخذ ابنته من الحضانة أو ينقل جدتها معها إلى مكان آخر فهل له ذلك ؟

أجاب:

مقتضى كلامهم أن الأم إذا تزوجت بزوج غير محرم للصغير سقط حقها فى الحضانة ومتى سقط حقها انتقل إلى أمها التى تليها فى الاستحقاق وأن الأب يمنع من إخراج الولد من بلد أمه بلا رضاها ما دامت فى حضانتها واستظفروا أن غير الأم من الحضانات كذلك.

ومما ذكر يتبين أن حضانة البنت المذكورة في هذه الحادثة لجدها
أم أمها حيث كانت أهلاً لها وأنه ليس لأب البنت أخذها من جدتها
المذكورة ولا إخراجها من بلدها بدون رضاها ما بقيت حضانتها فلها
الحق في بقائها بها في بلدها ولا تجبر على الانتقال بها من هذه
البلدة والله أعلم.



كتاب الأيمان والنذور

السؤال رقم (١٧٥) : الحلف بأيمان المسلمين ليس بطلاق :

سئل :

امرأة تدعى على زوجها أنه حلف لها بأيمان المسلمين بجميع الطلاق والعتاق أن لا يفعل الأمر الفلاني وفعله ولا بينة لها وهو ينكر دعواها، فهل على تصديقها يكون اليمين المذكور طلاقاً ثلاثاً أم طلاقاً واحدة رجعية أم بائنة أو لا يلزمه شيء، وعلى تصديقها يجوز لها أن تمكنه من نفسها مع علمها بحلفه أولاً، ولو مكنته يكون عليها إثم أم لا ؟

أجاب :

حلف الشخص بأيمان المسلمين فيه بحث مشهور في أن يقع به طلاق لو نواه أو صرح بشموله له كما في واقعة السؤال. فقد صرح جماعة بأنه يقع به طلاق رجعية إن نوى به الطلاق أو صرح بشموله.

كما في قوله الحالف وقال آخرون لا يقع به شيء، لأنه ليس من صيغ الأيمان الشرعية والذي يظهر أنه كذلك فهو من اللغو الذي يريد قائله التغليظ على نفسه ويستحق التأديب عليه لأنه إحداث في الشريعة لما ليس منها.

وعلى كل حال فليس للزوجة أن تمنع نفسها منه ولو علمت حلفه لأنه إن وقع عليه طلاق فهو رجعي ولا إثم عليها إن سلمت نفسها لزوجها. هذا والله أعلم.



السؤال رقم (١٧٦) : لا يشترط اليمين في صحة الشهادة :

سئل:

فيما إذا كانت الشريعة الإسلامية توجب على الشاهد تأدية اليمين لتكون شهادته مقبولة شرعا وإن كان ذلك غير واجب، فهل هو جائز على الإطلاق أو في أحوال خاصة ؟

أجاب:

أما تحليف الشاهد فليس بجائز عندنا ولا تشترط اليمين في صحة الشهادة. وإنما يجب لصحة الشهادة ذكر لفظ أشهد فقط إلا إذا اتهم القاضى شاهداً فله تحليفه جوازا في حالة التهمة إذا ألح الخصم في طلب ذلك.

وأما الحلف لغير داع فهو ممقوت شرعا منهي عنه كما في قوله تعالى { ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم } البقرة ٢٢٤ ، ومن اليمين ما يكون مثبتا لحق أو دافعا لدعوى فمن وجهت إليه فهو مخير بين أن يحلف وبين أن يدع حقه أو يؤدي ما يطالبه به خصمه والله تعالى أعلم.



السؤال رقم (١٧٧) : لا يحلف المفتي بأن هذا هو الحكم الشرعي :

سئل:

في الفتوى التي أعطيت بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٢٢ هجرية ٢٥٨ فتاوى المتعلقة ببنوة ولد لآخر بإقراره ببنوته على الوجه المسطور بالسؤال المحررة عليه هذه الفتوى.

هل هذه الفتوى نافذة ويعمل بها شرعا ولا يتوقف العمل بها على تحليف المفتي يميناً عليها وتكون منزلتها في القوة منزلة ما لو حلف

المفتى يمينا عليها. أفيدوا الجواب ؟

أجاب:

فتوى المفتى هي إفادته للحكم الشرعى وهو لا شك يعمل به شرعا ولا يتوقف العمل به على حلف المفتى بأن هذا هو الحكم الشرعى لأن منزلته مع الحلف كمنزلته مع عدم الحلف فى قوته والعمل به - كما لا يخفى.



كتاب القضاء

السؤال رقم (١٧٨) : الإقرار في الأخوة في الرضاع :

سئل :

رجل أقر بأن زيدا أخوه من الرضاع وأنه رضع من والدته المقر في زمن الرضاع الشرعي زيادة عن خمس رضعات متفرقات مشبعات وثبت المقر على ذلك وصدق بصريح التصديق على الوجه المسطور أمام شهود عدول ثم جدد ذلك الرضاع والثبات والتصديق، فهل ينفعه جحوده بعد ذلك ويحل له تزوج بنت أخيه المذكورة أم كيف الحال ؟

أجاب :

حيث أقر هذا الرجل بالرضاع المذكور وأصر على ذلك ودام عليه وأشهد على نفسه بالإقرار، فلا يقبل رجوعه عنه، ولا يجوز له أن يتزوج بنت أخيه رضاعا المذكورة لثبوت الحرمة بذلك والله أعلم.



باب الجنسية والردة واعتناق الإسلام

السؤال رقم (١٧٩) : الجنسية في الإسلام ومدى صحة اعتبارها في الحقوق

والواجبات :

سئل :

المسلم إذا دخل بمملكة إسلامية. هل يعد من رعيته. له مالهم وعليه ما عليهم على الوجه المطلق. وهل يكون تحت شرعها فيما له وعليه عموماً وخصوصاً. وما هي الجنسية عندنا. وهل حقوق الامتيازات المعبر عنها عند غير المسلمين بالكيبيتولاسيون موجودة بين ممالك الإسلام مع بعضهم بعضاً ؟

أجاب :

من المعلوم أن الشريعة الإسلامية قامت على أصل واحد، وهو وجوب الانقياد لها على كل مسلم في أي محل حل وإلى أي بلد ارتحل، فإذا نزل ببلد إسلامي جرت عليه أحكام الشريعة الإسلامية في ذلك البلد، وصار له من الحق ما لأهله، وعليه من الحق ما عليهم، لا يميزه عنهم مميز ولا أثر لاختلاف البلاد في اختلاف الأحكام.

نعم قد يكون الحاكم في بعض الأقطار حنفياً وفي بعضها مالكياً مثلاً، ولكن هذا لا أثر له في الحق للشخص أو عليه.

فمتى قضى له أو عليه فله ما قضى له به وعليه أداء ما قضى به عليه على أي مذهب كان متى كان القاضي مولى من طرف الحاكم العام إذ حكم الحاكم يرفع الخلاف.

ولا ذكر لاختلاف الأوطان في الشريعة الإسلامية إلا فيما يتعلق

بأحكام العبادات من قصر الصلاة للمسافر أو جواز الفطر في رمضان مثلاً، وقد يتبع ذلك شيء في اختصاص المحاكم من حيث تعيين الجهة التي يكون لقاضيتها الحق في أن يحكم في الدعوى التي ترفع إليه من شخص على آخر، هل هي محل المدعى أو محل المدعى عليه غير أن شيئاً من ذلك لا يغير من حق للمدعى أو المدعى عليه.

فالشريعة واحدة والحقوق واحدة يستوى فيها الجميع في أى مكان كانوا من البلاد الإسلامية، فوطن المسلم في البلاد الإسلامية هو المحل الذى ينوى الإقامة فيه ويتخذ فيه طريق كسبه لعيشه، ويقر فيه مع أهله إن كان له أهل، ولا ينظر إلى مولده ولا إلى البلد الذى نشأ فيه، ولا يلتفت إلى عادات أهل بلده الأول، ولا إلى ما يتعارفون عليه فى الأحكام والمعاملات.

وإنما بلده ووطنه الذى يجرى عليه عرفه وينفذ فيه حكمه هو البلد الذى انتقل إليه واستقر فيه. فهو رعية الحاكم الذى يقيم تحت ولايته دون سواه من سائر الحكام، وله من حقوق رعية ذلك الحاكم وعليه ما عليهم لا يميزه عنهم شيء لا خاص ولا عام.

أما الجنسية فليست معروفة عند المسلمين، ولا لها أحكام تجرى عليهم لا فى خاصتهم ولا عامتهم. وإنما الجنسية عند الأمم الأوروبية تشبه ما كان يسمى عند العرب عصبية. وهو ارتباط أهل قبيلة واحدة أو عدة قبائل بنسب أو حلف يكون من حق ذلك الارتباط أن ينصر كل منتسب إليه من يشاركه فيه.

وقد كان لأهل العصبية ذات القوة والشوكة حقوق يمتازون بها على من سواهم. جاء الإسلام فألغى تلك العصبية ومحا آثارها وسوى بين الناس فى الحقوق فلم يبق للنسب ولا لما يتصل به أثر فى الحقوق ولا فى الأحكام.

فالجندية لا أثر لها عند المسلمين قاطبة. فقد قال - صلى الله عليه وسلم - إن الله أذهب عنكم عيبة (بضم العين وكسر الباء المشددة وفتح الياء أى - عظمة) الجاهلية عظمتها وفخرها بالآباء، إنما هو مؤمن تقى وفاجر شقى، الناس كلهم بنو آدم، وآدم خلق من تراب وروى كذلك عنه ليس منا من دعا إلى عصبية وبالجمله فالاختلاف فى الأصناف البشرية كالعربى والهندي والرومى والشامى والمصرى والتونسى والمراكشى مما لا دخل له فى اختلاف الأحكام والمعاملات بوجه من الوجوه.

ومن كان مصرىا وسكن بلاد المغرب وأقام بها جرت عليه أحكام بلاد المغرب، ولا ينظر إلى أصله المصرى بوجه من الوجوه.

وأما حقوق الامتيازات المعبر عنها بالكابيتولاسيون فلا يوجد شىء منها بين الحكومات الإسلامية قاطبة. فهذه بلاد مراكش وبلاد أفغانستان لكل من البلدين حكومة مستقلة عن الأخرى. وكلا الحكومتين مستقل عن الدولة العثمانية، ولا يوجد شىء من حقوق الامتيازات بين حكومة من هذه الحكومات وأخرى منها.

وما نراه من الوكلاء لحكومة مراكش مثلا من الممالك العثمانية لا يعتبرون سفراء مثل سفراء الدول الأجنبية، وإنما هم وكلاء

لشخص الحاكم ورجال دولته لقضاء بعض المصالح الخاصة ولمساعدة مواطنيهم فيما يعرض لهم من الحاجات، ولا أثر لهم فيما يدخل في الشرائع والأحكام، وما يوجد من أثر الامتياز في الحقوق لرعية شاه العجم أو سلطان مراکش في بعض الممالك الإسلامية كمصر فإن الإيرانيين والمغاربة قد نالوا ضرباً من الامتياز بالتقاضى إلى المحاكم المختلطة من عدة سنوات.

ذلك الذى تراه من أثر الامتياز يناقض أصول الشريعة الإسلامية كافة. فلا أهل السنة يجيزونه ولا مجتهدو الشيعة يسمحون به، وإنما هو شيء جر إليه فسوق بعض الرعايا وميل المحاكم المختلطة إلى التوسع فى الاختصاص.

وما قضت به بعض القوانين المصرية من أن سائر العثمانيين لا ينالون حق التوظيف فى مصالح الحكومة المصرية، ولا حق الانتخاب فى مجالس شوراها إلا بقيود مخصوصة يشبه تقرير الحقوق فى انتخاب مجالس البلدية فمجلس بلدية الاسكندرية مثلاً لا يدخل فى انتخاب أعضائه المقيم بالقاهرة.

فهو من باب تفضيل سكان المكان على سكان غيرهم، وإيثارهم أولئك بالنظر فى المنافع على هؤلاء لقربهم مع استواء الكل فى الانتساب إلى شريعة واحدة، واشتراكهم فى الحقوق التى قررتها الشريعة بلا امتياز.

هذا ماتقضى به الشريعة الإسلامية على اختلاف مذاهبها. لا جنسية فى الإسلام ولا امتياز فى الحقوق بين مسلم ومسلم. والبلد

الذى يقيم فيه المسلم من بلاد المسلمين هو بلده ولأحكامه عليه
السلطان دون أحكام غيره، والله أعلم.



السؤال رقم (١٨٠): اعتناق الإسلام:

سئل:

فى رجل أقر أنه كان من طائفة الدروز ويريد الآن أن يترك ما
كان عليه من الإعتقادات الدرزية ويعتق الدين الإسلامى الحنيف
المبين، فهل والحالة هذه إذا أتى بالشهادتين مع عبارة التبرى من
جمعي ما يخالف دين الإسلام يعتبر بنظر الشرع مسلما ويعامل
معاملة المسلمين فوراً ولا يعد منافقاً وإذا صح إسلامه بتلك الصيغة
فما حكم من لم يقبل إسلامه من المسلمين، وهل يشترط لقبول إسلامه
أن يكون رسيماً أرجو الجواب ؟

أجاب:

الذى قالوه إنه متى جاء الدرزي ونحوه طائعا معلنا بأنه كان على
عقيدته وأنه رجع عنها متبرئاً من كل دين يخالف دين الإسلام وجب
قبول قوله واعتبر مسلماً.

وقالوا كذلك إن من لم يقبل رجوع من يريد الأوبة إلى الإسلام
يكون راضياً ببقائه على الكفر. وقالوا عن أقل ما فى ذلك أن يكون
أثماً مسيئاً ثم إنه ليست لنا سنة نتبعها فى اعتبار المتحول إلى الإسلام
مسلماً منا له مالنا وعليه ما علينا فى أخوة الدين إلا سنة نبينا محمد
صلى الله عليه وسلم وقد كان عليه السلام يقبل الرجعة إلى الإسلام
بعد الردة والإخلاص بعد النفاق ولم يكن ينظر إلى من شهد أن لا إله

إلا الله وأن محمد رسول الله وأن القرآن حق والآخرة حق وأن جميع ما فرضه الله في كتابه واجب الأداء وما منعه يجب عنه الانتهاء إلا نظرة المسلم للمسلم ولم يكن يفرق بين المسلمين في الإسلام إلا أن يطلع الله على ماكن شخص من نفاق أو قامت له على ذلك شواهد قاطعة.

وكتب السنة شاهدة بذلك فكيف لا نقنع من الناس ما قنع صلى الله عليه وسلم منهم وكيف نطالبهم بأكثر مما طالبهم به وهو صاحب الشريعة وإليه المرد عند النزاع.

فهذا الدرزي الذي اعترف بما كان عليه وجاء الآن طائعا من نفسه يشهد أنه على الدين الحق وأنه ينبذ كل دين يخالفه. يعد مسلما حقا.

ومن لم يقبل منه ذلك يخشى أن يبوء بها نعوذ بالله فليترك الله المسلمون وليرجعوا إلى حكم الله وحكم رسوله ولا يكونوا كالذين تفرقوا واختلّفوا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم والله ينقذهم مما صاروا إليه وهو يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

أما اعتبار الراجع إلى العقيدة الصحيحة مسلما فلا يحتاج إلى أن يكون ذلك من طريق رسمية بل يكفي ان يعلم الله عنه ذلك، ثم في جريان أحكام المسلمين عليه لا يحتاج إلا إلى أن يعرف الناس منه ذلك، وتبين أمره بين من يعرفونه. والله تعالى أعلم.



السؤال رقم (١٨١): ردة الزوجة لا تقتضي فسخ نكاحها :

سئل:

زوجة ارتدت عن الإسلام بقصد فسخ النكاح وعادت إلى الإسلام فوراً فهل يفسخ النكاح رداً لقصدتها أولاً يفسخ ولا ينفذ قصدتها، وإذا فسخ فما حكم الصداق. هل يقرر على الزوج بالدخول أو يلزمها حيث إن الفسخ من جهتها وأن الزوج تركها من مدة ثلاثة شهور ولم يسأل عنها إلى الآن ؟

أجاب:

قال في الفتح قد أفتى الدبوسى والصفار وبعض أهل سمرقند بعدم وقوع الفرقة بالردة رداً عليها. وغيرهم مشوا على الظاهر. ولكن حكموا بجبرها على تجديد النكاح مع الزوج، ولما كان الإيجاب على النكاح غير متيسر ولانفاذ له وكان كثير من الزوجات قد اتخذن دينهن لعبة يخلعنه كلما اردن التخلص من أزواجهن وهى وسيلة من أقبح الوسائل وجب لذلك إقفال هذا الباب فى وجوههن خصوصاً مع تعذر إجراء أحكام الردة عليهن كما هو معلوم فهذا لا يفسخ النكاح ولا تقع الفرقة بمجرد ردة الزوجة بل تبقى الزوجة فى عصمة زوجها والمهر واجب عليه بالدخول لا يسقط بردتها كما هو ظاهر والله أعلم.



السؤال رقم (١٨٢): زوجة المرتد :

سئل:

فى رجل كان كافراً فأسلم وتزوج بمسلمة وأتى منها بثلاثة أولاد وهو فى الإسلام. ثم ارتد إلى دينه من مدة ثلاث سنوات. فهل تبقى

من غير زوج تنتظر لعله يسلم أم تحل للأزواج بمجرد رجوعه للدين المذكور من غير أن تتوقف على ما يحل العصمة منه بعد ارتداده.
أجاب:

من المقرر شرعا أن المرتد هو الراجع عن دين الإسلام، وأن ارتداد أحد الزوجين فسخ تبين به الزوجة. وعليه فمتى تحقق ارتداد الزوج المذكور في هذه الحادثة عن دين الإسلام انفسخ نكاح زوجته المذكورة بارتداده وبانت منه بذلك وبعد انقضاء عدتها من حين الردة يجوز لها أن تتزوج بغيره. والله أعلم.



السؤال رقم (١٨٣) : تقادم حكم مع الإقرار بالحق :
سئل:

في رجل صدر له حكم من مجلس بنى سويق الملغى بتاريخ ٢٠ القعدة سنة ٣٠٢ بإلزام محمد عبد الهادي بأن يدفع له مبلغ ٤٩٤٠. ٠١٦ وقد بقى هذا الحكم بلا تنفيذ حتى ألغى المجلس لإفلاس المحكوم عليه ثم افتتحت المحاكم الأهلية بالوجه القبلي وفي ٥ ربيع الأول سنة ٣١٩ أعلن هذا الحكم للمحكوم عليه لأجل تنفيذه فعارض المحكوم عليه بسقوط حكم المجلس الملغى لمرور مدة تزيد عن خمس عشرة سنة وبأن منع القاضى من سماع الدعوى بعد مرور الزمن نتيجة سقوط الحق وبأن القول بعدم سقوطه بتقادم الزمان هو أن صاحبه لو يتمكن من الحصول عليه بدون واسطة القضاء لحل له أخذه ديانة، فهل يوجد بأحكام الشريعة نص يسقط الحكم بمرور الزمن وهل ما قيل موافق للشريعة. أفوتونا في هذه الحادثة ؟

أجاب:

من هذا السؤال يظهر أن المحكوم عليه لا يزال مقرا بهذا المبلغ الذي حكم به عليه، غاية الأمر أنه يعارض بسقوط الحكم بالنظر لما ذكر والذي يقتضيه الحكم الشرعي أنه مع الإقرار به يلزمه، لأن الإقرار حجة معتبرة يعامل به المقر ولو طال الزمن مادام لم يأخذ صاحب الحق حقه، لأن الحق لا يسقط بتقادم الزمان ولا بعدم أخذه مع التمكن فلا عبرة بما عارض به المحكوم عليه. والله تعالى أعلم.



كتاب النفقات

السؤال رقم (١٨٤) : نفقة المطلقة وأجر حضانتها :

امرأة تزوجت ورزقت بنتين وغلاما ثم طلقت ثلاثا ومكثت في بيت والدتها عامين وطلبت نفقة وأجرة حضانة ولأولادها الصغار وحصلت على تقرير من محكمة شرعية ولم يدفع لها الزوج شيئا مدة أربع سنوات من وقت التقرير وفي هذه المدة تزوجت بغيره وصارت حضانة أولادها لوالدتها ومكثت مع الزوج الأخير سنة ثم افترقا ولما علم زوجها الأول أنها تريد مطالبته بالفرض الماضي رأى أن يعيدها إلى عصمته واحتال عليها حتى أعادها لعصمته ولم يوافقا بعضهما وافترقا ثانيا. فهل لها حق في طلب النفقة المقررة سابقا وأجرة الحضانة ؟

أجاب:

للمرأة المذكورة في السؤال أن تطلب من زوجها ما قدر لها من أجرة الحضانة في المدة الماضية من يوم التقدير بلا نزاع أما ما قدر من النفقة للأولاد فقد قيل إذا لم تؤمر المرأة بالاستدانة تسقط النفقة بمضى أكثر من شهر وقال الزيلعي لا تسقط نفقة الأولاد متى قدرت بالرضا أو القضاء وإن طال الزمن ورجح الأول بعضهم ورجح الثاني بعض آخر وأفتى به ثقة المفتين وهو الموافق للعدل خصوصا في هذه الأزمان التي عمت فيها مماطلة الرجال لنسائهم في الوفاء بالنفقات فلا تزال المرأة تطلب وهو يماطلها حتى تمضي الشهور بل الاعوام فلو أخذ بالقول الأول وصحت أحكام القضاة وما يجري بين

أيديهم مما لا أثر له وعد ذلك كله لغوا فالقول الثاني هو الذى يجب أن يكون عليه العمل فلا تسقط نفقة الأولاد فى المدة الماضية. أما أجره الحضانة التى للأم المطالبة بها فهى عن المدة الماضية كذلك إلا فى الوقت الذى كانت فيه زوجة لغيره فإنها لم تكن حاضنة وفى الوقت الذى رجعت فيه لوالد الأولاد فإنها فى هذه الحالة مكلفة بالقيام على الأولاد بلا أجر وأما الجدة فلها أن تطلب أجره الحضانة مدة إقامة الأولاد تحت حضانتها لأن تقدير الأجرة أمام القاضى كان إلزاما للزوج بأن يدفع الأجرة المقدرة لمن يحضن الأولاد فيتعدى ذلك إلى الجدة بالضرورة على أن أجره الحضانة كأجرة الرضاع تلزم بدون عقد كما صرحوا به والله أعلم.



السؤال رقم (١٨٥) : إنفاق الوصى على القصر :

سئل :

وصى من قبل القاضى رأى أن عقار الموصى عليهم كاد أن يتلف فاستأذن فى بيعه فاذن له المجلس الحسبى بذلك وشراء ما يصلح بدله وبعد البيع لم يجد الوصى عقارا يصلح للقصر وبقي فى انتظار ذلك ٤ سنين وفى تلك المدة لم نجد ما ينفقه على القصر سوى ثمن المبيع لكونهم لا مال لهم سواء ومحافظة من الوصى على مالهم استعمله فى تجارة وصار ينفق عليهم من ربحه إن وجد ومن رأس المال إن لم يوجد ربح حتى صار المنفق من رأس المال بعد الربح قريبا من نصفه وعلى فرض وجود ما يصلح شراؤه بجميع ثمن المبيع قبل أن يصرف منه شىء فالناتج لا يفى بمصروف القصر

(٢٣٤)

لقلته. فهل يلزمهم ما صرفه الوصى عليهم من رأس المال عند الحاجة إلى صرفه أو يلزم الوصى ؟
أجاب:

حيث إن بيع الوصى للعقار المذكور كان لحاجة وكان الثمن ثمن المثل أو أزيد وبذل الوصى وسعه في استبقاء الثمن للاستبدال وفي تنمية المال حتى لا ينفد ولكن حاجة الموصى عليهم إلى النفقة حملته على الإنفاق منه حتى نفذ بعضه فلا يلزم بما صرفه متى ثبت ذلك كله ويصدق بيمينه في مقدار حاجة الموصى عليهم وما أنفقه فيها إذا لم يكذبه الظاهر والله أعلم.

تعليق : صدر القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالولاية على المال ونص فيه على وجوب صدور إذن من المحكمة بالإنفاق على القصر النفقة المقررة.



السؤال رقم (١٨٦): سقوط نفقة الحاضنة إذا سافرت بالصغير :
سئل:

رجل فرض على نفسه نفقة لأولاده وهم قصر قدرا معيناً كل شهر واذن لوالدته بالاستدانة والإنفاق عليهم ثم توجهت لبلاد فرنسا بهم وهي بلدها بدون إذن من والدهم وأقامت بهم في فرنسا وقد بلغ الولد من السن زيادة عن ١٥ سنة والبنت الكبيرة زيادة عن ١٨ سنة والبنت الثانية زيادة عن ١٧ سنة فهل في هذه الحالة إذا طلبت الأم نفقة الأولاد يكون لها حق الطلب أولاً ولها طلب نفقة لمدة مستقبلية على فرض أن الحضانة لم تنته أم لا وما سن حضانة الغلام والبنت وللزوج أن يبطل ما أمر به الزوجة من الإنفاق أو الاستدانة أم لا

وهل هو ملزم بالانفاق على أولاده الغائبين مع والدتهم بدون إذن بعد سن الحضانة أم لا ؟

أجاب:

حق حضانة الأم للصبي ينتهى إذا بلغ تمام سبع سنين من سنة وحق حضانتها للبنت ينتهى متى أتمت تسع سنين ومتى جاوزا هذا السن لم يكن لأمهما حق الحضانة.

ولأبيهما أخذهما جبرا عنها وضمهما إليه وإذا استدانَّت الأم شيئا بعد الفرض من نفقة الأولاد ومضت المدة التى لها فيها حق الحضانة لم يسقط حق مطالبتها للأب بما استدانته لأنه حق لازم لزمّة الأب مقابل تربية أولاده.

وسفر الأم بالأولاد بغير إذنه أو بإذنه لا يسقط حقها فى ذلك وليس لها أن تطلب نفقة للمستقبل فى أى حال من الأحوال حتى فى مدة الحضانة أما بعد أن يتجاوز الصبي سبع سنين والبنت تسع سنين فقد سقطت أجرة الحضانة. وانقطع حق مطالبة الأم بما فرض لها الزوج من قبل وأما النفقة المفروضة للأولاد فإنما فرضت لهم وهم عند والدتهم فى مدة الحضانة.

والإذن لها بالاستدانة إنما هو على تقدير أنهم فى حضانتها فيقف فرض النفقة والأذن بالاستدانة لأجلها عند ذلك الحد فمتى انتهت مدة الحضانة لم يجز للأم أن تستدين للإنفاق على الأولاد إلا بإذن من الزوج جديد وللأب أن يأخذ بنتيه وينفق عليهما متى تمكن من ذلك ولا يجوز للأم أن تحجزهما عندها بعد مضي الحضانة وكذلك له

ذلك فى الابن الى أن يبلغ عاقلا ويستغنى عن أبيه فإذا بلغ الرشد واستغنى عن أبيه فله أن يعيش وحده ولا نفقة له على أبيه فى هذه الحالة ولا فى التى قبلها إذا لم يمكن الوالد من ضمه إليه.

هذا كله إذا لم يكن سفر الأم بالأولاد إلى بلد لا يؤمن فيه على عقائد الأولاد وآدابهم الدينية فإن كان السفر إلى بلد كذلك كما فى هذه الواقعة سقطت حضانتها ونفقتهم عن الوالد بمجرد الاستقرار فى ذلك البلد والله أعلم.

ملاحظة: مدة الحضانة جعلها القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ عشر سنوات بالنسبة للغلام واثنى عشرة سنة بالنسبة للبنت وبعد ذلك فوض القانون القاضى فى إبقاء الغلام إلى سن خمس عشرة سنة والبنت إلى سن الزواج متى رأى المصلحة فى ذلك.



السؤال رقم (١٨٧) : على من تجب نفقة الصغير ؟

سئل:

رجل فقير رزق بولد ولا إخوة له ولا مال، وله أم وجدة لأم وجدة لأب أغنياء فعلى من تجب نفقة الصغير ؟

أجاب:

إذا كان الأب الفقير عاجزا عن الكسب وجبت النفقة على الأم لأنها أقرب إلى الولد من الجدة أم الأم. ومن الجد ولا رجوع لها على الأب اتفاقا فإن كان الأب معسرا لكنه غير عاجز عن الكسب وجبت النفقة على الأم كذلك لكنها تكون دينا على الأب إذا أيسر رجعت بها عليه.

وإنما ترجع الأم حتى عند من قال بأنه لا رجوع للجد إذا أنفق

لإعسار الأب القادر على الكسب مع عدم يسار الأم؛ لأن النفقة إنما هى على الأب لا يشاركه فيها غيره فإذا أعسر وكان الجد موسرا وجبت النفقة على الجد ولا يرجع بها على الأب فى الصحيح لأنه عصبه. عليه من الحق للأب وابنه ما ليس على الأم لأب لولدها. وبالجملـة فالذكر الموسر إذا وجبت عليه النفقة لم يرجع بها لأنه المعروف بالقدرة على الكسب الذى يعول عليه فى الكفاية بخلاف الأم فإنها ليست كذلك كما هو ظاهر وهى التى تجب عليها النفقة فى هذه الحادثة وتكون دينا على الأب ترجع بها إذا أيسر والله أعلم.



السؤال رقم (١٨٨): مشروع نفقة زوجات المسجونين والمفقودين وسبيئ
العشرة :

سنل:

بإفادة من نظارة الحقانية مؤرخة فى ١٤ ربيع الأول سنة ١٣١٨ هجرية نمرة ١٩ مضمونها أنه بعد الإحاطة بما اشتملت عليه مكاتبة نظارة الداخلية نمرة ١٥٣ المختص بتضرر بعض زوجات المحكوم عليهم من عدم انفاق أزواجهن عليهن أو إطلاق عصمتهن وتعذر الأسباب التى تمكن القاضى الشرعى من الفصل فى ذلك بين الزوج والزوجة لوجودها فى مكان غير الذى فيه الزوج وما طلبته النظارة المشار إليها من استفتاء فضيلتكم عن الطريقة التى يفصل بها فى الأمر شرعا لحسم شكوى تلك النسوة إجابة لطلب سعادة مفتى عموم السجون بإفادته لها نمرة ١١٣ ؟

أجاب:

اطلعت على ما حررت سعادتكم فيما يختص بما ورد من نظارة الداخلية من الاستفهام عن الوجه الشرعى فى إزالة ما يشكو منه النساء اللاتى حكم على أزواجهن بمدد طويلة يقضونها فى السجن أو الأشغال الشاقة مع تركهن بلا نفقة ولا عائل لهن ولا لأولادهن منهم، واطلعت على وجوه الضرورة المحتممة للبحث عن طريقة للفصل فى تلك الشكايات التى بينها : جناب مفتى عموم السجون فيما كتبه لنظارة الداخلية. هذه مسألة من عدة مسائل من قبيلها كثرت فيها الشكوى وعمت بها البلوى ونظارة الحقانية لا يمر عليها زمن طويل حتى يصلها من جميع أطراف القطر المصرى ما يستحثها للنظر فى مخلص مما يلحق النساء المعوزات من الضرر فى دينهن ومعيشتهن والفساد الذى يعرض لأولادهن وما ينشأون عليه من ردىء الأخلاق وسىء الأعمال وما يعقب هذه الحالة من القلق والاضطراب فى حالة الأمة بتمامها كما أشار إلى ذلك مفتى عموم البوليس فى كلامه عن مسألته.

ولهذا رأيت أن أبحث فى هذه المسائل جميعها وهى:

المسألة الأولى: مسألة المسجونين التى جاءت برقيم سعادتكم.

الثانية: مسألة عجز الزوج عن النفقة على زوجته أو امتناعه عن الإنفاق عليها عنادا كما يحصل من أغلب أفراد الطبقة

السفلى من الأهالى وكثير من أفراد الطبقة الوسطى والعليا.

والثالثة: مسألة الغائب الذى ينقطع خبره أو تبعد غيبته ولا يترك

لزوجته وأولاده شيئاً من المال أو ترك مالا لكن لا تصل إليه يدها أو تحتاج زوجته بمقتضى الطبيعة البشرية إلى الخلاص من حالتها خصوصاً إن كانت شابة ويندرج في هذه المسألة ما يعرف بمسألة المفقود.

الرابعة: مسألة الزوج الذى يضار زوجته ويعنتها فى المعاشرة حتى لا يكون سبيل لمعيشة الزوجين معاً.

جميع هذه المسائل فى درجة واحدة من الحاجة إلى النظر وكثيراً ما ترد على الأسئلة من كل جانب للاستفتاء عما يقتضيه الشرع فيها. وقد سئلت من مدة أيام عن امرأة ارتدت لسوء معاشرة زوجها لا هو يطلقها ولا هو يحسن عشرتها ولا هو يدعها تعيش عند أهلها وعن أخرى على عزم الردة عن دينها لإكراهها على معاشرة قاتل أبيها ولها قضية فى محكمة مديرية الدقهلية وقد ورد على أثناء كتابة هذه السطور شكوى من امرأة عجز زوجها عن النفقة أرسلها مع هذه الأوراق أما الشكوى من نساء الغائبين والعاجزين عن النفقة فعندى منها كثير وأرسلت بعضها للنظارة وللنظارة علم بكثير من ذلك الذى شوهد بالعيان ولم تبق فيه ريبة لمرتاب.

إن النساء فى أية حالة من الحالات الأربع التى عددنا مسائلها يلجأن بحكم الضرورة إلى الفحش وارتكاب ما يخالف أحكام كل دين وأدب أو يهلكن ولا سبيل لإنقاذهن من المهلكتين إلا التطلاق على أزواجهن وذلك ما قضت به حالة الناس من فساد الاعتقاد وسوء الخلق وكل ما يلتمس وراء التطلاق فهو خيال لا يمكن تحقيقه

فالاضطرار إلى التطلاق على الزوج في الأحوال المذكورة أو اعتباره في حكم الميت إن كان مفقودا مما لا ينكره إلا جاهل بأحوال المسلمين اليوم أو مكابر ينسى عقله وإحساسه ولا اعتداد بواحد منهما متى تحققت الضرورة وجب مراعاتها بنص الكتاب.

والسنة وإجماع الأئمة والأمة ولا حاجة لسد النصوص على ذلك لأنه معلوم من الدين بالضرورة ومراعاة حكم الضرورة لا يعد اجتهدا لأن الاجتهاد إنما يكون له مجال في الأمر ذي الوجوه، أما ما قضت به الضرورة فهو من قبيل المحسوس لا مجال للنظر فيه حتى يكون فيه اجتهد، وقد صرح الفقهاء عند الكلام على الحكم بالمرجوح أن محل الخطر فيه إذا لم تقض به الضرورة، فإن قضت به ساغ للقاضي بلا استئذان من ولاة أن يحكم به فقد كان يصح للقضاة المقلدين لمذهب أبي حنيفة أن يحكموا بالضرورة عند ظهورها بعد التحقق منها ولا يكونون قد خرجوا بذلك عن مذهب أبي حنيفة ولكنهم يتخرجون ذلك وذهب بعض المفتين غفلة منه عن حقيقة الدين إلى أنه لا يجوز الإفتاء ولا الحكم بما تقضى به الضرورة من التطلاق على الزوج وأساء إلى دينه بالتشريع على من يفتى أو يحكم بذلك وهو لا يشعر بأنه يستبيح ارتكاب القبائح باسم الدين ثم قد صرح الفقهاء في مسألة المفقود بجواز الإفتاء بمذهب مالك للضرورة ولا ضرورة أظهر مما نحن فيه الآن، وللفقهاء من الحنفية خلاف في الحكم بمذهب الغير. وهل ينفذ أو لا ينفذ وأكثرهم على أنه ينفذ وأفتى بكل من القولين ولهم في توجيه نفاذه أدلة مقبولة. وقال صاحب فتح

القدير عند البحث فى نفاذ الحكم بمذهب الغير أو عدم نفاذه ما معناه
يحل الإقدام على الحكم بمذهب الغير لأن القاضى مأمور بالمشاورة
وقد تقع على خلاف رأيه. وقال قبل هذا بقليل إن المقلد إنما ولاه
ليحكم بمذهب أبى حنيفة مثلاً فلا تمكن المخالفة فيكون معزولاً
بالنسبة إلى ذلك الحكم وقد تبين من كلامهم وعلل أحكامهم أن
الخلاف إنما هو فى الحكم الذى يصدر من القاضى بمذهب غيره إن
كان مجتهداً أو على خلاف ما حدده من ولاه إن كان مقلداً ولم تكن
هناك ضرورة ملجئة، أما إذا كان الحكم بناء على أمر من ولى
القاضى أو مراعاة للضرورة عند تحققها فلا خلاف فى صحته
ونفاذه.

والذى تطلبه نظارة الحقانية الآن إنما هو طريقة شرعية للخلاص
من انتهاك حرمان الدين أو التخليص من الهلكة على أن يصدر بتلك
الطريقة أمر الجنا ب العالى الخديوى الذى يولى القضاة فتصبح مما لا
خلاف فيه.

أما إن ذلك يجوز للجنا ب العالى الخديوى فهو مما لا ريب فيه
فإنه هو الحاكم الذى يولى القضاة وهو الذى ينشر لهم المنشورات
بالطرق التى يتبعونها والمذهب الذى يحكمون به، وهو وحده الذى
يسوغ له ذلك بمقتضى الأحكام الفقهية. غاية ما فى الأمر أن
الحكومة يمكنها أن تخص الحكم فى هذه المسائل بما عدا محكمة
مصر الشرعية حيث عرضت الشبهة فى أن التولية فيها ليست
خاصة بالجنا ب الخديوى بل يشترك فيها أمر الجنا ب السلطانى ثم

تبيح لمن فى دائرة محكمة مصر الشرعية أن يرفعوا قضاياهم التى من هذا القبيل إلى قضاة القليوبية والجيزة ولا شىء فى ذلك لا شرعا ولا سياسة ولا شك أن سماحة قاضى مصر لا يعارض فى ذلك مادام الأمر بعيدا عنه وما دام لم يسأل رأيـه فيه.

لأسباب التى بينتها أرى أنه يجب الرجوع إلى ما جاء فى مذهب مالك من أحكام النفقات والغائبين والمفقودين والمسجونين والمضارين لأزواجهن وقد استخرجت من فقه المالكية ما تمس إليه الضرورة فى ديارنا وضمنته إحدى عشرة مادة وكتبت إلى الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر ومفتى السادة المالكية أسأله هل يوافق على ما رأيت فكتب إلى ما يفيد أن رأيـه موافق لرأىـى وأنه يرى أنه الحالة الحضارة من الخطب الجسيم الذى يجب النظر فيه للخروج منه. وإنى أرسل إلى سعادتك هذا المشروع مع تصديق صاحب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر ليرفع إلى الجنب الخديوى ليصدر أمره الكريم بمقتضاه بناء على إفتاء فضيلة شيخ الجامع الأزهر ومفتى المالكية وإفتاء مفتى الديار المصرية وموافقة نظارة الحقانية فقط بدون إرساله إلى شورى القوانين لعدم الضرورة إلى ذلك فى الأحكام الشرعية.

أما تخصيص المحاكم بالحكم بمقتضى المشروع المذكور وهل يستأنف الحكم أو لا يستأنف وأمام أى المحاكم يكون استئنافه فذلك يوضع له مشروع آخر يصدق عليه مجلس النظر ويؤخذ فيه رأى شورى القوانين لأنه من الأحكام الوضعية وإذا رأت النظارة أن أشترك معها فى وضعه فذلك لها والله أعلم.

وطيه الأوراق عدد ٦ بما فيها المشروع وصورته.

١- العجز عن النفقة :

١- إذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله، فإن لم يكن له مال ظاهر ولم يقل إنه معسر أو موسر ولكن أصر على عدم الإنفاق طلق عليه القاضى فى الحال وإن ادعى العجز فإن لم يثبت طلق عليه حالا وإن أثبت الإعسار أمهله مدة لا تزيد على شهر فإن لم ينفق طلق عليه بعد ذلك.

٢- إن كان الزوج مريضا أو مسجونا وامتنع عن الإنفاق على زوجته أمهله القاضى مدة يرجى فيها الشفاء أو الخلاص من السجن فإن طالّت مدة المرض أو السجن بحيث يخشى الضرر أو الفتنة طلق عليه القاضى.

٣- إذا كان الزوج غائبا غيبة قريبة ولم يترك نفقة لزوجته أعذر إليه القاضى بالطرق المعروفة وضرب له أجلا فإن لم يرسل ما تتفق منه زوجته على نفسها أو لم يحضر للإنفاق عليها طلق عليه القاضى بعد مضى الأجل، فإن كان بعيد الغيبة على مسيرة عشرة أيام فأكثر للراكب أو كان مجهول المحل وثبت أنه لا مال له تتفق منه الزوجة طلق عليه القاضى.

٤- إذا كان للزوج الغائب مال أو دين فى ذمة أحد أو وديعة فى يد آخر كان للزوجة حق طلب فرض النفقة فى ذلك المال أو

الدين ولها أن تقيم البينة على من ينكر الدين أو الوديعة
ويقضى لها بطلبها بلا كفيل وذلك بعد أن تحلف أنها مستحقة
للسفقة على الغائب وأنه لم يترك لها مالا ولم يقم عنه وكيلًا
فى الإنفاق عليها ثم الغائب على حجته بعد عودته.

٥- تطلىق القاضى لعدم الإنفاق يقع رجعيًا وللزوج أن يراجع
زوجته إذا ثبت يساره واستعد للإنفاق فى أثناء العدة فإن لم
يثبت يساره أو لم يستعد للإنفاق لم تصح الرجعة.

٣- المفقود

٦- من فقد فى بلاد المسلمين وانقطع خبره عن زوجته كان لها
أن ترفع إلى ناظر الحقانية مع بيان الجهة التى تعرف أو
تظن أنه سار إليها أو يمكن أن يوجد فيها، وعلى ناظر
الحقانية عند ذلك أن يبحث عنه فى مظنات وجوده بطرق
النشر للحكام ورجال البوليس وبعد العجز عن خبره يضرب
لها أجل أربع سنين فإذا انتهت تعدت الزوجة عدة وفاة أربعة
أشهر وعشرا بدون حاجة إلى قضاء قاض ويحل لها بعد
ذلك أن تتزوج بغيره.

٧- إذا جاء المفقود أو تبين أنه حى وكان ذلك قبل تمتع الزوج
الثانى بها غير عالم بحياته كانت الزوجة للمفقود ولو بعد
العقد مطلقا أو بعد التمتع فى حال ما لو كان الزوج الثانى
عالمًا بحياة المفقود، فإن ظهر أن المفقود مات فى العدة أو
بعدها قبل العقد على الزوج الثانى أو بعده ورثته ما لم يكن

تمتع بها الثانى غير عالم بحياة الأول فإن مات بعد تمتعه وهو غير عالم بحياة الزوج الأول لم ترث.

٨- من فقد فى معترك بين المسلمين بعضهم مع بعض وثبت أنه حضر القتال جاز لزوجته أن ترفع الأمر إلى ناظر الحقانية وبعد البحث عنه وعدم العثور عليه تعتد الزوجة بدون مدة ثم لها أن تتزوج بعد العدة ويورث ماله بمجرد العجز عن خبره، فإن لم يثبت إلا أنه سار مع الجيش فقط كان حكمه ما فى المادتين السابقتين.

٩- لزوجة المفقود فى حرب بين المسلمين وغيرهم أن ترفع الأمر إلى ناظر الحقانية وبعد البحث عنه يضرب لها أجل سنة فإذا انقضت اعتدت وحل لها الزواج بعد العدة ويورث ماله بعد انقضاء السنة ومحل ضرب الأجل لاعتداد زوجة المفقود إذا كان فى ماله ما تنفق منه الزوجة أو لم تخش على نفسها الفتنة وإلا رفعت الأمر إلى القاضى ليطلق عليه متى ثبت له صحة دعواها.

٣- سوء المعاشرة.

١٠- إذا اشتد النزاع بين الزوجين ولم يمكن انقطاعه بينهما بطريقة من الطرق المنصوص عليها فى كتاب الله تعالى رفع الأمر إلى قاضى المركز وعليه عند ذلك أن يعين حكيمين عدلين أحدهما من أقارب الزوج والثانى من أقارب الزوجة والأفضل أن يكونا جارين فإن تعذر العدول من

الأقارب فإنه يعينهما من الأجانب وأن يبعث بهما إلى الزوجين فإن أصلحاهما فيها وألا حكما بالطلاق ورفع الأمر إليه وعند ذلك عليه أن يقضى بما حكما به ويقع التطلاق في هذه الحالة طلاق واحدة بائة ولا يجوز للحكمين الزيادة عليها.

١١- للزوجة أن تطلب من القاضى التطلاق على الزوج إذا كان يصلها منه ضرر والضرر هو ما لا يجوز شرعا كالهجر بغير سبب شرعى والضرب والسب بدون سبب شرعى وعلى الزوجة أن تثبت كل ذلك بالطرق الشرعية.

صورة تصديق حضرة شيخ الجامع الأزهر ومفتى السادة المالكية بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على نبيه أقول ما سطر بعالیه من المسائل الإحدى عشرة هی نصوص المالكية وعليها العمل وبها الفتوى سيما إذا دعت إليها ضرورة كما فى زماننا هذا فالعمل بها أوجب والله أعلم.

وقد ورد هذا المشروع مصدقا عليه من حضرته بإفادة مؤرخة ٦ ربيع الآخر سنة ١٣١٨ هجرية نمرة ٥٢٨ سايره بعد إرساله لحضرته بإفادة مؤرخة فى ٤ منه نمرة ١٩.



السؤال رقم (١٨٩): نفقة لعالم الابن الصغير:
سئل:

بإفادة من نظارة الحقانية مؤرخة ١٦ أكتوبر سنة ١٩٠١ م نمرة ١٠ مضمونها أن نظارة الداخلية أرسلت للحقانية خطابا يتضمن أن

أحد الأشخاص الذين يعالجون في مستشفى مديرية جرجا استحق عليه مبلغ في نظير أجره معالجته وبمطالبته به ظهر عدم قدرته على السداد ولكون والده من ذوى اليسار طلب منه هذا المبلغ فتوقف في الدفع.

ولهذا رغبت الوقوف على ما إذا كان الوالد مكلفا شرعا أو قانونا بنفقات علاج ولده أولا وإذا كان مكلفا فلغاية أى سن يبلغه الولد، وما هى الأحوال التى تقضى بإعفائه منها أو بإلزامه بها. فالأمل الإفادة عن الحكم الشرعى فى هذا الموضوع ؟
أجاب:

قالوا : بوجوب النفقة بأنواعها على الحر لطفله الفقير الحر وعرفوه بأنه الولد الذى يسقط من بطن أمه إلى أن يحتلم ولم يذكروا هنا أجره الطبيب وثمر الأدوية وإنما ذكروا عدم الوجوب بالنسبة للزوجة وصرحوا بأن الأب إذا كان مريضا أو به ضمانة يحتاج بها إلى الخدمة فعلى ابنه خادمه وكذلك الابن ومرادهم من كون الطفل فقيرا أنه لم يبلغ حد الكسب فإن بلغه كان للأب أن يؤجره أو يدفعه فى حرفه ليكتسب وينفق عليه من كسبه إن كان ذكرا وإذا كان الطفل غنيا بأن كان صاحب عقار ونحوه فالأب يبيع ذلك وينفق عليه لأنه غنى بذلك هذا ما قالوه فى جانب الطفل.

أما ما قالوه فى جانب الولد الكبير فهو وجوب النفقة المذكورة للولد الكبير العاجز عن الكسب بأن كان زمنا أو من أبناء الكرام أو لا يستأجره الناس أو طالب علم لا يتفرغ للكسب فإنه فى هذه

الأحوال عاجز تجب نفقته على الأب على ما فى القنية والمنح.
وصرحوا بأنه : لا يشارك الأب ولو فقيرا أحد فى نفقته طفله
وولده الكبير العاجز عن الكسب كما عليه الفتوى ما لم يكن الأب
معسرا فيلحق بالميت فتجب على غيره بلا رجوع عليه على
الصحيح.

وعلى ذلك فإن كان الابن فى حادثتنا طفلا فقيرا لم يبلغ حد
الكسب كانت نفقته بأنواعها واجبة على أبيه وكذلك أجره الطبيب
وثلث الأدوية على ما يظهر لأن وجوب النفقة على الوالد لولده إنما
هو للصلة والتراحم بينهما وقد صارت مداواة الأمراض بعد تحققها
وغلبة الظن بإفسادها لمزاج البدن من أشد ما يقضى به التراحم ومن
أوجب ما تحمل عليه الصلات وقلما يوجد الآن ممن لهم أقل فهم من
ينكر دخول المعالجة فيما تفرضه صلة الوالد بولده أو الولد بوالده
حتى أصبح الكثير من ذوى المعرفة الصحيحة يعدها فى منزلة أعلى
من النفقة العادية من الأكل والشرب ونحوهما خصوصا أن من كان
مريضا وله أب موسر لا يمكن أن ينفق عليه فى علاجه أحد من
الأجانب أو ذوى القرابة البعيدة، فمتى تحقق المرض وسوء أثره فى
الجسم تعينت النفقة فى دفعه على والده الموسر وقاية من غائلة
المرض وحفظا للحياة أو للأعضاء من التلف فيلزم الوالد ما أنفق فى
العلاج وأجره الطبيب المعالج والكلام فى أن الأدوية وأجره العلاج لا
تلزم من تجب عليه النفقة لمن له النفقة يجرى فيما إذا لم يتعين
العلاج بأن لم يغلب على الظن هلاك البدن أو فساد بعض الأعضاء

بتركه. أما إذا غلب الظن بذلك وتعين العلاج لم يكن فرق بينه وبين الطعام والشراب مما هو ضرورى لحفظ قوام البنية، وكذلك لو كان الابن كبيرا عاجزا عن الكسب بسبب الزمانة أو كون أبيه من الكرام أو لا يستأجره أحد أو كان طالب علم لا يتفرغ للكسب فإن نفقته على أبيه ولو فقيرا وبالأولى إن كان غنيا على ما فى هذا الرقيم ويتبعها أجره الطبيب وثمان الأدوية بالنظر لما قلنا. أما إذا كان الابن غير موصوف بوصف من هذه الأوصاف فإن نفقته لا تجب على أبيه وكذلك ثمن الأدوية وأجره الطبيب.

هذا ولا يعقل أن تجب أجره الخادم للولد على والده ولا تجب أجره الطبيب ونفقة العلاج عليه بل هذه تجب بالأولى من تلك. والله سبحانه وتعالى أعلم.



فتاوى متنوعة

السؤال رقم (١٩٠) : لبس البرانيط وذبيحة الكتابي، وصلاة الشافعي خلف الحنفي :

سنل:

أولا : يوجد أفراد في بلاد الترنسفال تلبس البرانيط لقضاء مصالحهم وعودة الفوائد عليهم هل يجوز ذلك ؟

ثانيا : إن ذبحهم مخالف لأنهم يضربون البقر بالبلط وبعد ذلك يذبحون بغير تسمية. والغنم يذبحونها من غير تسمية هل يجوز ذلك ؟

ثالثا : إن الشافعية يصلون خلف الحنفية بدون تسمية ويصلون خلفهم العيدين، ومن المعلوم أن هناك خلافا بين الشافعية والحنفية في فرضية التسمية وفي تكبيرات العيدين، فهل تجوز صلاة كل خلف الآخر ؟

أجاب :

أما لبس البرنيطة إذا لم يقصد فاعله الخروج من الإسلام والدخول في دين غيره فلا يعد مكفرا. وإذا كان اللبس لحاجة من حجب شمس أو دفع مكروه أو تيسير مصلحة لم يكره كذلك لزوال معنى التشبه بالمرءة.

وأما الذبائح فالذى أراه أن يأخذ المسلمون في تلك الأطراف بنص كتاب الله تعالى في قوله { وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم } المائدة ٥ ، وأن يعولوا على ما قاله الإمام الجليل أبو بكرى العربى

المالكي من أن المدار على أن يكون ما يذبح مأكول أهل الكتاب قسيسهم وعامتهم ويعد طعاما لهم كافة.

فمتى كانت العادة عندهم إزهاق روح الحيوان بأى طريقة كانت وكان يأكل منه بعد الذبح رؤساء دينهم ساغ للمسلم أكله لأنه يقال له طعام أهل الكتاب، ولقد كان النصارى فى زمن النبى عليه الصلاة والسلام على مثل حالهم اليوم ، خصوصا ونصارى الترנסفال من أشد النصارى تعصبا فى دينهم وتمسكهم بكتبهم الدينية، فكل ما يكون من الذبيحة يعد طعام أهل الكتاب متى كان الذبح جاريا على عادتهم المسلمة عند رؤساء دينهم ومجىء الآية الكريمة { اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم } بعد آية تحريم الميتة وما أهل لغير الله به بمنزلة دفع ما يتوهم من تحريم طعام أهل الكتاب، لأنهم يعتقدون بألوهية عيسى وكانوا كذلك كافة فى عهده عليه الصلاة والسلام إلا من أسلم منهم.

ولفظ أهل الكتاب مطلق لا يصح أن يحمل على هذا القليل النادر. فإن تكون الآية كالصريحة فى حل طعامهم مطلقا، متى كانوا يعتقدونه حلا فى دينهم دفعا للحرص فى معاشرتهم ومعاملتهم.

وأما صلاة الشافعى خلف الحنفى فلا ريب عندى فى صحتها، مادامت صلاة الحنفى صحيحة على مذهبة. فإن دين الإسلام واحد.

وعلى الشافعى المأموم أن يعرف أن أمامه مسلم صحيح الصلاة بدون تعصب منه لإمامه. ومن طلب غير ذلك فقد عد الإسلام أديانا

لا ديننا واحداً، وهو مما لا يسوغ لعاقل أن يرمى إليه بين مسلمين
قليلى العدد فى أرض كل أهلها من غير المسلمين. واللّه أعلم.



السؤال رقم (١٩١) : طوفان نوح :

سنل:

ظهر بعض الطلبة ديدنهم البحث فى العلوم الرياضية والخوض
فى توهين الأدلة القرآنية وقد قالوا إن الطوفان لم يكن عاما لأنحاء
الأرض بل هو خاص بالأرض التى كان بها قوم نوح عليه السلام
وأنه بقى ناس فى أرض الصين لم يصبهم الغرق وإن دعاء نوح
عليه السلام بهلاك الكافرين لم يكن عاما بل هو خاص بكفار قومه
لأنه لم يكن مرسلا إلا إلى قومه بدليل ما صح (وكان كل بنى يبعث
إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس كافة) فإذا قيل لهم إن الآيات
الكريمة ناطقة بخلاف ذلك لقوله تعالى { رب لا تذر على الأرض
من الكافرين ديارا } نوح ٢٦ ، وقوله تعالى { وجعلنا ذريته هم
الباقيين } الصافات ٧٧ ، وقوله تعالى { لا عاصم اليوم من أمر الله
إلا من رحم } هود ٤٣ ، قالوا هى قابلة للتأويل ولا حجة فيها، وإذا
قيل لهم بأن نوحا عليه السلام أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض
ويكون عموم بعثته أمرا اتفاقيا لعدم وجود أحد غير قومه ولو وجد
غيره لم يكن مرسلا إليهم سخروا واستندوا إلى حكايات أهل الصين،
والمطلوب كشف الغطاء عن سر هذا الحادث العظيم والإفادة بما
يطمئن إليه القلب ؟

أجاب:

أما القرآن الكريم فلم يرد فيه نص قاطع على عمود الطوفان ولا على عمود رسالة نوح عليه السلام، وما ورد من الأحاديث على فرض صحة سنده فهو أحاد ولا يوجب اليقين، والمطلوب في تقرير مثل هذه الحقائق هو اليقين لا الظن إذا عد اعتقادها من عقائد الدين، أما المؤرخ ومريد الاطلاع فله أن يحصل من الظن ما ترجحه عنده ثقته بالراوى أو المؤرخ أو صاحب الرأى، وما يذكره المؤرخون والمفسرون فى هذه المسألة لا يخرج عن حد الثقة بالرواية أو عدم الثقة بها ولا تتخذ دليلا قطعيا على معتقد دينى أما مسألة عموم الطوفان فى نفسها موضوع نزاع بين أهل الأديان وأهل النظر فى طبقات الأرض، وموضوع خلاف بين مؤرخى الأمم.

أما أهل الكتاب وعلماء الأمة الإسلامية فعلى أن الطوفان كان عاما لكل الأرض ووافقهم على ذلك كثير من أهل النظر، واحتجوا على رأيهم بوجود بعض الأصداق والأسماك المتحجرة فى أعالي الجبال لأن هذه الأشياء مما لا يتكون إلا فى البحر، فظهورها فى رؤوس الجبال دليل على أن الماء صعد إليها مرة من المرات ولن يكون ذلك حتى يكون قد عم الأرض.

ويزعم غالب أهل النظر من المتأخرين أن الطوفان لم يكن عاما ولهم على ذلك شواهد يطول شرحها غير أنه لا يجوز لشخص مسلم أن ينكر قضية أن الطوفان كان عاما لمجرد حكايات عن أهل الصين أو لمجرد احتمال التأويل فى آيات الكتاب العزيز بل على كل من

يعتقد بالدين أن لا ينفي شيئاً مما يدل عليه ظاهر الآيات والأحاديث
التي صح سندها وينصرف عنها إلى التأويل إلا بدليل عقلى يقطع
بأن الظاهر غير مراد.

والوصول إلى ذلك في مثل هذه المسألة يحتاج إلى بحث طويل
وعناء شديد وعلم غزير في طبقات الأرض وما تحتوى عليه، وذلك
يتوقف على علوم شتى عقلية ونقلية ومن هذى برأيه بدن علم يقينى
فهو مجازف لا يسمع له قول ولا يسمح له ببث جهالاته والله أعلم.



الخاتمة

من خلال ما مر من الفتاوى الكثيرة التي قاربت المائتين، يتجلى لنا بكل وضوح منهج هذا الإمام العظيم في فتاويه التي ساهمت في وقتها في الفصل بين الناس، وتساهم الآن في نشر العلم وتحقيق المسائل العلمية. لقد اتسم منهجه العلمي بإعمال النص التشريعي مع الخلق النبوي المتمثل في الرحمة والرفقة بالمسلمين و النصيح لهم ، كما يتجلى استيعابه لأعراف وعادات غير المسلمين، والقدرة على إفتائهم في وقائع تختص بهم.

كما كان منهجه في الفتوى هو عدم انفصال الفرد عن مجتمعه، ومعرفة الحكمة من العوائد المخالفة في ظاهرها لعادات المسلمين والعرب.

فقد كان رحمه الله رحمة واسعة النموذج للعالم الرباني الذي يريد رفعة أمة الإسلام وما ذكر قليل من كثير لا يفي بقدر هذا الرجل العظيم الذي جاهد بالكلمة والرأي والفكر، وعاش حياته نموذجاً للعالم المنفتح على العالم المستنير لا سيما وكان يتقن الفرنسية وغيرها من اللغات وكان خبيراً بعادات الشعوب.

والله نرجو أن يبارك لنا دائماً في رجالنا وقادة الفكر والعلم في أمتنا الإسلامية بما يتحقق معه خير البلاد والعباد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس الكتاب

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٣
الإمام محمد عبده ومسيرته	٥
العبادات	١١
كتاب الصلاة	١١
رفع الصوت بالتلاوة يوم الجمعة	
والترقية قبل الخطبة	١١
التبليغ عن الإمام مع عدم الحاجة	١٤
باب الجنائز والقبور	١٧
البناء في الشوارع التي يمر الناس فيها	
بين القبور	١٧
مصروفات المأتم	١٨
هدم القبة على القبر	١٩
كتاب الصيام	٢٠
رؤية الهلال	٢٠
كتاب الحج	٢٢
الحج عن الغير	٢٢
المعاملات	٢٣
كتاب البيع	٢٣
حق الشفعة للأقارب ودرجاتها	٢٣
البيع في مرض الموت	٢٣
البيع بشرط	٢٤
البيع الفاسد	٢٥

٢٦	ما يدخل في المبيع تبعا
٢٧	الشفعة للجار
٢٧	اشتباه بين التخرج وبيع بالشفعة
٢٩	كتاب الكفالة
٢٩	كفالة الأب لابنه نفقات الزواج
٣٠	كتاب الشركات
٣٠	شركة المضاربة
٣٠	شركة ملك
٣١	حق مالك أرض الساقية في منع شركائه
٣٢	نماء الشركة شركة ملك
٣٥	كتاب إحياء الموات
٣٥	إحياء الأرض الميتة مكسب لملكيتها
٣٥	إحياء الموات ليس من قبيل الهبة
٣٧	كتاب الوقف
٣٧	إجارة الوقف على الشيوع
٣٨	إجارة الوقف لمدة طويلة
	جواز إجارة عين الوقف لمدة طويلة بإذن
٣٩	القاضي للضرورة
٤١	الشفعة في الوقف
٤٢	أجر ناظر الوقف
٤٢	إحداث حوائط بأرض الوقف
٤٣	استبدال عين الوقف وشراء بدلها
٤٤	استبدال القاضي للوقف

- إذن القاضى بالبيع للاستبدال مشروط
- ٤٥ ----- باتخاذ الوسائل لحفظ العائد
- للناظر صرف أجر مثل عمل كاتب
- ٤٦ ----- وجابى من ريع الوقف
- ٤٩ ----- استحقاق أجرة الوقف
- ٥٠ ----- الإذن بالبناء على أرض الوقف
- ٥١ ----- الاستبدال لصالح الوقف جائز
- ٥٢ ----- الاشتراك بالوقف
- ٥٤ ----- التصرف في مال موهوب للوقف
- ٥٥ ----- السكنى في الوقف
- ٥٦ ----- المزارعة في الوقف
- ٥٨ ----- الوقف للسكنى
- ٦١ ----- امتناع أحد الناظرين عن تأجير عين الوقف
- ٦٢ ----- إنشاء وإبور للطحين على أرض الوقف
- ٦٤ ----- انعقاد الوقف
- ٦٥ ----- بطلان حكم بالوقف
- ٦٨ ----- تصرف الناظر في أجر الوقف
- ٧٠ ----- تعيين مكان صرف الريع بشرط الواقف
- ٧١ ----- التقسيط في الوقف
- ٧٣ ----- حكم إسقاط الريع
- ٧٤ ----- حكم بيع الاستحقاق
- ٧٥ ----- دين على الواقف لا يسدد إلا من التركة

إذا ضاق ريع الوقف عن السداد بالمبلغ

- الذي عينه الواقف ----- ٧٦
- السماع في دعوى الوقف ----- ٧٨
- عدم سماع دعوى الاستحقاق لمضي المدة ----- ٨٠
- عمارة الوقف ----- ٨١
- غرض الواقف ----- ٨٢
- موت الواقف مجهلاً لمال الوقف ----- ٨٣
- نظر على وقف ----- ٨٧
- هل القيم على الوقف يعتبر ناظراً ----- ٨٩
- التنازع بين الوقفية والملكية ----- ٩٠
- وقف استحقاقى ----- ٩١
- وقف الذمي ----- ٩٣
- وقف خيرى ومصرفه ----- ٩٤
- تعلق الوقف بالعين يثبت بالشهرة والسماع ----- ٩٦
- شرط الواقف كنص الشارع في تحديد
- النصيب وحالة المستحق ----- ٩٨
- تخير الموقوف له في كيفية الاستفادة من
- الريع ----- ١٠٠
- الوقف في مرض الموت والدين ----- ١٠١
- وقف مجهول ----- ١٠١
- وقف مطلق على أقارب الواقف ----- ١٠٣
- وقف منقطع ----- ١٠٥

- لا يصح فسخ عقد إجارة الوقف للناظر
- الجديد----- ١٠٧
- الوقف على الضريح ينصرف إلى القبة
- دون المسجد----- ١٠٨
- ريع ما بني من حوائت بالأرض
- الموقوفة يعود إلى ما شرطه الواقف----- ١٠٩
- للاوقف أن يشترط حرمان بناته إذا
- تزوجن أو توفين----- ١١١
- غرض الواقف من تعيين قراء لختم
- القرآن الكريم----- ١١٣
- للقائم ولاية التصرف في الوقف الذي
- وقفه محجوره----- ١١٤
- لا يجوز بيع من أعيان الوقف في دين
- على الواقف----- ١١٤
- لا يحمل كلام الواقف على هوى أحد
- الموقوف عليهم----- ١١٦
- حكر الوقف والزيادة فيه----- ١١٩
- تحكير الوقف----- ١٢١
- كتاب الهبة----- ١٢٤
- هبة غير المشاع----- ١٢٤
- الموارث----- ١٢٥
- دعوى نسب لأخذ نصيبه في الإرث----- ١٢٥
- التناقض في إثبات النسب----- ١٢٥

إقرار بنسب مجهول النسب وتصديق

- المقر له بعد موت المقر----- ١٢٧
- نفي النسب بعد الإقرار به----- ١٢٧
- القربات ودرجاتها للإنسان----- ١٢٩
- إرث ابن الابن مع الأخ الشقيق----- ١٣٢
- أصحاب الفروض مع ذوي الأرحام----- ١٣٣
- التسبب في القتل مانع من الإرث----- ١٣٣
- اجتماع الأخ لأم مع الفرع الوارث----- ١٣٤
- اجتماع الأصول مع ذوي الأرحام----- ١٣٤
- اجتماع الخال والخالة مع ابن بنت عم
- الأب----- ١٣٥
- اجتماع الخال والخالة مع ولدي الأخ لأم
- وبنت الأخت لأم----- ١٣٦
- اجتماع الزوج مع الخالة وبنت العمة
- الشقيقة----- ١٣٦
- استغراق أصحاب الفروض للتركة مع
- وجود عاصب----- ١٣٧
- الأخت الشقيقة مع عم أب المتوفى وعم
- أبيه من الأب----- ١٣٨
- الأخوة لأب مع الأشقاء والأخ لأم----- ١٣٨
- الأم مع أخت شقيقة وأخرى لأب وإخوة لأم----- ١٣٩
- الأم مع أخت شقيقة والأخوات لأب----- ١٣٩

- التخارج من التركة ----- ١٤٠
- الجد الصحيح مع أم وأخوة لأب ----- ١٤٢
- الجد الصحيح مع الأخوة والجدّة لأب مع الأم --- ١٤٢
- الرد مع وجود ذوي الأرحام ----- ١٤٣
- الرد والحجب ----- ١٤٤
- الزوجة مع ذوي الأرحام ----- ١٤٤
- العبرة بحال الوارث وقت وفاة المورث ----- ١٤٥
- القتل العمد مانع من الميراث ----- ١٤٦
- القربابة في ذوي الأرحام معتبرة كما في
- العصابات ----- ١٤٦
- انفراد بعض من ذوي الأرحام ----- ١٤٧
- بنت الأخت مع العمّة والخال وأولاد العم لأم --- ١٤٧
- بنت الخالة مع ابن خال الأب وأولاد
- أولاد خالة الأب ----- ١٤٨
- تخارج غير جائز شرعا ----- ١٤٨
- حضور النقود وعلم المتخارج بمقدار
- التركة أساس صحة التخارج ----- ١٤٩
- التركة المدينة ----- ١٥٠
- تقديم ابن الوارث على غيره في ميراث
- ذوي الأرحام ----- ١٥١
- حجب الأخوة والأخوات الأشقاء بالجد
- الصحيح ----- ١٥٢

- حرمان المورث لبعض ورثته بعد وفاته ----- ١٥٢
- حكم العاصب مع استغراق الفروض للتركة ---- ١٥٣
- دين مؤخر الصداق في التركة----- ١٥٤
- سقوط الإرث بالتعصيب متى استغرق
- أصحاب الفروض التركة----- ١٥٥
- لا ميراث إلا بسبب----- ١٥٦
- لا ميراث بعد الطلاق البائن----- ١٥٦
- ما يرثه الكتابي لا يسلب منه بعد تحوله
- إلى الإسلام ----- ١٥٧
- ميراث الزوجة وثبوت الزوجية----- ١٥٨
- ميراث ذوي أرحام اتحدوا في الدرجة
- واختلفوا في الجهة----- ١٥٩
- ميراث ذوي الأرحام مع أصحاب
- الفروض والعصبات ----- ١٥٩
- ميراث الدرجة الرابعة من ذوي الأرحام ----- ١٦٠
- ميراث قصر وبناء على ملك الغير ----- ١٦١
- ميراث من أسلمت ثم توفيت عن بالغ وقاصر -- ١٦٣
- ميراث ولد الزنا من أمه وقرابتها----- ١٦٥
- ميراث ولد الزنا واللعان لا يكون إلا من
- الأم وجهتها ----- ١٦٥
- نماء التركة----- ١٦٦
- إثبات الوفاة والوراثة----- ١٦٧

- المفقود والمجهل شروطه والتركاة الموقوفة----- ١٦٨
- دين على تركاة المورث----- ١٧٣
- باب الوصاية والولاية والقوامة والحجر----- ١٧٤**
- استدانة القيم----- ١٧٤
- الوصية بقراءة القرآن الكريم----- ١٧٤
- الوصية تكون في الثلث فقط----- ١٧٥
- الوصيفة للأقارب والوقف عليهم----- ١٧٦
- انفراد أحد الوصيين بالتصرف----- ١٧٨
- دعوى الوصية----- ١٧٩
- ضمان الوصي----- ١٨٠
- عزل الوصي المختار----- ١٨١
- لا يكون العم وليا طبيعيا----- ١٨٢
- للوصي الإنفاق على الصغير بدون إذن----- ١٨٣
- ليس للناظر الحسبي استقياء أموال
- القاصر أو حفظها لديه مع وجود الوصي----- ١٨٣
- الوصية للوارث صحيحه بإجازة الورثة----- ١٨٤
- كتاب الزواج----- ١٨٧**
- التوكيل في الزواج والعصمة بيد الموكل----- ١٨٧
- الشهود في عقد الزواج----- ١٩٠
- ولاية الأب الماكن على الصغيرة في الزواج----- ١٩٢
- أجل حلول المهر----- ١٩٣
- صيغة مهر أهل الكتاب----- ١٩٤
- الولاية في الزواج والكفاءة----- ١٩٥

- زواج المسلم بامرأة من أهل الكتاب----- ١٩٦
- نكاح الفضولي----- ١٩٧
- قصد الإضرار بالزوجة وإجبارها على
السفر معه----- ١٩٧
- حق الزوجة في زيارة والديها وذوي
أرحامها----- ١٩٨
- الولاية في عقد النكاح للعصبة من الرجال----- ١٩٩
- لا ولاية للأخ في زواج أخته البالغة من
العمر خمس عشرة سنة بدون إذنها----- ٢٠٠
- ولاية عقد النكاح تجوز للأُم إذا لم يوجد
عاصب----- ٢٠١
- كتاب الطلاق----- ٢٠٢**
- طلاق الزوجة التي العصمة بيدها----- ٢٠٣
- الطلاق بيد موكل عن الزوجة وطلاق
من أبرأته زوجته من حقوقها----- ٢٠٤
- طلاق من اعتراه جنون متقطع----- ٢٠٥
- طلاق الناسي----- ٢٠٦
- الطلاق على الإبراء في نفس المجلس----- ٢٠٧
- الطلاق المعلق----- ٢٠٨
- حلف بالطلاق ثلاثاً تعليقاً----- ٢٠٨
- قول المطلق تكوني على ذمة نفسك مع
التعليق----- ٢٠٩

قول المطلق تكوني خالصة تعليقا	
وخالصة تسعين مرة	٢١٠
الخلع على بعض الحق	٢١١
باب الحضانة	٢١٢
حضانة الجدة لأم مقدمة على العمة	
المتبرعة	٢١٣
انتقال الحضانة بعد موت الأم	٢١٣
وجوب الحضانة على الأم وتحمل النفقة	
عند عجز الأب	٢١٤
انتهاء الحضانة ودعوى عدم أهلية الأب	
في تسلم الصغير	٢١٥
سفر الحاضنة بالصغير	٢١٦
طلب الأب ضم الصغير في سن الحضانة	٢١٧
كتاب الأيمان	٢١٩
الحلف بأيمان المسلمين ليس بطلاق	٢١٩
لا يشترط اليمين في صحة الشهادة	٢٢٠
لا يحلف المفتي بأن هذا هو الحكم الشرعي	٢٢٠
كتاب القضاء	٢٢٢
الإقرار في الأخوة في الرضاع	٢٢٣
الجنسية في الإسلام ومدى صحة	
اعتبارها في الحقوق والواجبات	٢٢٤
اعتناق الإسلام	٢٢٨
ردة الزوجة لا تقتضي فسخ نكاحها	٢٣٠

زوجة المرتد	٢٣٠
تقادم حكم مع الإقرار بالحق	٢٣١
كتاب النفقات	٢٣٢
نفقة المطلقة وأجر حضانتها	٢٣٣
إنفاق الوصي على القصر	٢٣٤
سقوط نفقة الحاضنة إذا سافرت بالصغير	٢٣٥
على من تجب نفقة الصغير	٢٣٧
مشروع نفقة زوجات المسجونين	
والمفقودين وسيئي العشرة	٢٣٨
نفقة لعلاج الابن الصغير	٢٤٧
فتاوى متنوعة	٢٥١
لبس البرانيط وذبيحة الكتابي، وصلاة	
الشافعي خلف الحنفي	٢٥١
طوفان نوح	٢٥٣
الخاتمة	٢٥٧

1. 1911
2. 1912
3. 1913
4. 1914

رقم الإيداع

٢٠٠٥/٤٠٨٠

الترقيم الدولي

977-17-2058-9

إصدارات الجمعية الخيرية الإسلامية المتوفرة حالياً:

١- الجمعية الخيرية الإسلامية مسيرة مائة عام ١٩٩٢ / ١٩٩٢ م إصدار أكتوبر سنة ١٩٩٢ م.

٢- الجمعية الخيرية الإسلامية فى ماضيها وحاضرها ومستقبلها.

٣- بيان وثائق الأوقاف القديمة الصادرة لصالح الجمعية - إصدار سنة ٢٠٠٠ م.

٤- بيان وثائق الأوقاف الحديثة الصادرة لصالح الجمعية - إصدار سنة ٢٠٠٤ م.

٥- فتاوى الإمام محمد عبده إعداد فضيلة المفتى الدكتور / على جمعه إصدار ٢٠٠٥ م.

مجلدات الفكر الإسلامى المعاصر:

١- مجموعة محاضرات الجمعية فى موسميها الثقافيين ١٩٩٥/٩٤ و ١٩٩٦/٩٥ م.

٢- مجموعة محاضرات الجمعية فى موسميها الثقافيين ١٩٩٧/٩٦ و ١٩٩٨/٩٧ م.

٣- مجموعة محاضرات الجمعية فى موسميها الثقافيين ١٩٩٩/٩٨ و ٢٠٠٠/٩٩ م.

٤- مجموعة محاضرات الجمعية فى موسميها الثقافيين ٢٠٠٠/٢٠٠١ و ٢٠٠١/٢٠٠٢ م.

٥- مجموعة محاضرات الجمعية فى موسميها الثقافيين ٢٠٠٢/٢٠٠٣ و ٢٠٠٣/٢٠٠٤ م.

احتفاليات الجمعية بروادها:

١- كتاب احتفالية الإمام الأكبر الشيخ / مصطفى المراغى - رئيس مجلس إدارة الجمعية فى

الفترة من ١٩٤١ إلى ١٩٤٥ م.

٢- كتاب احتفالية الإمام الأكبر الشيخ / مصطفى عبد الرازق - رئيس مجلس إدارة الجمعية

سنتى ١٩٤٥ / ١٩٤٦ م.

٣- كتاب احتفالية / لطفى باشا السيد - رئيس مجلس إدارة الجمعية فى الفترة من ١٩٤٧

إلى ١٩٦٣ م.

٤- احتفالية الدكتور / عبد الحميد بدوى - رئيس مجلس إدارة الجمعية فى الفترة من

١٩٦٣ إلى ١٩٦٥ م.

٥- كتاب احتفالية الزعيم / سعد زغلول - عضو مجلس إدارة الجمعية منذ نشأتها سنة

١٨٩٢ حتى وفاته سنة ١٩٢٧ م.

٦- كتاب احتفالية / طلعت باشا حرب - سكرتير عام الجمعية منذ نشأة الجمعية حتى

وفاته فى ٢١ / ٨ / ١٩٤١ م.

٧- تحت الطبع احتفالية الإمام / محمد عبده - رئيس مجلس إدارة الجمعية فى الفترة من

١٩٠٠ إلى ١٩٠٥ م.

ندوات الجمعية:

١- كتاب ندوة الوقف بهدف تغيير قانون الوقف فى ٢١ فبراير سنة ٢٠٠٠ م.

٢- كتاب ندوة اللغة العربية / الواقع والمأمول فى ١٧ مارس سنة ٢٠٠١ م.

٣- كتاب ندوة العمل الخيرى / الواقع والمأمول فى ١٨ فبراير سنة ٢٠٠٢ م.

٤- كتاب ندوة الإعجاز العلمى فى القرآن الكريم فى ٢٤ فبراير سنة ٢٠٠٣ م.

